وزارة التربية والتعليم العالي

استراتيجية تطوير التعليم في فلسطين

2027-2025

1. الفصل الأول: المقدمة

1.1. مقدمة

تطور وزارة التربية والتعليم العالي خطتها الاستراتيجية 2025–2027 في ظروف شديدة الصعوبة ابتداءً من عدوان غاشم وحرب إبادة جماعية على قطاع غزة بكل مكوناته ومنها التعليم، وليس انتهاءً بالاعتداءات التدميرية الممنهجة على التعليم في القدس والضفة الغربية، وتسعى وزارة التربية والتعليم العالي إلى حشد كافة الجهود في قطاع التعليم لضمان استمرار العملية التعليمية وتطوير حصانتها ومرونتها أمام كافة المعيقات.

1.2. هدف الاستراتيجية

بعد المشاورات العديدة داخلياً ومع الشركاء، تم التوافق أن تهدف الاستراتيجية 2025–2027 إلى تعزيز كفاءة و مرونة النظام التعليمي لتوفير تعليم ذو جودة عالية لأبنائنا، ويعد تجاوز كافة التحديات التي يسببها الاحتلال لقطاع التعليم أهم مستهدفات الخطة التطويرية عبر رفع حصانة التعليم العام، وستكون هذه الخطة التطويرية هي مرجعية لكافة التدخلات التربوية والإدارية والمالية خلال السنوات الثلاث القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الخطة الاستراتيجية 2025–2027 ستكون استمراراً وتطويراً للاستراتيجيات السابقة عبر الدروس المستفادة.

1.3. رؤية ورسالة القطاع

رؤية القطاع التعليمي: " مجتمع فلسطيني يمتلك القيم والعلم والثقافة والتكنولوجيا، قادر على ممارسة كافة المهارات الحياتية وتوظيف نتائجها في الصمود والتمكين والتنمية والتحرر".

لتكون الرسالة بناءً على ما ورد أعلاه: "بناء نظام تعليمي مرن يرسخ القيم الأخلاقية الوطنية والإنسانية؛ معزز للتفكير ولأسس البحث والمعرفة، من خلال كوادر تربوية كفؤة، لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة، بما يحقق أهداف المجتمع الفلسطيني في الاستقلال والحرية".

1.4. مرتكزات الخطة ومنهجيتها:

تم تطوير الاستراتيجية بالتوافق مع مجموعة من الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية المؤطرة لعملية التعليم عالمياً ومحلياً، ولعل أبرزها ما يلي: القانون الأساسي الفلسطيني، وثيقة إعلان الاستقلال، قانون التعليم الفلسطيني رقم (8) لعام

2017 م وتعديلاته، الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، أجندة السياسات الوطنية، والتزامات دولة فلسطين في قمة تحويل التعليم، وتوصيات اليونسكو بشأن التعليم، وخاصة توصية عام 1974م وتعديلاتها.

كما استندت عملية تطوير استراتيجية وزارة التربية والتعليم العالي 2023 إلى مشاورات داخلية على جميع المستويات (إدارة إعداد الخطة الاستراتيجية): شكلّت الوزارة لجنة توجيهية لإعداد الخطة تتكون من أعضاء مجموعة إدارة التخطيط والموازنة والوكلاء المساعدين وبعض المديرين العامين، واجتماعات على مستوى مركز الوزارة مع جميع الإدارات العامة والوحدات في تحليل الواقع التربوي، ومشاورات مديريات التربية والتعليم: من خلال الإدارات العامة والوحدات تبعاً لاختصاصها، والمدارس عبر توصيات المؤتمرات الطلابية.

وقد تم عمل مشاورات مركزة مع عدة جهات وخاصة، سلطة جودة البيئة: بمناقشة القضايا والتدخلات والمخرجات اللازم تضمينها في استراتيجية وزارة التربية والتعليم العالي والتوافق عليها ووزارة شؤون المرأة، باستعراض أولويات الاستراتيجية عبر القطاعية لوزارة المرأة (النوع الاجتماعي) وتدخلات استراتيجية الوزارة، ومشاورات مع هيئة مكافحة الفساد: بعقد اجتماع مطول لمناقشة التدخلات اللازمة في استراتيجية الوزارة المرتبطة باستراتيجية مكافحة الفساد، بالإضافة إلى التكامل مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر باعتماد التدخلات الواردة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر ذات العلاقة بالتعليم.

كما تم العمل على الاستفادة من التغذية الراجعة من عدة مصادر، منهم شركاء دوليون والمجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي، كان ذلك عبر (3) ورشات عمل حول واقع التعليم وقضايا في إطار مشاورات قمة تحويل التعليم 2022، واجتماعين موسعين لاستعراض نتائج تشخيص الواقع التربوي واستعراض المسودة الأولية، وخطة الاستجابة التي أعدتها الوزارة مع القطاع لعام 2024، وخطة الطوارئ الحكومية لعام 2024[1].

كما ارتكز التحليل الاستراتيجي على: تقرير العوامل الممكنة والذي تم إعداده بمساعدة اليونسكو، وتقرير لجنة الإصلاح الإداري الداخلي، وخطة الاستجابة التي تم إعدادها بعد الاعتداء الغاشم على قطاع غزة 2024، ومسودة الخطة الاستراتيجية 2023–2027، والتي تم تأجيل العمل بها، ونظام المتابعة والتقييم لوزارة التربية والتعليم العالي، والمشاورات الداخلية على مستوى الوزارة والمديريات، واللقاءات التشاورية مع الشركاء، والتقارير السنوية والنصف سنوية لخطة الوزارة التنفيذية.

[1] انظر ملحق خطة الطوارئ 2024

1.5. مراحل وفصول إعداد الاستراتيجية

تتضمن مراحل عملية التخطيط الاستراتيجي سبعة مراحل موصوف كل منها بفصل في هذه الاستراتيجية وهي:

1. **المقدمة:** تمهيد وبيان موجز حول المنهجية المعتمدة في إعداد الخطة، والعملية التي تم اعتمادها للمصادقة على الخطة.
2. **تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017-2022:** مراجعة وتقييم الوضع الحالي المشاكل الرئيسية وأسبابها، وما تم تحقيقه، والدروس المستفادة.
3. **رؤية القطاع وأولويات العمل الاستراتيجية:** تحديد الرؤية وأولويات العمل الاستراتيجية، وتوضيح دور الشركاء وتنسيق الجهود وتحديد دور الوزارة في تحقيق رؤية القطاع.
4. **الأهداف والنتائج الاستراتيجية ومسار العمل الاستراتيجي:** تطوير النتائج والتدخلات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والرؤية، بإيضاحها، وكيفية تحقيقها، ومبرراتها اعتمادها، ومواءمة مسار العمل الاستراتيجي المخطط والموارد المالية المتاحة.
5. **التدخلات السياساتية والمشاريع:** برصد التدخلات السياساتية المقترحة اللازمة لتحقيق كل نتيجة، وارتباطها بالأطر كافة.
6. **الموازنة:** تحديد الاحتياجات العامة من الموازنة اللازمة لتحقيق النتائج والاستهدافات، وتبيان كيف تم رصد الموازنة لمختلف مجالات العمل وما يندرج في إطارها من تدخلات سياساتية.
7. **تدابير المتابعة والتقييم:** ويتناول الآلية والمؤشرات التي ستعتمدها الوزارة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم فاعليتها.

2. الفصل الثاني: تحليل الوضع الحالي والإنجازات (2017–2024)

2.1: السياقات المؤطرة لعملية التعليم

يعد تشخيص وتحليل الواقع التعليمي أساساً لإعداد استراتيجية واقعية قابلة للتحقق، وتتأثر عمليات التحليل بالسياقات المؤطرة له.

2.1.1 السياق العام لقطاع التعليم

تستند الوزارة في عملها ومسؤولياتها إلى قانون التربية والتعليم 2017 الذي يحدد أهداف الوزارة ومجالات عملها، والأنظمة والتعليمات المتضمنة، ومنها: ضريبة التربية والتعليم، وترخيص المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية، والقوانين والأنظمة الإدارية والمالية المعمول بها في دولة فلسطين. وتلتزم الوزارة بالقوانين والمعاهدات الدولية التي تكون دولة فلسطين طرفاً فيها، وبأهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وغاياته، كما تم التأكيد عليها خلال قمة تحويل التعليم في 2022.

2.1.2 السياق الديمغرافي

شهدت فلسطين وما زالت تشهد نمواً ديموغرافياً لا يستهان به، وبناء على التقديرات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث يشهد إجمالي عدد السكان زيادة معتدلة بنسبة 11.5% من 5.6 مليون في عام 2024 ويتوقع أن يصل إلى 6.3 مليون في عام 2029 (شكل 1).

رسم توضيحي 1: السكان 2024-2029

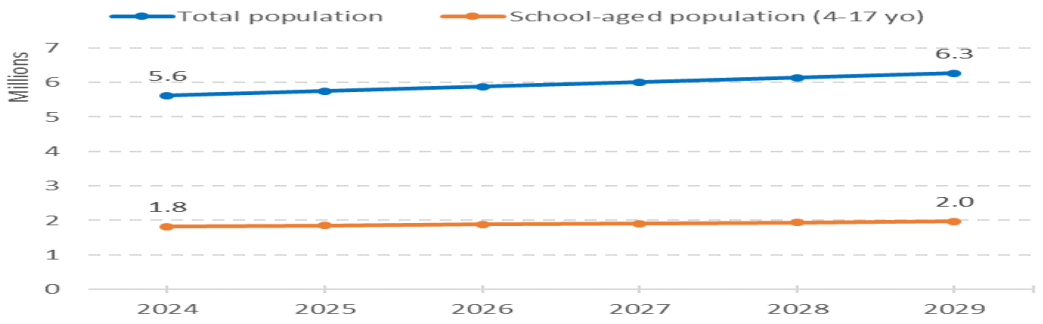

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ وزارة التربية والتعليم العالي قدم بيانات عن الأعوام 2020–2026، والتي على أساسها قامت اليونسكو بحساب البيانات عن الأعوام 2027–2029

وقد بلغ عدد الأطفال دون سن الثامنة عشر المقدر منتصف عام 2023 في فلسطين 2,393,288 طفلاً، أي ما نسبته 44% من السكان، منهم 1,222,510 ذكور و1,170,778 أنثى، كما بلغ عدد الأطفال الذكور في المحافظات الشمالية 688,510 ذكور، وبلغ عدد الإناث 658,378 أنثى، أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد الذكور 534,000 ذكر، في حين بلغ عدد الإناث 512,400 أنثى، حيث يشكل الأطفال 47% من سكان قطاع غزة المحافظات الجنوبية مقابل 41% من إجمالي سكان الضفة الغربي (شكل 2).

رسم توضيحي 2: الهرم السكاني

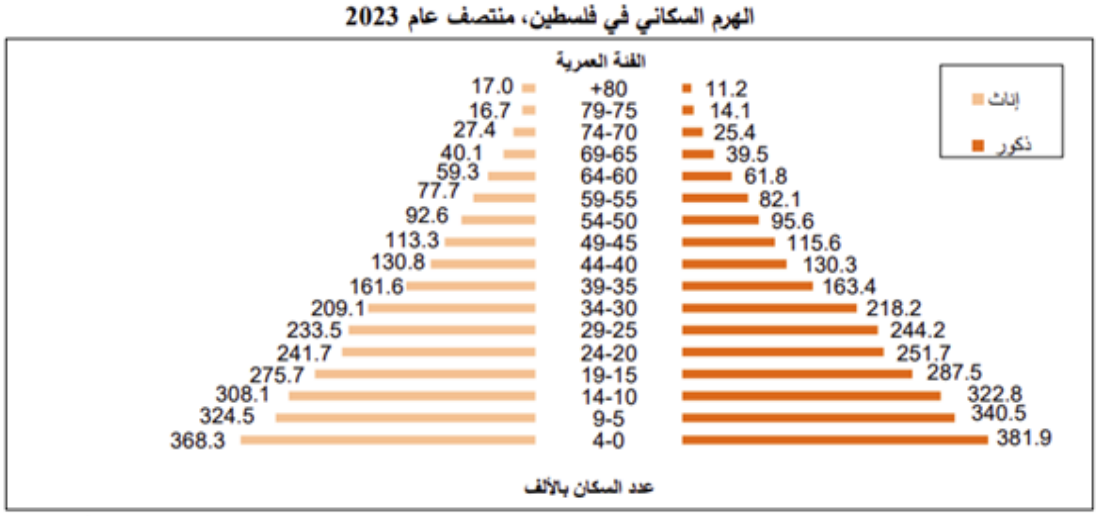

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. تقديرات منقحة مبنية على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2017. رام الله – فلسطين.

وفي هذا السياق شهد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي والثانوي زيادة كبيرة خلال الفترة 2023–2024 بوتيرة مماثلة لنمو الفئة السكانية المعنية، ولكن بوتيرة أبطأ من النمو السكاني الإجمالي، وبالنظر في الأوضاع الديموغرافية في قطاع غزة حيث تشن قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ 7 تشرين الأول 2023 حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني، وفي ظل غياب الخدمات الصحية والغذائية الأساسية قبل الحرب، كان سكان غزة يعيشون ضمن مساحة 365 كيلومتراً مربعاً، حيث شهدت هذه المنطقة أعلى كثافة سكانية، ويعيش أكثر من 6000 شخص لكل كيلومتر مربع في ظروف بالغة الصعوبة، ووفقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الصحة، فقد استشهد في قطاع غزة 42,603 فلسطيني، بينهم 17,029 طفلاً، وأصيب 99,795 مواطناً، بينهم 6,168 طفلاً حتى تشرين الأول 2024، كما تم تهجير حوالي مليوني فلسطيني من منازلهم من أصل حوالي 2.2 مليون فلسطيني كانوا يقيمون في القطاع عشية عدوان الاحتلال الإسرائيلي.

2.1.3 السياق الاقتصادي/ الإنفاق الحكومي على التعليم:

رغم ما يواجهه الاقتصاد الفلسطيني من صدمة سببها الانكماش الاقتصادي والأزمة المالية الحادة بسبب قرصنة الاحتلال واعتداءاته الغاشمة، ورغم التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي في المحافظات الشمالية وقطاع غزة، كما هو موضح في الانكماش بنسبة -5.5% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إلا أن نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي ارتفعت (كلفة الطالب الواحد) في التعليم المدرسي لتصبح حوالي 1,124 دولار في العام 2023 مقارنة بـ 1,057 دولار في العام 2022، كما ارتفع الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي ليصبح 18% في العام 2022 مقارنة بـ 16% في العام 2021.

في الوقت نفسه، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يُظهر الناتج المحلي الإجمالي نمواً مستمراً، ليرتفع من 71.2 مليار شيكل في عام 2024 إلى 87.8 مليار شيكل في عام 2029 (شكل رقم 3)، وإن كان ذلك مع تباطؤ معدل النمو السنوي بحوالي 2% في السنوات الأربع الأخيرة[2]. وبالتالي، سيشهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمواً مطرداً، حيث سيرتفع من 12.7 ألف شيكل في عام 2024 إلى 14 ألف شيكل. وسيؤثر مسار النمو هذا حتماً على تكاليف العمالة البشرية، وخاصة تعويضات الموظفين.

رسم توضيحي 3: الناتج المحلي الإجمالي، 2024-2029 (بالشيكل)

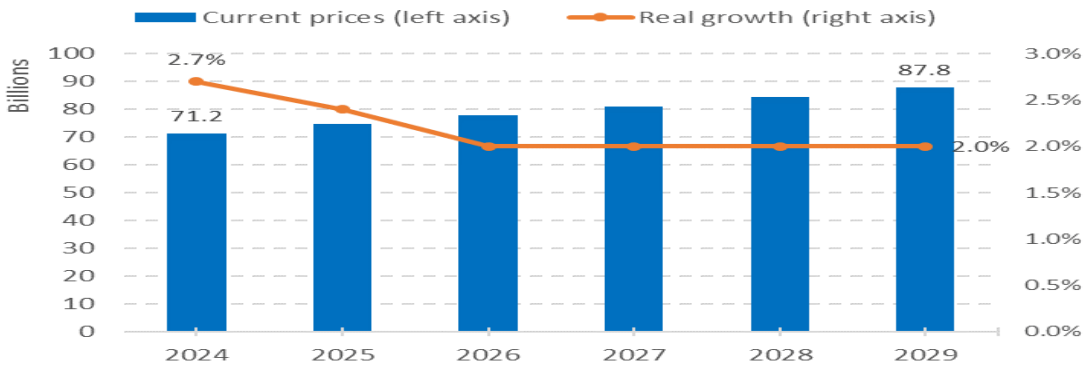

المصدر: حسابات اليونسكو بناءً على تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2023

كما بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عام 2023 (3,360) دولار، بانخفاض قدره 12% عن عام 2022. أما بالنسبة للمحافظات الجنوبية وحده، فقد حدث تراجع نسبته 28% لنفس العام (شكل 4)، ويبلغ نصيب الفرد من الدخل في غزة نحو خمس مثيله في المحافظات الشمالية، وفي عام 2023 كان نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في المحافظات

[2] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، طبعة أبريل 2023، يمكن الوصول إليها على https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/April

الجنوبية هو الأدنى على الإطلاق، قبيل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من تشرين أول 2023، وتشير البيانات المالية لعام 2021 إلى أن التعليم (بدون التعليم العالي) حصل على مخصصات قدرها 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي أو 16.3% من موازنة الدولة.

رسم توضيحي 4: ناتج المحلي الإجمالي للفرد 2024-2029 (الشيكل، الأسعار الجارية)

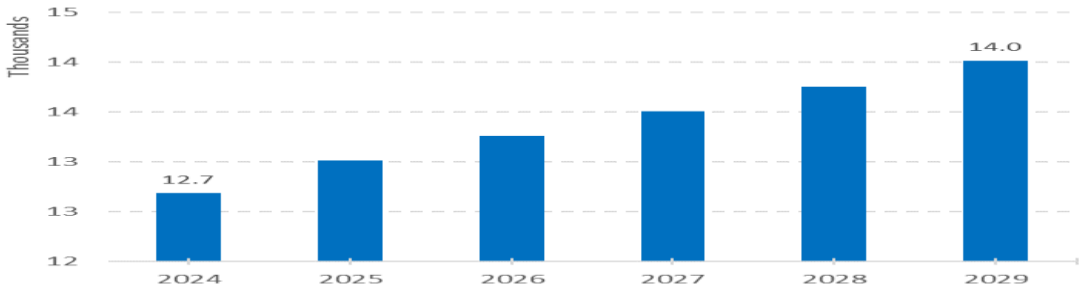

المصدر: حسابات اليونسكو بناءً على تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في إبريل 2023 والبيانات السكانية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ وزارة التربية والتعليم العالي.

وبما يخص معدلات البطالة، فلا تزال الفجوة كبيرة في معدلات البطالة بين الذكور والإناث في فلسطين، حيث بلغ هذا المعدل 24.4 % و66.7% بين الإناث في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية على التوالي، مقابل 16.9% و40.0% بين الذكور في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية على التوالي في العام 2023.

أما معدل البطالة بين الإناث اللواتي يرأسن أسر، فقد بلغ 8.6 % و37.2 % في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية على التوالي عام 2023 مقابل 12.4% و28.1 % بين الذكور أرباب الأسر في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية على التوالي، وقد ينعكس ذلك على الأطفال الذين يعيشون في أسر ترأسها إناثاً أو ذكوراً ممن هم ضمن صفوف البطالة، سواء على المستوى المعيشي أو النفسي لهؤلاء الأطفال.

2.1.4 السياق الاجتماعي والثقافي

إن السياق الاجتماعي والثقافي له تأثير عميق على نظام التعليم الفلسطيني، ويؤثر على المناهج الدراسية، وطرق التدريس، وأهداف التعليم، ونظرة الطلاب والمعلمين للتعليم، ونتيجة للاحتلال فقد تم تهجير العديد من الفلسطينيين وتشردوا من منازلهم وقراهم ومدنهم، مما جعل الثقافة والتراث الفلسطيني أكثر أهمية لجميع هذا المجتمع معاً، سواء في مدن الأجداد أو في مخيمات اللاجئين أو في مجتمعات المهاجرين الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، ويتمتع الفلسطينيون بتراث وثقافة يعززان الانتماء للوطن، ويعد الاتصال بالأرض من أهم ركائز الهوية الفلسطينية، فالفلسطينيون شعب له تاريخ طويل وجذور عميقة في أرضهم، واحتفظ الفلسطينيون بشعور قوي بالهوية المشتركة، على الرغم من أن غالبية الفلسطينيين

في العالم لاجئون، ومعظمهم في الشتات خارج فلسطين التاريخية، لذا يعد تجذير الانتماء والوعي بالرواية الفلسطينية لتعزيز الهوية الوطنية والثقافة الفلسطينية من أهم الركائز والأولويات لقطاع التعليم.

وقد بلغ معدل الفقر الإجمالي للفلسطينيين 32.8% في منتصف عام 2023، وتوجد تباينات واسعة بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، ففي المحافظات الجنوبية، بلغ معدل الفقر نحو 64%، وفي المحافظات الشمالية، بلغ نحو 12%، وبالمقارنة مع آخر تحليل أُجري في 2017 بشأن أوضاع الفقر، زاد المعدل في الأراضي الفلسطينية 3.7 نقاط مئوية. في الوقت الحاضر، يعيش جميع سكان غزة تقريباً في حالة فقر، كل هذه النسب ما قبل عدوان الاحتلال على قطاع غزة والضفة الغربية والذي بدء في التاسع من أكتوبر 2023.

في حين شكلت نسبة الإعاقة بين البالغين 18 سنة فأكثر (3%)، بواقع(2.6%) في المحافظات الشمالية و (3.9%) في المحافظات الجنوبية، وقد قدر عدد الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين بحوالي 115 ألف فرداً يشكلون ما نسبته 2.1% من السكان، بواقع حوالي 59 ألف فرداً من سكان المحافظات الشمالية، يشكلون 1.8% من إجمالي سكانها، ونحو 58 ألف فرداً من سكان قطاع غزة يشكلون 2.6% من إجمالي سكانها[3]، وأيضا كل هذه النسب ما قبل عدوان الاحتلال على قطاع غزة والضفة الغربية والذي بدء في التاسع من أكتوبر 2023، حيث ان نسب الإعاقة ارتفعت بشكل حاد وخصوصا بين الأطفال، حيث تتضمن هذه الحالات اكثر من 25 الف إصابة خطيرة في الأطراف، بالإضافة إلى ذلك، أشارت التقديرات في التقرير ذاته إلى حوالي 2000 إصابة في الحبل الشوكي والدماغ، هذا وقدر عدد إصابات الحروق بنحو 2000 إصابة على الأقل، وتتطلب إصابات النخاع الشوكي والحروق لمعالجة فورية، ولإعادة تأهيل للوقاية من الآثار طويلة الأمد والتي قد ينتج عنها إعاقات دائمة.

2.1.5 السياق السياسي المؤسسي

تعتبر فلسطين –من ناحية سياسية– دولة تحت الاحتلال بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (67/19) للعام 2012 م، وهي من أكثر مناطق العالم توتراً أمنياً جراء الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين إلى جانب العمليات الاستيطانية، وهي أجسام سرطانية في الأراضي الفلسطينية ومخالفة لجميع الشرائع والمواثيق الدولية، إضافة إلى جدار الفصل الإسرائيلي العنصري الذي أقامته إسرائيل في المحافظات الشمالية، كل هذه الأمور تسببت في خلق مناخ أمني سيء منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 م، وتبلغ نسبة ما يسمى بالمناطق المهمشة والمهددة من الأراضي الفلسطينية، والخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية في المجالات الأمنية والإدارية وغيرها حوالي(64 %) من مساحة الضفة الغربية، ويعيش فيها ما نسبته (5.8%) من سكان الضفة الغربية، حيث ظهرت بعد الاتفاق المبرم عام 1993 ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير بشأن الضفة الغربية، وتم تقسيمها إلى ثلاث أقسام:

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4647

«أ» و«ب» و«ج»، فيما تقدر نسبة مناطق أ، ب (36%) من مساحة الضفة الغربية، عدى عن إعادة احتلال مناطق جغرافية واسعة من قطاع غزة، واستحداث مناطق أمنية فيه تحد من تقديم الخدمات الأساسية للمواطن الفلسطيني بعد بدء عدوان الاحتلال عليه.

2.2 الشركاء الرئيسيون في القطاع:

تتعدد الجهات المهتمة والشركاء الرئيسيين في قطاع التعليم العام، وهي كالتالي:

2.2.1 المؤسسات والوزارات الحكومية:

تتعدد الجهات الحكومية الشريكة، منها وزارة العمل التي تقدم خدماتها في مراكز التدريب المهني للطلبة المتسربين، وهناك تعاون كبير بين وزارتي العمل والتربية والتعليم العالي في إطار الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، ووزارة التنمية الاجتماعية والتي تتعاون مع التربية والتعليم في توفير الرعاية الاجتماعية للأسر المحتاجة والمضطربة والعمل على استقرار أوضاعها وضمان استمرار إرسال أبنائها إلى المدارس، ووزارة الصحة التي تقدم العديد من خدمات الرعاية الصحية في المدارس كالطعومات والفحوصات الطبية الدورية للطلبة، واستقبال التحويلات للحالات المرضية من المدارس... الخ، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي يساعد في توفير بيانات دقيقة ودورية عن العديد من القضايا التي تساعد الوزارة في أداء مهامها، وتوفير بيانات عن بعض القضايا التي توفرها الوزارة كنسبة القرائية في المجتمع، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة الذي يساهم بالارتقاء بالرياضة المدرسية، ووزارة المرأة التي تعمل على ضمان مراعاة قضايا النوع الاجتماعي في استراتيجيات وخطط الوزارة، وفي تحقيق العدالة في جميع جوانب عمل وزارة التربية والتعليم العالي، وسلطة جودة البيئة التي تسهم في تحسين البيئة المدرسية، وتحسين الثقافة البيئية لدى الطلبة، واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم والتي تخلق نقاط اتصال فاعلة بين الوزارة ومؤسسات المجتمع الدولي الإسلامي والعربي لتبادل المعارف والاستفادة من الخبرات والتجارب التربوية بين الدول.

2.2.2 الشركاء المحليين والدوليين

تتعدد الجهات المحلية منها والدولية، وهي كالتالي:

- الجامعات والكليات الجامعية المحلية والدولية.
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين / الأونروا: تستوعب وكالة الغوث حوالي (24.2%) من مجموع الطلبة في المدارس الفلسطينية، بالإضافة إلى إدارتها حوالي

(12%) من مجموع المدارس، لكن صدور قرار الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق مدارس الأونروا سيتسبب بحرمان هؤلاء الطلبة من التعليم الذي يستحقونه وفق المواثيق الدولية.

- مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية: تساعد في تطوير النظام التربوي الفلسطيني وتعمل في مجالات تربوية متعددة منها تدريب المعلمين أو إجراء الدراسات والبحوث، أو تطوير طرق وأساليب التعلم والتعليم، أو تنفيذ مبادرات تربوية وإبداعية، ...إلخ.

- المؤسسات الدولية والشركاء الدوليون: تساهم في دعم تعليم الكبار، والتعليم المهني والتقني، وتطوير الكوادر التربوية وغيرها من المجالات التربوية.

2.3 مكونات النظام التعليمي العام

يتكون نظام التعليم من القطاعات الفرعية الآتية :

- التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال): تشمل المرحلة العمرية من ثلاث سنوات وسبع شهور إلى سن القبول في المدرسة، وتهدف هذه المرحلة إلى توفير بيئة تسهم في تنمية شخصية الطفل (الجسمية والعقلية والوجدانية والاجتماعية) وتهيئته للالتحاق بالمرحلة الأساسية، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة غير إلزامية عدا عن السنة الأخيرة منها والتي شملها قانون التربية والتعليم الجديد، ومدة الدراسة في مرحلة رياض الأطفال سنتين (البستان والتمهيدي).

- التعليم المدرسي الأساسي: تبدأ هذه المرحلة من الصف الأول حتى نهاية الصف التاسع، وتقسم إلى مرحلتين: الأولى هو المرحلة الأساسية الدنيا للصفوف (1–4) (مرحلة التأسيس)، والتي يعد التعليم فيها قاعدة أساسية للتعليم والبناء والتنمية، لضمان التنشئة الشاملة المتوازنة عقلياً وانفعالياً وجسدياً، وتمكين الأطفال من إتقان المهارات الأساسية في اللغة العربية والحساب وتوظيفها في الحياة اليومية، وتعزيز القيم الوطنية والفكرية لديهم، وتعميق الحس البيئي عندهم، ورعاية صحة الطفل البدنية، أما المرحلة الثانية فهي المرحلة الأساسية العليا للصفوف (5–9) (التمكين): وتهدف إلى تمكين الطلبة من المعارف والعلوم المختلفة.

- مرحلة التعليم الثانوي للصفوف (10–12) (الامتلاك): بمساراتها المختلفة الأكاديمية والمهنية، إذ يلتحق الطلبة بتلك المسارات وفق قدراتهم وميولهم وحسب القوانين والأنظمة المنظمة لذلك؛ ويتم تقديم خبرات ثقافية وعلمية ومهنية متخصصة تلبي حاجات المجتمع الواقعية أو المأمولة، بمستوى يساعد الطلبة على مواصلة تعليمهم العالي أو التحاقهم بسوق العمل، وغاية تلك المرحلة مساعدة الطلبة على الانطلاق

للحياة العملية والجامعية باعتبارها جسراً بين التعليم الأساسي ومؤسسات التعليم العالي المختلفة وسوق العمل.

- التعليم غير النظامي: وتشمل أنشطة تعلم تنظم عادة خارج إطار التعليم النظامي، ويقابل هذا المصطلح عادة مصطلحا التعليم النظامي والتعليم الرسمي، ويتناول كل نشاط تعليمي هادف ومنظم، وكل معرفة أو مهارة أو قيمة أو سلوك يتم خارج إطار النظم التربوية المكونة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي والجامعات وغيرها من المؤسسات التربوية القائمة على نحو نظامي، سواء كان في مؤسسات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، أو في المصانع، أو المجتمع المدني... إلخ، ويندرج تحت هذا النوع من التعليم ثلاثة برامج تقدمها وزارة التربية والتعليم العالي وهي: برنامج التعليم الموازي والذي مقدم للمتسربين ممن أنهوا 5–6 سنوات في التعليم الأساسي، و برنامج محو الأمية وتعليم الكبار لمن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ولم يتقنوا القراءة والكتابة، وبرنامج التعليم المسائي وهو يستهدف طلبة الثانوية العامة من ضعاف التحصيل.

تقود وزارة التربية والتعليم العالي قطاع التعليم في فلسطين ، وهي المؤسسة الرسمية المسؤولة عن إدارة وتنظيم وتطوير نظام التعليم سواء بشكل مباشر أو من خلال الإشراف عليه (بكافة قطاعاته)، وتشارك في عملية التخطيط لقطاع التعليم مختلف المؤسسات الرسمية والحكومية ذات الصلة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية المعنية بالتعليم كما هو موضح في الشكل 5.

رسم توضيحي 5: قطاع التعليم في فلسطين

2.3.1 جهات الإشراف على التعليم

تتعدد جهات الإشراف على التعليم في فلسطين، كالتالي:

1: **التعليم قبل المدرسي:** يقدم الخدمات في هذا القطاع عبر القطاع الحكومي (409) روضة حكومية، و(1789) روضة خاصة، و(1208) مؤسسة حسب بيانات الكتاب الإحصائي 2023/2022، وبلغ عدد رياض الأطفال الحكومية في قطاع غزة (14) روضة حكومية، و(606) روضة خاصة.

2: **التعليم المدرسي:** يقدم الخدمات في هذا القطاع الجهات التالية:

- التربية والتعليم العالي: تشرف على غالبية المدارس 73.3 % من المدارس منها في الضفة الغربية (79.3%) وفي قطاع غزة (55.5%).[4]
- الأوقاف الأردنية: تشمل المدراس الحكومية الموجودة في القدس، في ظل سيطرة الاحتلال المدنية والأمنية الكاملة، حيث تشرف على 50 مدرسة حكومية وبلغ عدد الطلبة 10,619 طالب منهم (6,255 طالبة، 4364 طالب)، بلغ عدد الطاقم التعليمي 1,110 معلم منهم (932 معلمة، 178 معلم).
- وكالة الغوث الدولية: توفر خدمة التعليم في المدارس المخصصة للاجئين الفلسطينيين، وبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالأونروا للعام (2023/2022) بـ 45,920 طالب في المحافظات الشمالية، 293,416 طالب في المحافظات الجنوبية، حسب بيانات الكتاب الإحصائي للعام 2023/2022. وتعمل وكالة الغوث أيضاً في لبنان والأردن وسوريا.
- القطاع الخاص والجمعيات الخيرية والأهلية: يبلغ عدد المدارس التي يشرف عليها القطاع الخاص 402 مدرسة، ويبلغ عدد طلابها (122,871) طالب في الضفة الغربية، و21,247 في المحافظات الجنوبية حسب بيانات الكتاب الإحصائي للعام 2023/2022.

3: **التعليم غير النظامي:** وهي تتبع الجهات التالية:

- وزارة التربية والتعليم العالي: برنامج محو الأمية، وبرنامج التعليم الموازي، وبرنامج التعليم المسائي، وبرامج التعليم المستمر في الجامعات والكليات الحكومية.

[4] الاستراتيجية القطاعية للتعليم
https://moe.edu.ps/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%202021-2023.pdf

- المؤسسات الحكومية الأخرى: وزارة العمل – مركز التدريب المهني، ووزارة التنمية الاجتماعية: مراكز تأهيل الفتيان والفتيات.
- القطاع الخاص: المراكز الثقافية، ومراكز التعليم المستمر في الجامعات والكليات الخاصة والأهلية.
- مؤسسات دولية: مراكز التأهيل والتدريب التابعة لهيئات وجمعيات دولية.

2.3.2 الأضرار الكارثية التي لحقت بالمدارس في قطاع غزة نتيجة حرب الإبادة الجماعية للاحتلال الإسرائيلي.

بلغ عدد المدارس في قطاع غزة قبل الحرب 796 مدرسة، منها 442 مدرسة حكومية تعمل في (309) مبنى و284 مدرسة تابعة لوكالة الغوث تعمل في (188) مبنى و70 مدرسة خاصة[5]، وحتى نهاية كانون الثاني 2025 تم تدمير 94.5% من الخدمة بشكل كامل وتحتاج الى إعادة تأهيل كامل، وقد باتت المباني المدرسية ومساحاتها وبالرغم من تدميرها كلياً أو جزئيا تستخدم من قبل السكان النازحين الذين دمرت منازلهم واضطروا إلى النزوح عنها، كما تعرضت مباني المديريات ومراكز التدريب ومستودعات اللوازم وعددها (11 مبنى) لأضرار مباشرة وبليغة، وباتت على إثرها غير صالحة للاستخدام[6] ، أما بالنسبة لمدارس وكالة الغوث فحتى يوليو 2024 تعرض ما يقرب من 70% من مدارس الوكالة للقصف، وبعضها تعرض للقصف عدة مرات، وقد تم تسوية بعضها بالأرض، وكانت 95 % من هذه المدارس تستخدم كملاجئ للنازحين، ومن بينهم العديد من الأطفال، عندما تعرضت للقصف، فيما تحولت المدارس المتبقية وبما فيها المتضررة إلى ملاذات آمنة لتعليم الأطفال الذين يعيشون تحت الحصار إلى ملاجئ مكتظة بالنازحين[7].

2.4 الوصول الآمن والالتحاق

يعتبر الوصول الآمن والالتحاق ركيزة أصيلة لتقديم تعليم نوعي للطلبة

2.4.1. الوصول الآمن والالتحاق (أهم الإنجازات)

سعت الوزارة خلال الاستراتيجية السابقة إلى التوسع في التحاق الأطفال بمرحلة التعليم قبل المدرسي وفق توجهات الغاية الثانية من الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030، وتنفيذ الأولوية الوطنية الخاصة بالتوسع في تقديم التعليم قبل المدرسي

[5] إحصائيات وزارة التربية والتعليم العالي 2023/2022
[6] مصدر البيانات وزارة التربية والتعليم (شباط 2025)
[7] https://www.unrwa.org/ar/newsroom/photos/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85

لأطفال فلسطين، وفق ما جاء في قانون التربية والتعليم 2017 بالسعي للتحول التدريجي لمرحلة رياض الأطفال إلى الإلزامية، حيث أنشأت الوزارة رياض أطفال حكومية في مناطق لا يخدمها ولا يستثمر فيها القطاع الخاص (511) شعبة في الضفة الغربية وغزة حتى العام 2023/2022، كما تم دعم صفوف روضات حكومية، وعدد من الروضات الخاصة بالأثاث، ترتب على ذلك تحسن في الالتحاق الإجمالي في الصف التمهيدي فقط من (72.5%) في العام 2018/2017 الى (86.2%) في العام 2023/2022 بينما كان المستهدف (92.7%) (وفق شكل رقم 6).

رسم توضيحي 6: معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال في فلسطين بين الأطفال في العمر (4-5 سنوات) حسب الجنس لأعوام دراسية مختارة

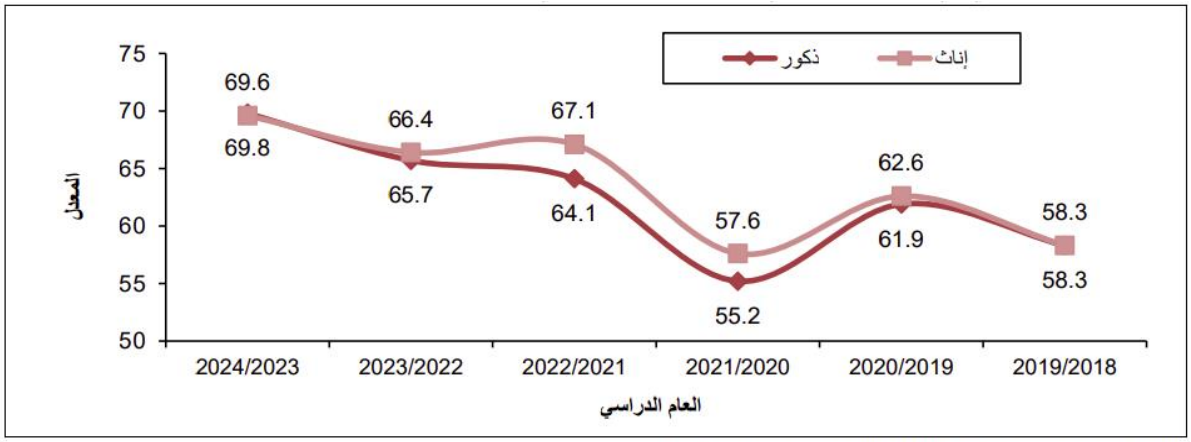

ملاحظة: بيانات العام الدراسي 2024/2023 تمثل بيانات الضفة الغربية فقط.

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، 2024. قاعدة بيانات المسح الشامل لرياض الأطفال للأعوام الدراسية 2024/2023-2019/2018. رام الله – فلسطين.

بلغ عدد رياض الأطفال للعام الدراسي 2023/2022 في الضفة الغربية 1,578 روضة، وقد بلغ عدد الأطفال في رياض الأطفال في الضفة الغربية 101,279 طفلاً، منهم 51,561 ذكور و49,718 إناث في المحافظات الشمالية، وفي المحافظات الجنوبية بلغ عدد الأطفال للعام الدراسي (2023/2022) 68,392 وقد بلغ منهم 34,690 ذكور و33,702 إناث، أما بالنسبة لمربيات الأطفال فقد بلغ عددهن 6,817 مربية، وبلغ عدد الشعب 4,821 شعبة في الضفة الغربية منها 4,719 شعبة مختلطة و31 شعبة خاصة بالذكور 71 شعبة خاصة بالإناث في المحافظات الشمالية، وبالنسبة لمربيات الأطفال في المحافظات الجنوبية فقد بلغ عددهن 3,427 مربية، وعدد الشعب 2,765 شعبة في قطاع غزة منها 2763 شعبة مختلطة و2 شعبة خاصة بالإناث.

تم التأكيد على اعتماد مرحلة التعليم الأساسي من الصف (الأول – التاسع) وفق قانون التربية والتعليم 2017 مرحلة إلزامية، وتوسعت الوزارة في دمج أطفال ذوي إعاقة من حيث نوع الإعاقة وشدتها في المدارس، وتوفير متطلبات عمليات الدمج وفق المتاح، بالإضافة إلى توجه الوزارة لافتتاح مدارس التحدي في مناطق مستهدفة من الاحتلال، لغاية توفير فرص التعلم للأطفال والتحاقهم بالنظام التعليمي، وبلغ عددها في العام 2022/ 2023 (25) مدرسة أساسية، كما تم توفير خدمة استئجار حافلات لنقل الطلبة في المناطق التي يتعرض فيها الطلبة لمضايقات واعتداءات من الاحتلال

ومستوطنيه، ليبلغ عدد المديريات المستفيدة من خدمة المواصلات (10) مديريات في العام الدراسي 2022/ 2023 في الضفة الغربية، ونتيجة لجهود الوزارة تحسن معدل الالتحاق الصافي المعدل للتعليم الأساسي من (99%) من عام 2018/2017 إلى (99.7%) في العام 2023/2022.

وقد نفذت الوزارة تدخلات لتحسين نسب الالتحاق في مرحلة التعليم الثانوي في الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم السابقة ببناء مدارس جديدة وصيانة مدارس قائمة، وتحسين البيئة المدرسية، والتوسع في مسارات التعليم المهني وفق توجهات الحكومة في سياسة العناقيد، هذا وأسفرت جهود الوزارة عن تحسن معدل الالتحاق الصافي المعدل للتعليم الثانوي من (77.4%) في العام الدراسي 2018/2017 إلى (79.5 %) في العام الدراسي 2023/2022.

وهناك 774,568 طالب يدرسون في مدارس الضفة الغربية من بينهم 380,160 ذكرا 394,408 أنثى موزعين حسب جهات الإشراف كالآتي: 605,777 طالباً في المدارس الحكومية و45,920 طالباً في مدارس الأونروا و122,871 طالباً في المدارس الخاصة، أما بالنسبة لتوزيع الطلبة حسب المرحلة، هناك 625,208 طالباً في المرحلة الأساسية و149,360 طالباً في المرحلة الثانوية، و608,364 طالباً يدرسون في مدارس غزة من بينهم 303,993 ذكراً 304,371 أنثى موزعين حسب جهات الإشراف كالآتي: 293,701 طالباً في المدارس الحكومية و293,416 طالباً في مدارس الأونروا و21,249طالب في المدارس الخاصة، أما بالنسبة لتوزيع الطلبة حسب المرحلة، هناك 489,624 طالباً في المرحلة الأساسية و118,740 طالباً في المرحلة الثانوية.

وبخصوص توزيع المدارس في الضفة الغربية للعام الدراسي 2023/2022، يوجد في الضفة الغربية 2,394 مدرسة منها 1,896 مدرسة حكومية و96 مدرسة تابعة للأونروا و402 مدرسة خاصة، وتتوزع المدارس في الضفة الغربية حسب المرحلة بواقع 1,358 مدرسة أساسية و1,036 مدرسة ثانوية، بينما بلغ عدد المدارس في قطاع غزة 796 مدرسة، منها 442 مدرسة حكومية و284 مدرسة تابعة لوكالة الغوث و70 مدرسة خاصة. وتتوزع المدارس في غزة حسب المرحلة بواقع 561 مدرسة أساسية و235 مدرسة ثانوية.

كما بلغ معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس التي تشرف عليها الحكومة في العام الدراسي 2023/2022 في الضفة الغربية 26.4 طالباً حسب بيانات الكتاب الاحصائي، 38.7 طالباً في قطاع غزة، أما بالنسبة لمعدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة، فبلغ في المرحلة الأساسية في الضفة الغربية 27.2 طالباً، وفي المرحلة الثانوية بلغ المعدل 23.3 طالباً. وفي قطاع غزة بلغ في المرحلة الأساسية 38.8 طالباً وفي المرحلة الثانوية بلغ المعدل 38.4 طالباً.

وقد أولت الوزارة اهتماماً كبيراً بالتعليم المهني بما ينسجم وغايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة، وأولويات الحكومة بالتوجه من التعليم إلى العمل، حيث تمت مواءمة عدد من المدارس بما يتناسب والاحتياجات الفردية لذوي الإعاقة، كما تم الاهتمام بالتوعية والإرشاد المهني بدمج التعليم المهني في المرحلة الأساسية من خلال سياسة التعريض للصفوف 7-9 الأساسية للتعريف بالتعليم المهني، وعملت على التشبيك مع القطاع الخاص لغاية تدريب طلبة التعليم المهني في سوق العمل، كما شجعت الطالبات للإقبال على التعليم المهني، وافتتحت عدة تخصصات ومشاغل تناسب الطالبات في السنوات الأخيرة، وبدأت بافتتاح المدارس والوحدات المهنية في الأماكن البعيدة عن مراكز المدن، كما طبقت المسار المهني للصف العاشر بالتوازي مع المسار الأكاديمي وافتتاح وحدات مهنية في المدارس الأكاديمية، وبناء المدارس المهنية والصناعية والزراعية، وصيانتها، وتجهيزها، وتأثيثها. ونتيجة لهذه الجهود ارتفعت نسبة طلبة الفروع المهنية من مجمل طلبة المرحلة الثانوية من (2.7%) في العام 2018/2017 إلى (4.7%) في العام 2023/2022 لتصبح 4.1% في العام 2023/2022.

أما بالنسبة للالتحاق بمؤسسات التعليم غير النظامي فقد بلغ عدد مراكز محو الأمية في العام 2020/2019 (81) مركز، وعدد المنتسبين 1247 بينما بلغ عدد مراكز التعليم الموازي لنفس العام 33 مركز، وعدد المنتسبين (779) بدءاً من العام 2022، شهد الالتحاق ببرنامج التعليم غير النظامي تراجعاً ملموساً بسبب إشكاليات مختلفة أبرزها جائحة كورونا.

2.4.1.1. التقسيم الجغرافي للمديريات والمدارس

شهدت مديريات التربية والتعليم في فلسطين توزعاً جغرافياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات التعليمية والإشراف على المدارس في مناطقها، ويبلغ عددها 18 مديرية في المحافظات الشمالية و5 مديريات في المحافظات الجنوبية، حيث بلغ مجمل مدارس فلسطين للعام 2023/2022 حوالي 3,190 مدرسة منها 2394 مدرسة في الضفة الغربية و796 مدرسة في قطاع غزة (من مجمل مدارس فلسطين هناك 2338 مدرسة حكومية، 472 مدرسة خاصة، 380 مدرسة وكالة).

2.4.1.2. واقع البنية التحتية في المدارس في فلسطين

يعد عدم كفاية البنية التحتية التعليمية وتجهيزاتها من أهم المشاكل التي من الممكن أن تؤثر على الالتحاق، ففي قطاع رياض الأطفال تشير النتائج إلى انخفاض قيمة المؤشر للألعاب والوسائل من 59.6 عام 2017 إلى 45.2 عام 2022، ولمؤشر الأثاث من 60.1 عام 2017 إلى 45.8 عام 2022، حيث أظهر التحليل عدم تحقيق مستهدفات المؤشرين الألعاب والوسائل والأثاث، حيث بلغ قيمة المستهدف للمؤشرين 78.0 و70.0 للعام 2022 على الترتيب.

وبخصوص التعليم المدرسي، فإن صعوبة استبدال مبان وغرف دراسية قديمة/ نحو 50 غرفة دراسية سنوياً تشكل تحدياً أساسياً، فقد هدفت الخطة الاستراتيجية السابقة حتى لتوفير الصيانة لـ 68 مدرسة سنوياً للمرحلة الأساسية، و22 مدرسة سنوياً للمرحلة الثانوية، وهو هدف لم يتحقق، فقد حصلت 52 مدرسة على خدمات الصيانة في فترة الخطة الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2017–2022 (ESSP).

أما الشعب الصفية المستأجرة فيتم استخدام (1462) شعبة دراسية في المحافظات الشمالية في العام الدراسي 2022/ 2023، مما يشير إلى النقص في كفاية المباني المدرسية والمرافق التعليمية، وهو تحدّ في مناطق مهددة ومهمشة، مثل القدس.

أما أهم المعيقات التي تواجه الوزارة في عملية تطوير البنية التحتية:

1. **تراخيص البناء:** إذ ترفض سلطات الاحتلال باستمرار منح تراخيص بناء البنية التحتية التعليمية في مناطق خاضعة لسيطرة أمنية للاحتلال بما فيها القدس، ومناطق مصنفة C و2H، مما يعيق إنشاء مدارس جديدة وصيانة المدارس القائمة، وتفرض عليها الضرائب الباهظة.
2. **الوعي بالصيانة:** تأثرت استدامة المباني التعليمية بشدة، بسبب إهمال إجراء الصيانة المناسبة بشكل دوري، ونقص الوعي لدى مديري المدارس.
3. **نقص الأراضي:** لا يزال توافر قطع الأراضي المناسبة والكافية، خاصة داخل المناطق السكانية المكتظة، يشكل تحدياً كبيراً.
4. **تضارب الجهود:** أحياناً هناك تضارب جهود نتيجة لتدخل المؤسسات الشريكة المشاركة في مشاريع الصيانة في اختيار المدارس المستفيدة، وتحديد أولويات التدخل.

2.4.1.3. معدلات التسرب والرسوب من المدارس

أظهرت نتائج معدلات التسرب بالمقارنة مع نتائج سنة الأساس 2017م، أن هناك فرق بين معدلات التسرب بين المراحل الدراسية، حيث سجلت المرحلة الثانوية أعلى معدلات تسرب من باقي المراحل، يليها صفي التعليم المهني الحادي عشر والثاني عشر، ثم المرحلة الأساسية والتي سجلت أقل معدلات تسرب، وقد ارتفع معدل التسرب للمرحلة الثانوية من 2.44% عام 2017 إلى 2.48% عام 2022، وانخفض قيمة المؤشر للصفين الحادي عشر والثاني عشر المهنيين من 1.50% عام 2017 إلى 1.05% عام 2022/2021، كما انخفض قيمة معدل التسرب للمرحلة الأساسية من 0.71% في العام 2017 إلى 0.54% في العام 2022 الى 0.29% في العام 2024، ويظهر التحليل عدم تحقيق مستهدف العام 2022 للمرحلتين الأساسية والثانوية، حيث بلغت قيمة المستهدف للمرحلتين 0.30 % و1.50% على

الترتيب، في حين نجد أن المؤشر حقق المستهدف لصفوف التعليم المهني (12،11) والبالغ 1.45%، وبشكل عام، تعتبر معدلات التسرب من المدارس في الضفة الغربية منخفضة نسبياً خلال العام الدراسي 2023/2022 ولكافة المراحل0.94% (1.29% بين الذكور و0.61% بين الإناث) 0.54 % في المرحلة الأساسية (0.82 % بين الذكور و0.26% بين الإناث) في حين بلغ المعدل في المرحلة الثانوية 2.58% (3.55 %بين الذكور و1.84% بين الإناث).

وفي قطاع غزة كان معدل التسرب خلال العام الدراسي 2022/2021 ولكافة المراحل0.67 % (0.87% بين الذكور و0.46 % بين الإناث)، وكان المعدل 0.34 % في المرحلة الأساسية (0.48 % بين الذكور و0.19% بين الإناث)، في حين بلغ المعدل في المرحلة الثانوية 2.04 % (2.63 %بين الذكور و1.51% بين الإناث).

وتعتبر معدلات الرسوب من المدارس في الضفة الغربية منخفضة نسبياً، فقد بلغت خلال العام الدراسي 2022/2021 ولكافة المراحل 0.55% (0.57% بين الذكور و0.52% بين الإناث)، 0.53 % في المرحلة الأساسية (0.56 % بين الذكور و0.51% بين الإناث)، في حين بلغ المعدل في المرحلة الثانوية 0.59% (0.62 % بين الذكور و0.57 % بين الإناث)، وحيث كانت معدلات الرسوب من المدارس في قطاع غزة للعام 2022/2021 ولكافة المراحل 0.34% (0.34% ذكور و0.35% إناث)، في المرحلة الأساسية 0.28 %(0.30% بين الذكور و 0.27% بين الإناث) ، في حين بلغ المعدل في المرحلة الثانوية 0.59 % (0.52 % بين الذكور و 0.65 % بين الإناث).

2.4.1.4. التعليم الجامع

تبنت الوزارة سياسة تساهم في دعم التعليم الجامع كالتالي: توفير تعليم نوعي للطلاب ذوي الأداء المتدني، وخاصة ذوي الإعاقة، وضمان تلبية احتياجاتهم التعليمية، وتكييف البنية التحتية المدرسية وتوظيف الكوادر التعليمية المؤهلة والمتخصصة، ويشمل ذلك توفير المواد التعليمية المناسبة وإثراء مناهج تعليمية تلبي الاحتياجات الفردية للطلاب، وتتضمن آليات تقييم مرنة.

وتظهر البيانات أن نسبة المدارس التي تتوفر فيها بنى تحتية ومواد موائمة الاحتياجات للطلبة ذوي الإعاقة في الضفة الغربية في العام الدراسي 2023/2022 بلغت 70.6 % ، ويمثل الشكل رقم 7 نسب مدارس الموائمة.

رسم توضيحي 7: مدارس الموائمة في فلسطين

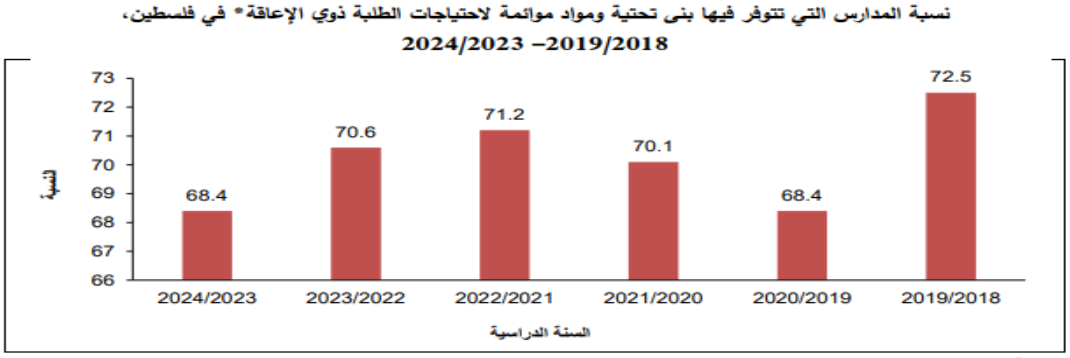

ملاحظة: بيانات العام الدراسي 2024/2023 بيانات الضفة الغربية فقط.
*مؤشر التنمية المستدامة 4.أ.1.4.
المصدر: وزارة التربية والتعليم، 2023. قاعدة بيانات مسح التعليم 2019/2018 – 2023/2022. رام الله– فلسطين.

وفي قطاع غزة، أظهرت البيانات للعام الدراسي 2022 / 2023 أن اضطرابات التواصل لدى الطلبة شكلت ما نسبته 39% في المدارس الحكومية، ثم تأتي الإعاقة الحركية والشلل الدماغي بنسبة (42%).

ومن الأطر القانونية والسياسية المتعلقة بحقوق المعوقين، قانون حقوق المعوقين رقم 4 (1999)، ومن الأطر المنظمة التي أقرتها وزارة التربية والتعليم العالي عام 2015 لسياسة التعليم الجامع في فلسطين، حيث وضعت هذه السياسة في سياق التشريعات الوطنية والدولية لتحدد التزام وزارة التربية والتعليم العالي بالتعليم الجامع، وتعتمد هذه السياسة نهجاً ثنائي المسار، إذ تسعى لإدخال تغييرات على النظام، وتهتم في الوقت ذاته بتقديم الدعم على أساس فردي، وهي تقر بأن من الضروري اتباع المسارين كليهما في وقت واحد حتى يصبح التعليم الجامع واقعاً.

2.4.1.5. تعليم الذكور والإناث (النوع الاجتماعي):

بلغ عدد الإناث الملتحقات بالتعليم المدرسي لكافة جهات الإشراف (698,779) طالبة في العام 2023/2022 ، وبنسبة (51%) من مجمل عدد الطلبة، بينما بلغ عدد الذكور الملتحقين بالتعليم المدرسي لكافة جهات الإشراف (684,153) وبنسبة (49%) من مجمل عدد الطلبة، بلغ عدد الإناث في الطاقم التعليمي (48,270) وبنسبة (63.7%) من مجمل الطاقم التعليمي لنفس العام ولكافة جهات الإشراف، بينما وصل عدد الذكور (27,567) وبنسبة (33.7%)، ولنفس العام

ولكافة جهات الإشراف، كما بلغ عدد مدارس الإناث (1013) مدرسة وبنسبة (31.7%) من مجمل عدد المدارس، بينما بلغ عدد مدارس الذكور (1,125) مدرسة وبنسبة (35.3)، وعدد المدارس المختلطة (1,052) مدرسة وبنسبة (33%)، ويتركز عدد الطلاب في المناطق المكتظة كالمدن، ويترتب على ذلك وجود عدد طلاب كبير داخل الغرفة الصفية، وفي المقابل هناك مناطق جغرافية كالقرى لا يوجد فيها اكتظاظ مما قد يترتب عليه دمج شعب، وكذلك الحال في مدارس التحدي.

2.4.2. الوصول الآمن والالتحاق (أهم المعيقات والتحديات)

تواجه وزارة التربية والتعليم العالي التحديات التالية:

2.4.2.1. انخفاض معدلات الالتحاق قبل المدرسي والمشاركة في التعليم الثانوي (المهني والأكاديمي)، وغير النظامي.

هناك تفاوت ملحوظ بين معدل الالتحاق الإجمالي بمرحلة رياض الأطفال (البستان والتمهيدي) ومعدل الالتحاق في الصف التمهيدي برياض الأطفال، ويعود ذلك إلى أن الوزارة تقوم بتدخلات البناء وافتتاح (غرف دراسية) لمرحلة رياض الأطفال للصف التمهيدي (KG2)، ورغم السياسات، تظل محدودية المخصص المالي بقيمة 2% فقط من الميزانية التطويرية للخطة الاستراتيجية 2022 للتوسع في إنشاء الصفوف الدراسية لرياض الأطفال (KG2)، بالإضافة إلى اعتبار الصف التمهيدي أو مرحلة رياض الأطفال جميعها ليس إلزامياً، وعدم كفاية وعي الوالدين بأهمية الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة، والتحديات المتعلقة بإدماج الأطفال ذوي الإعاقة، كلها أسباب تؤدي إلى انخفاض معدلات الالتحاق.

ويمكن أن يعزى انخفاض معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية إلى مجموعة متعددة من العوامل، منها: عدم الكفاءة الأكاديمية بين الطلاب، رغم أنه يتأثر أيضاً بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويؤدي عدم كفاية دمج الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم الثانوي إلى تفاقم هذا التحدي، كما أنه عند الانتهاء من التعليم الأساسي، يكون هناك انتقال محدود لطلبة الأونروا إلى المدارس الحكومية، ويختار العديد من الطلاب التوقف عن تعليمهم الثانوي للعمل في مناطق عام 1948، أو المستوطنات، أو سوق العمل الفلسطيني، كما أن لممارسات الاحتلال دور في ذلك، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في القسم الرابع. تغطية نقاط الضعف والمخاطر المتعلقة بالسلامة.

2.4.2.2. انخفاض معدلات الالتحاق والمشاركة بالتعليم المهني

يواجه قطاع التعليم المهني تحدياً كبيرا بانخفاض الطلب عليه، وحيث أن نسبة الطلاب المسجلون في مسار التعليم المهني من طلاب المرحلة الثانوية 4.1% فقط، كما أن نسبة 7.95% فقط من طلاب المدارس المهنية مشاركون في التدريب

في سوق العمل في العام الدراسي 2022/2021، ما يخلق فجوة بين المهارات التي يكتسبها الطلبة في التعليم واحتياجات سوق العمل الفعلية، ويوجد نقص ملحوظ في خيارات التخصصات المتاحة التي تناسب الطلاب/ات، ما يؤثر سلباً على الطلب على التعليم المهني، ويفاقم العدد المحدود من المدارس المهنية وتوزعها جغرافياً تحدياً إضافياً، ووجود هذه المدارس في مواقع جغرافية بعيدة عن مركز المحافظة والتجمعات السكانية الكبيرة يتطلب التنقل لمسافات أطول للطلاب، ويضيف تكاليف إضافية على كاهلهم، مع احتمال تعرضهم لمخاطر السلامة من الاحتلال والمستوطنين على الطرق الخارجية، وتواجه المدارس المهنية في مناطق سكنية مكتظة بالسكان محدودية في قدرتها الاستيعابية لأعداد الطلبة.

2.4.2.3. انخفاض معدلات الالتحاق والمشاركة من منظور التعليم الجامع

قطعت وزارة التربية والتعليم العالي خطوات كبيرة في تنفيذ سياسة التعليم الجامع، والموجهة نحو تلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع الطلاب، بتركيز خاص على الأشخاص الأكثر عرضة للإقصاء والتهميش، بما في ذلك الطلاب ذوي الإعاقة، ورغم إحراز تقدم ملموس، إلا أن بعض التحديات لا تزال قائمة في تحقيق أهداف التعليم الجامع:

- عدم توفر البيانات الخاصة بالطلبة غير الملتحقين من ذوي الإعاقة والاضطرابات في نظام التعليم.
- عدم كفاية الكادر التربوي (معلم تربية خاصة/ ظل) للعمل مع العديد من طلبة التوحد والاضطرابات لدمجهم في المدارس.
- عدم كفاية الموازنات الخاصة لدمج وتعليم الطلبة من ذوي الإعاقة والاضطرابات، وخاصةً أن الطالب من ذوي الإعاقة يكلف أكثر من ثلاثة أضعاف الطالب العادي.
- غياب معايير محددة تحكم دمج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس التي تضم رياض الأطفال الحكومية والتي تشكل تحدياً كبيراً، حيث يواجه النظام التعليمي الحالي عقبات في دمج وتعليم الطلاب ذوي الإعاقة في سن قبل المدرسة بشكل فعال، ويرجع ذلك إلى التكاليف الكبيرة المرتبطة بإعادة تأهيل رياض الأطفال وعدم التوافق بشكل كافٍ مع مبادئ التعليم الجامع، وهو ما ينطبق أيضاً على رياض الأطفال في القطاع الخاص.
- يواجه الطلاب ذوو الإعاقة صعوبات تعيق اندماجهم في التعليم الثانوي ، ويرجع ذلك أساساً إلى نقص الموازنات، مع نقص عدد العاملين المؤهلين في مجال التعليم الجامع والمعلمين المتخصصين في مختلف الإعاقات، مع غياب الأنظمة والتجهيزات الخاصة بهذه الفئة، ما يساهم في ارتفاع معدلات التسرب لفئة ذوي الإعاقة، ومحدودية فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي الأكاديمي والمهني.
- هناك فجوة ملحوظة بين الجنسين في التعليم المهني، حيث يشارك عدد أقل من الفتيات مقارنة بالفتيان، وفي عام 2023/2022، لم تتجاوز نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم المهني من نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم الثانوي 2.5% مقابل 6.1% للذكور.

- يواجه نظام التعليم تحديات في تحديد الطلاب الموهوبين والمتفوقين بسبب غياب أدوات التشخيص والبيانات التي تساعد على رصدهم، وثمة نقص في الموظفين المؤهلين للعمل مع هذه الفئة من الطلاب، ومحدودية مخصصات المالية للبرامج التي تدعم الطلاب المتفوقين والموهوبين، وأيضا ما زالت تعليمات تسريع التعليم المنصوص عليه في قانون التربية والتعليم (2017) غير معدة ومعتمدة، مما يزيد من تفاقم هذه التحديات.
- انخفاض معدلات الالتحاق والمشاركة بسبب عدم توافر الحماية والأمان من اعتداءات الاحتلال والمستوطنين.

2.4.2.4. مخاطر التنقل والحركة والوصول والالتحاق بسبب اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه

يعد هذا السبب من أكثر معيقات الالتحاق والوصول، وقد تم رصد عدد الاعتداءات المتعلقة بالاحتلال في المناطق المهمشة أو المستهدفة في الفترة من 1 يناير 2024 إلى 23 ديسمبر 2024، حيث اعتقل 390 طالب/ة و21 معلماً، وجرح 103 طالب/ة، و3 معلمين، كما كان التأثير على التعليم كبيراً، حيث تعطلت نشاطات الدوام المدرسي لـ 77 طالباً و1259 معلماً، أعاقت قوات الاحتلال وصولهم في الوقت المناسب إلى مدراسهم أو منعتهم من الدخول إليها، وتم حجز 24 طالب على حواجز الاحتلال، و119 معلم وإداري، وشملت الاعتداءات: 80 مدرسة حيث تم حجز الطلبة داخل الصفوف في تلك المدارس من قبل قوات الاحتلال، وإجراءات التفتيش التعسفية، وإقامة حواجز على الطرق، وكانت الاعتداءات بشكل خاص في المناطق التي تتميز بارتفاع التوترات والاضطرابات المستمرة، لا تزال 60 مدرسة في جميع أنحاء المنطقة معرضة لخطر الهدم من الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم إخطار مدرستين بالهدم، وتم هدم مدرسة عميرة في يطا، وهي ممارسات تهدد المشهد التعليمي، كما تم هدم أسوار لمدرستين ومنع بناء ووضع شيك في مدرسة بدو الكعابنة، وتعرض للضرب 18 طالب، و8 معلمين، كما بلغ عدد الشهداء 84 طالب و3 معلمين في الضفة الغربية.

وفي قطاع غزة، فإن العدوان الغاشم تسبب بانقطاع الالتحاق لأكثر من 750 الف طالب منذ بداية حرب الإبادة الجماعية، عدا عن استشهاد الآف الطلبة، ومئات المعلمين، والتسبب في إعاقات دائمة لعشرات الآف الطلبة ومئات من الكوادر التعليمية، ويجرى استهداف الطلبة والمعلمين في مراكز التعليم المؤقتة، كما أن العديد من المناطق تم حظر الوصول الى شبكة الأنترنت مما تسبب في انقطاع اكثر من ثلثي الطلبة في القطاع عن التعليم الإلكتروني.

2.4.2.5. انخفاض معدلات الالتحاق والمشاركة الخاصة بالتعليم في القدس

يواجه المشهد التعليمي في القدس تحديات فريدة من نوعها، ويبلغ عدد الطلاب المسجلين في مختلف الجهات الإشرافية في القدس للعام 2023/2022 (88,895)طالب، ويواجه النظام التعليمي في القدس إجراءات تعسفية صادرة عن الاحتلال الإسرائيلي، تشمل مديرية التربية والتعليم في القدس ومدارسها، وتمتد إلى مدارس الأونروا، كما أطلقت سلطات الاحتلال

حوافز تستهدف إغراء الطلاب وأولياء الأمور وتشجعهم على الالتحاق بمدارس بلدية القدس الإسرائيلية والمؤسسات التابعة لها، ويجري مطاردة الطلبة والمعلمون والمدراس الذين يدرسون المنهاج الفلسطيني، وهو ما يُعزى إلى ارتفاع عدد المدارس التي تعتمد الكتب المدرسية المحرفة للمنهاج الفلسطيني أو المنهاج الإسرائيلي، وان ما يقارب 90% من الطلبة المقدسيين هم عرضة لخطر استهداف هويتهم الوطنية.

بلغت أعداد الطلاب الملتحقين بالعام الدراسي 2019/2018 كما يأتي: 11,610 في مدارس الأوقاف، و28,662 في مدارس خاصة، و1,052 في الأونروا، واستقبلت مدارس تديرها البلدية والمعارف التابعة للاحتلال 40,564 طالباً، أما في العام 2025/2024 فقد سجل 9340 طالباً في مدارس الأوقاف و34700 في مدارس خاصة، و796 في الأونروا، واستقبلت مدارس تديرها البلدية والمعارف التابعة للاحتلال 48920 طالباً.

2.4.3. الوصول الآمن والالتحاق (الدروس المستفادة)

أبرزت الجهود السابقة العديد من الدروس المستفادة، وكانت كالتالي:

1. **الاستثمار في تعزيز البنية التحتية للتعليم:** فضمان البنية التحتية التعليمية الكافية وتجهيزاتها أمر بالغ الأهمية لتقديم التعليم الفعال في جميع المراحل، ولمواجهة تحديات البنية التحتية، تشير الدروس المستفادة إلى أهمية اتباع نهج الصيانة الشاملة للمباني، واستمرار برنامج تبني المدارس، وضرورة الابتعاد عن الاعتماد على المرافق المدرسية المستأجرة، وتوسيع وإنشاء المدارس المهنية، والتوسع في افتتاح رياض أطفال حكومية، وضرورة بذل جهود خاصة لتأمين البنية التحتية المناسبة في المناطق المهمشة مثل مناطق "ج" والقدس.

2. **نهج شامل لتحديات الالتحاق في جميع المراحل:** وذلك لمعالجة انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم غير النظامي، ولعلاج انخفاض المشاركة في التعليم الثانوي والمهني، وعدم تحقيق أهداف الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة، ويتضمن ذلك التعامل مع القدس بخصوصية فما يرتبط بصف التمهيدي في مرحلة رياض الأطفال (KG2)، بما يتماشى وقانون التعليم لعام 2017، ورفع مستوى الوعي لدى أولياء الأمور والشركاء المحليين والدوليين لضمان تأثيرات مهمة، لزيادة معدلات الالتحاق في مستويات ومسارات تعليمية محددة وخاصة في رياض الأطفال والتعليم الثانوي، وتوفير الوصول الآمن للطلبة إلى المدارس، وتوفير متطلبات دمج الأطفال ذوي الإعاقة.

2.5. جودة التعلم والتعليم

2.5.1.جودة التعلم والتعليم (أهم الإنجازات)

حققت الوزارة الإنجازات التالية بما يتعلق بجودة التعلم والتعليم

2.5.1.1. معدل الانخراط

ارتفعت درجة انخراط الطلبة النشط في الحصة الصفية في المدارس الأساسية نتيجة لجهود الوزارة من (13.2%) في 2018/2017 إلى (17.7%) في العام 2022/2021 بنسبة ارتفاع (4.5%)، وبفجوة مقدارها (10.50%) عن المستهدف المنشود للعام 2022، وارتفعت درجة انخراط الطلبة النشط في الحصة الصفية في المدارس الثانوية من (11.20%) في 2018/2017 إلى (17.10%) في العام 2022/2021 وبفجوة مقدارها (9.10%) عن المستهدف المنشود للعام 2021–2022 ، هذا وقد بلغت قيمة المستهدفات للمؤشر للعام الدراسي 2023/2022 للمرحلتين الأساسية والثانوية 28.2 و 26.2 على الترتيب.

2.5.1.2. متوسط التحصيل

تم تطبيق دراسات التقويم الوطني في مباحث اللغة العربية والرياضيات والعلوم للصفين الخامس والتاسع الأساسي، ومبحث اللغة الإنجليزية للصف السادس الأساسي، وسيتم تطبيق دراسة قياس مهارات القراءة للمرحلة الأساسية EGRA للصف الثاني الأساسي، وفق المنهاج الجديد في العام 2025، والعمل جارٍ على التحضير لإعداد وتنفيذ دراستي قياس مهارات القراءة، وتم تطبيق دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم للصف الثامن الأساسي (TIMSS) المحوسبة، ونتج عن مجمل جهود الوزارة ارتفاع متوسط تحصيل الطلبة في الاختبارات الوطنية للصف التاسع في الرياضيات من (30.1%)، في 2018/2017 إلى (30.7%)، في العام 2022/2021 بنسبة ارتفاع (0.6%)، كما هو الحال في متوسط تحصيل الطلبة في الاختبارات الوطنية للصف التاسع في العلوم حيث ارتفع من (33.9%) في 2018/2017 إلى (36.1%)، في العام 2022/2021 بنسبة ارتفاع (2.2%).

لكن أشارت نتائج دراسة TIMSSالتي أجريت عام 2023 وجود ضعف في أداء طلبة الصف الثامن في فلسطين، حيث بلغ متوسط تحصيل الطلبة في الرياضيات 382وفي العلوم 392 بينما يبلغ المتوسط العالمي في الرياضيات 478 وفي العلوم 478، هذا وقد أشارت نتائج دراسة PISA التي أجريت عام 2022 إلى وجود ضعف في التحصيل لدى الطلاب في عمر 15سنة حيث بلغ متوسط تحصيل الطلبة في الرياضيات 366 نقطة (المتوسط العالمي 438)، وبلغ متوسط تحصيل الطلبة في القراءة 349 نقطة (المتوسط العالمي 436)، وبلغ 369 في العلوم (المتوسط العالمي 477).

أما بالنسبة للمناهج الإنسانية والمواد التعليمية المساندة، ومن خلال الاستراتيجية القطاعية السابقة للتعليم: تم إقرار نظام المركز الوطني للمناهج، وقام مركز المناهج بالمساهمة في إعداد المواقف التعليمية والتعلمية التي تبث على الفضائية التعليمية، وتحويل المنهاج الورقي لحصص مصورة، وإعداد وتأليف قصص أطفال للصفوف 1–4، ومواءمة المنهاج بما يتفق والرواية الفلسطينية، كما تم إثراء وتطوير كتب الصف الثاني عشر المهني بناء على التغذية الراجعة، وقامت الوزارة بإجراءات لحماية المناهج الفلسطينية من التزوير والتحريف بتوفير المناهج الفلسطينية بعدة طرق منها نشرها إلكترونياً.

2.5.1.3. الصحة الشمولية

وفي مجال الصحة الشمولية والرفاه، عملت الوزارة على توفير عدد من المرشدين التربويين في المدارس، لترتفع نسبة المدارس الحكومية التي تتوافر فيها خدمة الإرشاد التربوي من (68.1)% عام 2022/2017 الى (77.1%) عام 2022/ 2023، ويشمل ذلك جميع مدارس القدس، وتشمل التدخلات التي تقوم بها الوزارة في مجال الإرشاد التربوي، تطوير مهارات المرشدين التربويين في الدعم النفسي والإسعاف النفسي الأولي، وتمكين المرشدين التربويين من مهارات التعامل مع المخاوف والتوتر والقلق، وتدريبهم على التعامل و التكيف مع الأزمات والأحداث الصادمة والدعم النفسي والإسعاف النفسي الأولي، وكذلك تزويد غرف الإرشاد التربوي بأجهزة لابتوب وأثاث مكتبي (طابعة، بروجكتور، حقيبة إسعاف نفسي أولي، بطاقات نفسية إرشادية)، وتدريب المرشدين التربويين على دبلوم الإرشاد المدرسي في الضفة، وتطوير قدرات الطلاب في تشكيل وإدارة البرلمانات الطلابية على مستوى المدرسة والمديرية، وتدريب المرشدين التربويين على برنامج التوجيه المهني، لتدريب كافة الطلبة في كافة المدارس المغطاة بالإرشاد التربوي، وعقد مؤتمرات الإرشاد التربوي السنوي حول دراسة المشكلات المدرسية، وتدريب رؤساء الأقسام ومشرفي الإرشاد على الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتدريب مشرفي الإرشاد على الوقاية من الانحرافات السلوكية، والتوعية من التحرشات والاعتداءات الجنسية، وتحديث سياسة الحد من العنف منذ العام 2021 وطباعة أدلتها، وتعميمها على المدارس.

2.5.1.4. تطوير قدرات الهيئات التربوية

عملت الوزارة على توفير برامج التدريب المهمة، بهدف تأهيل المعلمين والطواقم المساندة، ووفرت برامج يجري تقييمها ومراجعتها سنوياً وفق المستجدات التربوية، ويتم إشراك الميدان التربوي في عملية مراجعة وبناء وتقييم تلك البرامج سنوياً، كما يتم توفير تدريب للمعلمين في مسارات تتضمن تدريب المعلم الجديد منذ لحظة التحاقه في المدرسة، ومتابعة تدريبه من خلال الدورات القصيرة، ومن خلال برامج الدبلوم المهني المتخصص للمعلمين، والذي يستهدف المعلمين من غير الحاصلين على شهادة التأهيل التربوي، ويتم رصد بيانات المعلمين كافة، واختيار المديريات التي يتوفر فيها عدد أكبر من المعلمين غير المؤهلين (يتم استهداف ما بين 5 – 7 مديريات تربية وتعليم سنوياً في التدريب)، وتنفيذ التدريب فيها، كما قام المعهد الوطني عام 2023 بفتح المجال المعلمين/ات كافة الراغبين/ات بالحصول على دبلوم التأهيل التربوي بتقديم طلب للانضمام لبرامج المعهد الوطني ليتم استهدافهم وفق خطة معدة تسمح لهم بالانضمام للتدريب وفقاً للحاجة.

2.5.1.5. توفير الكوادر التربوية

بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في مدارس فلسطين 22.5 في العام الدراسي 2023/2022، بواقع 20.9 طالباً لكل معلم في المدارس الحكومية، و32 طالباً لكل معلم في الأونروا، و16.7 طالباً لكل معلم في المدارس الخاصة، بينما بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في مدارس المحافظات الشمالية 19.4 في العام الدراسي 2023/2022، بواقع 19.6 طالباً لكل معلم في المدارس الحكومية، و27.1 طالباً لكل معلم في الأونروا، و16.8 طالباً لكل معلم في المدارس الخاصة، وبلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في مدارس المحافظات الجنوبية 27.1 في العام الدراسي 2023/2022، بواقع 24.1 طالباً لكل معلم في المدارس الحكومية، و32.9 طالباً لكل معلم في الأونروا، و16 طالباً لكل معلم في المدارس الخاصة، وفي العام الدراسي 2023/2022 بلغ العدد الكلي للمعلمين في المدارس لكافة جهات الإشراف في فلسطين 75,777، هذا وكان قد بلغ عدد المعلمين في المدارس في المحافظات الشمالية للعام 2023/2022 (49,852)، وبلغ العدد الكلي للمعلمين في المدارس لكافة جهات الإشراف الأخرى في المحافظات الشمالية 25,925.

2.5.2.جودة التعلم والتعليم (أهم المعيقات والتحديات):

تواجه عمليات الارتقاء بجودة التعليم التحديات التالية:

- العدوان الإسرائيلي الهمجي والمستمر منذ السابع من أكتوبر 2023 على قطاع غزة والضفة الغربية، والأوضاع السياسية السائدة.
- صعوبة الحصول على بيانات من قطاع غزة.
- حرمان ما يقارب 33000 طالب/ة من امتحان الثانوية العامة بسبب العدوان الصهيوني المستمر على قطاع غزة.
- الأوضاع السياسية التي حالت دون القدرة على عقد لقاءات تدريبية وجاهية.
- عدم انتظام العام الدراسي بسبب الإغلاقات والاجتياحات والحرب.
- معيقات ذات علاقة باعتماد الخطة والميزانية العامة، عدا عن الأزمة المالية التي تمر بها الحكومة الفلسطينية بفعل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى تدني الصرف من حساب وزارة المالية.
- التعليم الإلكتروني الذي أثر على تنفيذ كافة الأنشطة التي يتم تنفيذها مباشرة مع الطلبة والمعلمين والطاقم المساند.
- صعوبة تنفيذ التدريب ومتابعته في مديرية القدس ومدارسها؛ بسبب مضايقات الاحتلال.
- قلة التفاعل والمشاركة للطلاب والمعلمين لتحفيزهم على المشاركة الفعالة في البرامج التعليمية.

2.5.2.1. الفاقد التعليمي المتراكم

يواجه التعليم الفلسطيني تحدياً كبيراً يتمثل بتراكم كبير للفاقد التعليمي لدى الطلبة، مما يؤدي إلى ضعف الأداء الأكاديمي، ومن أبرز مؤشرات التراجع التعليمي ضعف نتائج تحصيل الطلبة في دراسة PISA و TIMSS ، ولعل اهم أسباب الفاقد التعليمي ما يلي:

- ضيق الوقت المخصص للحصة الدراسية داخل الصف.

- المعيقات التي تؤدي الى صعوبة الالتحاق الآمن بفعل اعتداءات الاحتلال الدائمة والمتكررة.

- زاد الفاقد التعليمي بشكل خطر بعد بدء حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث ان الطلبة في قطاع غزة منقطعين بغالبيتهم على تلقى تعليم منتظم بالحد الأدنى لأكثر من 18 شهر حتى نهاية مايو أحد العوامل المساهمة هو 2025

- منهجيات وأساليب التدريس التقليدية التي لا زالت تتبع في بعض أركان النظام التعليمي.

2.5.2.2. تحديات منهجيات وأساليب التعليم والمناهج

تمارس أساليب تقليدية على التعليم المدرسي في غالبية الهيئات التعليمية، ما يخلق فجوة كبيرة بين الممارسات التعليمية وارتباطها بالحياة الواقعية، مما ينبغي التحول إلى تعزيز دور الطلبة في العملية التعليمية بشكل أعمق، وتبلغ نسبة الانخراط النشط للطلاب في العملية التعليمية في المدارس الأساسية (17.7%) فقط في العام 2022/2021، بينما بلغت (17.10%) فقط في المدارس الثانوية من العام نفسه، كما أن قرابة 31% من إجمالي مدة التدريس في المدارس الأساسية والثانوية من العام 2022/2021 مخصصة للمشاركة النشطة للطلاب فقط، وهو ما يتطلب مراجعة الوقت ما بين الطالب والمعلم، يفرض ضرورة ملحة للمراجعة.

2.5.2.3. عدم كفاية النشاطات اللاصفية المتنوعة.

تبرز الحاجة لتصميم النشاطات اللاصفية بما يشجع أكبر شريحة من الطلاب على المشاركة، كما أن عدم وجود وقت مخصص ضمن الجدول المدرسي يحول دون الانخراط الطلاب بشكل كامل في الأنشطة اللاصفية، ويواجه الطلاب أيضاً عقبات عند محاولتهم المشاركة في المسابقات المركزية، مما يحد من فرصهم في تنمية مهاراتهم وعرض مواهبهم.

2.5.2.4. الحاجة لتعزيز ملاءمة البيئة التعليمية لتعزيز التنمية الصحية الشاملة لجميع الطلاب.

يعد توفير بيئة تعليمية مواتية تعزز التطور الشامل لجميع الطلاب أساسية لتعزيز تركيز الطلاب وإبداعهم، وتعزيز صحتهم العقلية والنفسية، وغرس مشاعر الأمان والثقة، وتعمل بيئات التعلم المواتية على تخفيض معدلات التغيب عن المدرسة، وتحسين التفاعل الاجتماعي العاطفي بين الطلاب، وتحسين علاقاتهم مع المعلمين، مما يمكّن المعلمين من تحسين تعلم الطلبة. وفي هذا المجال، تم قياس مدى تحقيق المدارس لمعايير البيئة الصحية المدرسية المعززة للتعليم، في عام 2023/2022 حصلت مدارس الذكور على معدل 69.3 ومدارس الإناث على 71.9 والمدارس المختلطة معدل 70.4، ومعدل للمدارس كافة 70.5، كما تم قياس ما يتطلب تحسين بيئات التعلم الحالية لتعزيز التنمية الشاملة لجميع الطلاب.

ويبقى العنف قضية مثيرة للقلق فيما يتعلق بالتنمية الشاملة للطلاب، حيث لا يزال الطلاب يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف الذي يؤثر في الغالب على الأطفال، ففي المدارس الأساسية في العام 2022/2021، تعرض أكثر من 44.6% من الأطفال للعنف الجسدي، وتعرض أكثر من نصفهم للإساءة اللفظية، ولا يختلف الوضع كثيراً في التعليم الثانوي، ورغم اعتماد سياسة للحد من العنف، إلا أن تنفيذها لا يزال غير كاف.

2.5.3.جودة التعلم والتعليم (الدروس المستفادة):

برزت الدروس المستفادة التالية حول جودة التعليم:

- إعداد الدراسات لتحديد الفاقد التعليمي وأسبابه في كل المستويات، وصياغة استراتيجيات علاجية.
- تعزيز منحى (STEM)التكاملي في تعليم العلوم والهندسة والتكنولوجيا والرياضيات بما يحقق وحدة المعرفة.
- إثراء المناهج الدراسية ورقمنتها.
- ضرورة رفع نسب مشاركة الطلبة في الأنشطة الطلابية، مع توحيد مرجعيتها لحوكمة اكثر فاعلية.
- تعزيز الصحة الشمولية والرفاه للطلبة ووضع الاستراتيجيات لذلك.

2.6. حوكمة النظام التعليمي

2.6.1.حوكمة النظام التعليمي (أهم الإنجازات)

عملت الوزارة على مأسسة وحوكمة وإدارة النظام التعليمي كالتالي:

2.6.1.1. التعيين والتأهيل والتدريب

قامت الوزارة بتدريب طواقم تربوية وإدارية وتطوير كفاءاتهم في مراحل ومسارات التعليم، وتطوير الكوادر المساندة لإسناد العملية التعليمية، فقد عقدت الوزارة العديد من البرامج التدريبية، وطورت برامج التأهيل المهني المتخصص في عدة تخصصات لرفع نسب المؤهلين من الهيئات التعليمية والطاقم المساند والموظفين الإداريين، حيث:

- ارتفعت نسبة معلمي المرحلة الأساسية المؤهلين وفق استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم من 68.30% في 2018/2017 إلى 75% في العام 2023/2022 بنسبة ارتفاع 6.7% وبفجوة مقدارها 6.8% عن المستهدف المنشود للعام 2023.

- ارتفعت نسبة معلمي المرحلة الثانوية المؤهلين وفق استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم من 38.30% في 2018/2017 إلى 43.80% في العام 2023/2022 بنسبة ارتفاع 5.5% وبفجوة مقدارها 1.2% عن المستهدف المنشود للعام 2023.

- تم تأهيل (346) معلمة في برنامج الدبلوم المهني لرياض الأطفال في العام 2023/2022.

- ارتفعت نسبة مربيات رياض الأطفال المؤهلات وفق استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم من 31.60% في 2018/2017 إلى 34.5% في العام 2023/2022 بنسبة ارتفاع 3% وبفجوة مقدارها 15.5% عن المستهدف المنشود للعام 2023.

- ارتفعت نسبة طواقم التعليم المهني (المعلم المهني، مدير مدرسة، المرشد المهني) المؤهلين وفق معايير الاستراتيجية الوطنية للتعليم المهني من 12% في 2019/2018 إلى 20% في العام 2022 بارتفاع 8% وبتحقيق المستهدف المنشود لعام 2022.

2.6.1.2. تطوير السياسات التربوية والأنظمة والتشريعات

طورت الوزارة سياسة مكتوبة ودليلاً لرياض الأطفال بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة، وأصدرت التعميمات الخاصة باستخدامه والتدريب عليه، كما طبقت نظام الإشراف التربوي على رياض أطفال، كما عقدت لقاءات بخصوص تحديث الإطار الوطني للمؤهلات الخاصة بالتعليم المهني، وإعداد دراسات متخصصة باحتياجات التعليم المهني وفقاً لمتطلبات سوق العمل، وتطبيق سياسة دمج التعليم المهني في التعليم الأساسي (صفوف 7–9)، وتطبيق المسار المهني للصف العاشر بالتزامن مع منهاج التعليم العام، وتطوير نظام الإشراف المهني استناداً على التدريب والتعليم المرتبط بالعمل في المدارس المهنية، كما ارتفعت درجة توظيف التكنولوجيا في العمل الإداري من 60.9 في 2017/2018 إلى 68.1 في عام 2021/2022 بارتفاع 7.2 وبفجوة مقدارها 14.9 عن المستهدف المنشود للعام 2022 والبالغ 83 نتيجة تبني الوزارة لاستراتيجية التحول الإلكتروني في العمل الإداري، تعزيز استخدام الوسائل التكنولوجية وحوسبة النظم الإدارية والمالية، وتعزيز النفاذ الإلكتروني لكل المدارس والمرافق.

2.6.1.3. إدارة الشراكات وتنمية الموارد المالية وتنوعها

سعت الوزارة لتعظيم الموارد المالية، وذلك من خلال:

- تنويع مصادر تمويل التعليم لضمان الكفاءة المالية لقطاع التعليم وديمومته.
- تعظيم وتنظيم مصادر التمويل لضمان الكفاءة المالية لقطاع التعليم.
- تحقيق كفاءة أعلى في الإنفاق على التعليم بما ينسجم مع العائد على التعليم.

وتبنت وزارة التربية والتعليم العالي منهجية الشراكات الفاعلة مع الشركاء، وتتولى المسؤولية المباشرة عن تنفيذ الأولويات المقرة، وتنسق مع الشركاء المحليين والدوليين والجهات ذات العلاقة وتدخلاتهم في الأولويات المختلفة، ونجحت في إعداد خطة الاستجابة لعام 2024 نتيجة العدوان الغاشم على قطاع غزة والضفة الغربية وفق إطار كامل من الشراكات، وتستمر الوزارة بدراسة مقترحات التدخلات والمشاريع من الشركاء الدوليين والمحليين وضمان اتساقها مع أولويات وخطة الوزارة وتكاملها مع الجهود والنشاطات الأخرى، وقد حققت التالي:

- تطوير شراكات فاعلة مع كافة الشركاء الدوليين والمحليين، عبر نظم إدارة أكثر كفاءة وفاعلية.

- تطوير آليات التواصل مع الشركاء المحليين والدوليين.

- تطوير آليات التواصل مع الميدان التربوي.

- تطوير الشراكات المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة لتعزيز العملية التعليمية.

2.6.1.4. تطوير قدرات النظام التعليمي وجهوزيته للتعامل مع حالات الطوارئ

سعت الوزارة إلى تعزيز قدرتها في تقديم التعليم الملائم في الحالات الطارئة، من خلال:

- تطوير استراتيجيات متنوعة للتعليم في حالات الطوارئ.
- توفير الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع الحالات الطارئة تربويا، وصحيا ونفسيا.
- وتوفير تجهيزات وسائل الوقاية والحماية.
- تطوير استراتيجية للتشبيك والحماية والمناصرة مع المؤسسات الدولية والإنسانية.
- تطوير استراتيجية وطنية لحماية وتطوير التعليم الفلسطيني في القدس.
- توفير وسائل النقل الآمن للطلبة في المناطق التي تتعرض للاعتداءات
- تطوير مستمر لمواقع التعليم الإلكتروني لتوفير الحد الأدنى المطلوب في حال انقطاع التعليم الوجاهي

2.6.2.حوكمة النظام التعليمي (العقبات والتحديات)

2.6.2.1. تحديات متعلقة بالتعيين والتأهيل والتدريب

- مازالت الوزارة تسعى لتوفير العدد الكافي من التعيينات الجديدة لكافة الكوادر في كل عام، إلا أن الصعوبات المالية للحكومة تحول دون ذلك.

- يواجه نظام التعليم في القدس تحديات فريدة من نوعها بسبب الإجراءات والممارسات التي تفرضها سلطات الاحتلال، وهي إجراءات تسببت في نقص الكوادر التعليمية، خاصة في التخصصات العلمية، والتفاوت الكبير

في رواتب المعلمين في المدارس التي تديرها السلطات الإسرائيلية وتلك التي تدار في نظام التعليم الفلسطيني، إلى جانب عقبات أخرى سبق وأشرنا إليها.

- رغم الجهود الجادة التي تبذلها الوزارة لتدريب مربيات رياض الأطفال في القطاع الخاص، إلا أنها مازالت لا تحقق الهدف المنشود في تأهيلهن بسبب تسربهن من العمل حال انتهاء التدريب.

- في التعليم الأساسي والثانوي، كان التقدم نحو تحقيق معدلات تأهيل المعلمين المستهدفة إيجابياً نسبياً وبشكل متفاوت، فارتفعت نسبة معلمي المرحلة الأساسية المؤهلين وفق استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم من 68.30% في 2018/2017 إلى 75% في العام 2023/2022 بنسبة ارتفاع 6.7% وبفجوة مقدارها 6.8% عن المستهدف المنشود للعام 2023.

- انخفضت نسبة الموظفين الإداريين المتدربين على برامج تطوير القدرات الإدارية (البرامج الداخلية) بواقع 7.8% في العام 2021 مقارنة بالعام 2019 حيث انخفضت قيمة المؤشر العام من 16.6% عام 2019 إلى 8.8% عام 2021، وتشمل التحديات في هذا المجال الصعوبات في تلبية الاحتياجات التدريبية المتنوعة، ونقص التمويل، وآثار ناجمة عن كورونا، والافتقار العام إلى الحافز للتنمية المهنية بين الموظفين الإداريين.

2.6.2.2. تحديات متعلقة بالسياسات التربوية وبالأنظمة والتشريعات

- فيما يتعلق بالالتزام بمعايير المساءلة، لم يتم تحقيق المستهدف والبالغ قيمته 81.0 عام 2022 على الرغم من ارتفاع قيمة المؤشر العام، لدرجة ممارسة الوزارة بمستوياتها كافة (وزارة، مديرية، مدرسة) لأبعاد الحوكمة والمساءلة بواقع 1.1 وفق السلم المئوي في العام 2022 مقارنة بالعام 2017، حيث ارتفع المؤشر من 51.9 عام 2017 إلى 53.0 عام 2022 وقد يعزى عدم تحقيق المستهدف الى ادراك الموظفين لعدم وجود نظام مساءلة موحد يحدد وضوح الأدوار والمسؤوليات لكل موظف.

- يشير تحليل النتائج إلى مواجهة الوزارة تحديات ملحوظة في تحقيق أهدافها المتمثلة في توفير ظروف العمل والبيئة الملائمة، وما يرتبط بذلك من مشاكل المرافق الإدارية للمباني التربوية، من بينها عمل المديريات في مبانٍ مستأجرة مثل: (ضواحي القدس، نابلس، الخليل، يطا).

- ثمّة حاجة ماسة لمراجعة برنامج شامل لأنظمة المتابعة والتقييم الموحدة والرقمية، ولتحقيق ذلك، لا بد من ربط التخطيط والموازنة والمشاريع المختلفة والإدارات العامة، ما يستوجب بناء قاعدة بيانات محوسبة موحدة، رغم

إحراز تقدم ملحوظ في اعتماد التكنولوجيا للأغراض الإدارية، كما يتضح من الزيادة المضطردة من معدل استخدام سنة الأساس2017 البالغ 60.9% إلى 68.1% في 2022، إلا أن هذا لا يزال بعيداً عن المعدل المستهدف البالغ 83%.

- هناك نقص ملحوظ في النظم الإدارية وآليات مراقبة الجودة في التعليم المهني، كما أن الإطار الوطني للمؤهلات للتعليم المهني لا زال قيد المراجعة، مع عدم وجود نظام مخصص لتعزيز الأداء المؤسسي، مع فجوة في إجراء دراسات متخصصة حول متطلبات التعليم المهني وتلبية احتياجات سوق العمل.

2.6.2.3. تحديات متعلقة بإدارة الشراكات وتنمية الموارد المالية وتعظيم أثرها

- ما زال واضحاً الافتقار إلى الشراكات مع المجتمع المحلي، وعدم كفاية التنسيق داخل نظام التعليم يحول دون تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة.

- يتمثل التحدي الأهم في تأمين الدعم الدولي والدبلوماسي الحاسم للقضايا المتعلقة بالمناهج الدراسية والتعليم في القدس والمناطق المهمشة.

- يلاحظ عدم التوافق بتخصيص الموارد من الهيئات المحلية والوطنية وفق اهتماماتهم مع الأولويات التعليمية لخطة الوزارة.

- يلاحظ ضعف التعاون بين القطاعين العام والخاص بما يتعلق بقضايا التعليم.

- شكلت مصادر التمويل غير الكافية وغير المستقرة تحديات كبيرة أمام تعزيز الموارد والموازنات التعليمية. أحد المؤشرات الرئيسية التي تشير إلى هذه القيود المالية هو تخصيص الموازنات التطويرية من مصادر تمويل مختلفة، بما في ذلك الخزينة العامة، وسلة التمويل المشترك، والجهات المانحة المحلية والدولية الأخرى.

2.6.2.4. تحديات أمام قدرات النظام التعليمي وجهوزيته للتعامل مع حالات الطوارئ

رغم التحسن الذي شهدته جاهزية الوزارة لمواجهة حالات الطوارئ تحسناً ملحوظاً، وارتفاع ذلك من درجة 3.40 عام 2018/2017 إلى 54 عام 2022/2021. مما يعني زيادة كبيرة تزيد عن 50 نقطة مئوية، إلا أنه يوجد تراجع في مستوى الجاهزية والاستعداد للتعامل بفعالية مع حالات الطوارئ حيث كانت الدرجة 84 في العام 2021/2020 وانخفضت

إلى 54 في عام 2022/2021، برز ذلك بوضوح في النهج المتبع في خطة العودة إلى المدرسة وخطة إدارة الأزمات والاستجابة لها في حالات الطوارئ، وفيما يتعلق بالاستعداد للتعامل مع حالات الطوارئ، كان هناك تباطؤ في صياغة استراتيجية وطنية شاملة للتعليم في القدس.

2.6.3. حوكمة النظام التعليمي (الدروس المستفادة)

- ضرورة تحديث استراتيجية إعداد المعلمين والطواقم المساندة وسن تشريع مهننة التعليم: وهو أمر بالغ الأهمية.

- حوكمة التعليم المهني ومواءمته: فثمة حاجة إلى إقرار وتوضيح مرجعية ونطاق عمل الإدارة العامة للتعليم المهني.

- تنويع مصادر التمويل وتعزيز المشاركة المجتمعية: هناك ضرورة لتنويع مصادر تمويل التعليم، مثل إبرام اتفاقيات مع منظمات المجتمع المحلي التي تتوافق مع أهداف الوزارة، وإشراك القطاع الخاص للحصول على الدعم المالي.

- تعزيز أنظمة المتابعة والمساءلة: وبما يتيح لهذه الأنظمة تسريع تنفيذ الخطط والصرف عليها، ومواءمتها مع نظام الأولويات المعتمد، والعمل بالتوصيات الخاصة بتعديل قوانين الشراء الحالية.

- تطوير خطة شاملة للتأهب لحالات الطوارئ، وللتعليم في القدس: يتضمن ذلك ضرورة وضع خطة وطنية شاملة لحماية ودعم التعليم في القدس.

3. الفصل الثالث: رؤية القطاع والأهداف الاستراتيجية

3.1. الرؤية وأولويات العمل الاستراتيجية

رؤية القطاع التعليمي: " مجتمع فلسطيني يمتلك القيم والعلم والثقافة والتكنولوجيا، وقادر على ممارسة كافة المهارات الحياتية وتوظيف نتائجها في الصمود والتمكين والتنمية والتحرر"

وقد تم استخلاص أولويات العمل للاستراتيجية الجديدة بناء على:

1: المشاورات الداخلية والتي شملت إدارات الاختصاص في الوزارة والميدان التربوي مع المجموعة القطاعية للتعليم، انطلاقاً من تقارير تحليلية للعوامل الممكنة، وتقارير تقييم الخطط السابقة، وتقرير لجنة الإصلاح الإداري، ومشاورات لاستعراض تشخيص الواقع، ومسودة الخطة الاستراتيجية التي تم تأجيلها بسبب الأوضاع الطارئة 2024-2029.

2: التوصيات المتضمنة بالتقارير والمؤتمرات التي ارتكز عليها تشخيص الواقع التربوي.

3: الاختبارات الدولية والوطنية.

4: تقارير الاعتداءات على التعليم من قبل جيش الاحتلال.

5: خطة التعليم من أجل التنمية.

6: المشاورات مع الشركاء.

3.2. الرسالة والأهداف الاستراتيجية لقطاع التعليم

بناءً على ما ورد أعلاه فإن رسالة الوزارة تتلخص بما يلي: " بناء نظام تعليمي مرن يرسخ القيم الأخلاقية الوطنية والإنسانية، معزز للتفكير ولأسس البحث والمعرفة من خلال كوادر تربوية كفؤة، لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة، بما يحقق أهداف المجتمع الفلسطيني في الاستقلال والحرية".

وقد تبنت الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم أربعة أهداف استراتيجية تحقق معاً الهدف العام المتمثل في " **ضمان استمرارية التعلم المرن والعادل وذو الجودة لجميع الطلبة، وتسهيل التعافي التعليمي**" وفق الأطر والالتزامات الدولية والمحلية، باعتبار التعليم هو أداة تحرر ووسيلة من وسائل التنمية المنشودة.

والأهداف الاستراتيجية كما يلي:

3.2.1. أولاً: تعزيز المتطلبات الأساسية لتأمين الالتحاق العادل والآمن في نظام التعليم الوطني والاحتفاظ به:

ويتحقق بالعمل على الأولويات الآتية:

1- توفير البنية التحتية الآمنة والمناسبة والعادلة المنسجمة مع متطلبات المنهاج والطلبة والمعلمين والإدارات المدرسية.
2- رفع نسب الالتحاق برياض الأطفال.
3- رفع نسب الالتحاق بالتعليم المهني.
4- رفع نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي وخاصة الذكور.
5- تقليل نسب التسرب في النظام التعليمي وخاصة في القدس.
6- توفير متطلبات انتظام العملية التعليمية والحماية والوصول الآمن.

3.2.2. ثانياً: رفع جودة النظام التعليمي عبر تطوير العناصر الأساسية لعملية التعليم.

ويتحقق هذا الهدف من خلال العمل على الأولويات الآتية:

1- تطوير كفاءة وكفايات الكادر التعليمي لمواكبة المستجدات التربوية.
2- تعزيز القرائية، وتوظيف أساليب ومنهجيات فعالة في التعليم مثل منهجية STEM.
3- توفير التعليم المساند والمراعي للفروق الفردية، وتمكين التعليم الجامع لكافة الفئات من الطلبة، ووفق احتياجات كل فئة.
4- إثراء المنهاج التربوي والمواد التعليمية المساندة والرزم التعليمية.
5- دعم أسس الصحة الشمولية والنشأة السوية والرفاه.
6- تعزيز الأنشطة والفعاليات اللاصفية بكافة أنماطها، وتهيئة بيئة تعليمية محفزة وحاضنة للإبداع والابتكار.

3.2.3. ثالثاً: تعزيز حوكمة وإدارة النظام التعليمي الوطني:

ويتحقق هذا الهدف من خلال العمل على الأولويات الآتية:

1- تطوير قدرات وكفايات الكوادر المساندة للعملية التعليمية.
2- حوكمة التشريعات والسياسات والنظم المساندة للعملية التعليمية.
3- تطوير البنية المادية والتكنولوجية والرقمنة والاتصال والنفاذ.
4- تنمية الموارد المالية وتنوعها وتعظيم أثرها وتنظيم الشراكات ومصادر التمويل.

5- تطوير استراتيجية للحماية والمناصرة.

3.2.4. رابعاً: تعافي التعليم وإعادة البناء.

ويتحقق هذا الهدف من خلال العمل على الأولويات الآتية:

1- تطوير استراتيجية شاملة متوسطة وطويلة المدى، لتعافي التعليم.
2- إنشاء وتجهيز وتأثيث المدارس ورياض الأطفال الميدانية في قطاع غزة.
3- تأمين الكوادر اللازمة لقطاع التعليم في غزة، والعمل على تأمين رواتب وأجور كافة العاملين.
4- وضع خطط التعافي النفسي للطلبة والمعلمين.
5- تطوير استراتيجية وطنية لحماية التعليم الفلسطيني وتطويره في القدس.
6- تطوير الاستراتيجية الوطنية لإدارة التعليم في الحالات الطارئة.
7- تطوير استراتيجية الحد من الفاقد التعليمي وسد فجواته، ومعالجة تدني التحصيل وخاصة في مدارس الذكور.

3.3. آلية التنسيق لقطاع التعليم:

لضمان تنسيق ومواءمة الجهود بين شركاء القطاع، تسعى الوزارة لتعزيز آليات تنسيق شاملة تشمل مجموعة عمل قطاع التعليم (ESWG) التي تجتمع أربع مرات سنوياً، والتي يتفرع منها مجموعات العمل المتخصصة (TWG)، بالإضافة إلى المراجعة السنوية الموسعة لقطاع التعليم (ASR)، وإعادة تشكيل الفريق الوطني للتعليم 2030 لمتابعة التقدم المحرز تجاه الهدف الرابع للتنمية المستدامة.

3.4. الأهداف والنتائج الاستراتيجية

وفيما يأتي نستعرض النتائج الاستراتيجية والتدخلات السياساتية للأهداف الاستراتيجية لخطة الوزارة 2025-2027، حيث إن التدخلات السياسية في مجال التعليم تشمل جميع الإجراءات والسياسات التي تتخذها الحكومات لتنظيم وتحسين نظام التعليم في البلاد. وسنعرض في هذا القسم التدخلات السياساتية والأنشطة الرئيسية التي قررت الوزارة تبنيها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ونتائجها.

1. الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز المتطلبات الأساسية لتأمين الالتحاق العادل والآمن لجميع الطلبة في نظام التعليم الوطني والاحتفاظ به.

1.1. النتيجة: البنية التحتية الآمنة والمناسبة والعادلة المنسجمة مع متطلبات المنهاج والطلبة والمعلمين والإدارات المدرسية تم توفيرها، بمعدل (475) غرفة صفية، (187) مختبر، (183) مدرسة، (967) مصدر وزوايا تعليمية في المرحلة الأساسية سنوياً، وبمعدل 387 غرفة ومختبر في المرحلة الثانوية سنوياً حتى نهاية عام 2027.

ولغاية تحقيق بيئات تعلم جامعة وآمنة وملائمة، ولكافة الطلبة في كل المراحل التعليمية ستعمل الوزارة على:

1.1.1. تحسين البنية التحتية والتكنولوجية للمدارس الأساسية القائمة لتوفير بيئة آمنة وعادلة ووفق معايير السلامة العامة، وبما يتناسب مع معايير وزارة التربية والتعليم العالي، بمعدل (183) مدرسة، (298) مختبر، (50) مكتبة، (93) غرفة صفية وتخصصية، (967) مصدر وزوايا تعليمية سنوياً حتى نهاية عام 2027.

1.1.2. تحسين البنية التحتية والتكنولوجية للمدارس الثانوية القائمة لتوفير بيئة آمنة وعادلة ووفق معايير السلامة العامة، وبما يتناسب مع معايير وزارة التربية والتعليم العالي، بمعدل (32) مدرسة سنوياً حتى نهاية عام 2026، وتجهيز مختبرات العلوم والتكنولوجيا بمعدل 15 مختبر سنوياً حتى نهاية العام 2027.

1.1.3. توفير (382) غرف صفية وتخصصية وإدارية جديدة في المدارس الأساسية بما يتناسب مع معايير وزارة التربية والتعليم العالي حتى نهاية 2027، و (17) مختبر علوم وتكنلوجيا سنوياً.

1.1.4. توفير (116) غرف صفية وتخصصية جديدة في المدارس الثانوية بما يتناسب مع معايير وزارة التربية والتعليم العالي حتى نهاية العام 2027.

1.2. النتيجة: معدلات الالتحاق الإجمالية في التعليم قبل المدرسي (التمهيدي، والبستان، والمرحلة كاملة) ارتفعت من (86.2%، 47.7%، 66%) في العام 2024 إلى (90%،55%،71%) في نهاية العام 2027.

ستعمل الوزارة على عدة تدخلات تتضمن:

1.2.1. توفير 21 غرف صفية لرياض أطفال حكومية مستقلة أو ملحقة بالمدارس الحكومية، وفقاً للمعايير والمواصفات المعتمدة في الوزارة حتى نهاية العام 2027.

1.2.2. زيادة عدد رياض الأطفال المرخصة في القطاع الخاص إلى (1572) روضة مع نهاية العام 2027.

1.2.3. تحسين البنية التحتية والبيئة التعليمية لرياض الأطفال لتوفير بيئة آمنة وعادلة من خلال صيانة وتأهيل المباني القائمة والساحات الخارجية لـ(35) صف روضة، وبما يتناسب مع معايير وزارة التربية والتعليم العالي حتى نهاية العام 2027.

1.2.4. رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التعليم قبل المدرسي عبر تنفيذ (2) حملة توعية ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وعمل بوسترات عن أهمية الطفولة المبكرة، وعقد ورش عمل سنوياً لأولياء الأمور والمجالس المحلية والقروية من أجل تفعيل عملية التشبيك، بمشاركة ما معدله (830) ولي أمر سنوياً حتى نهاية العام 2027.

1.2.5. تطبيق قانون التربية والتعليم في فلسطين (2017) بالتوجه التدريجي نحو إلزامية التعليم قبل التعليم المدرسي.

1.2.6. تنفيذ حملات توعية وحملات إعلامية حول أهمية التعليم غير النظامي بكافة المراحل العمرية بتدريب 500 شخص حتى نهاية عام 2025، وتنفيذ 7 حملات توعوية سنوياً حتى نهاية عام 2027.

1.3. النتيجة: نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني من مجمل الطلبة الملتحقين بالتعليم الثانوي ارتفع من (4.1%) في العام 2024/2023 ليصل إلى (6.5%) في 2027.

ستركز الوزارة على ما يلي:

1.3.1. تأهيل مشاغل مهنية وغرف صفية ومرافق إدارية للتعليم المهني في المدارس الثانوية القائمة، بمعدل (3 مدارس، 5 مشاغل) سنوياً حتى نهاية العام 2027.

1.3.2. إنشاء 2 مدرسة ثانوية مهنية جديدة وفق معايير وزارة التربية والتعليم العالي ومتطلبات سوق العمل حتى نهاية 2027 وتجهيزها وتأثيثها.

1.3.3. توسعة 3 مدارس مهنية قائمة وفق معايير وزارة التربية والتعليم العالي واحتياجات سوق العمل حتى نهاية العام 2027.

1.3.4. تقديم دعم وتوجيه وإرشاد لـ (1500) طالب سنوياً حول مساراتهم المهنية المحتملة، وتعزيز تقديرهم لقيمة التعليم الثانوي المهني في تحقيق أهدافهم المستقبلية بعقد (12) ورشة عمل وحملات توعوية ودورات تدريبية سنوياً حتى نهاية العام 2027.

1.3.5. توعية الأسر والمجتمع بأهمية التعليم الثانوي المهني، من خلال عقد (4) اجتماعات وورش عمل، وبمشاركة (50) ولي أمر سنوياً حتى نهاية العام 2027.

1.3.6. التحقق من عدم وجود عوائق تحول دون التحاق الطلبة بالتعليم الثانوي المهني ومعالجتها بإجراء مسح شامل واحد حتى عام 2027.

1.3.7. تطبيق وتعزيز سياسة إدماج التعليم المهني بالتعليم العام للصفوف (9-5) بدمج منهاج وحصص التربية التكنولوجية بمبحث التربية المهنية حتى نهاية العام 2027 بمعدل إجراء دراسة سنوياً.

1.3.8. تطوير سياسة الصف العاشر المهني بزيادة عدد المدارس التي تتضمن العاشر المهني بواقع (3) مدرس وإجراء دراسة سنوياً.

1.3.9. إجراء دراسات تربوية من شأن نتائجها وتوصياتها تعزيز اتخاذ القرارات السياساتية، وبما يعزز التوازن بين مسارات التعليم الثانوي بمعدل (1) دراسة سنوياً.

1.3.10. تطوير برامج تعليمية مهنية بمعدل (1) برنامج سنوياً للذكور والإناث، ملبية لاحتياجات سوق العمل وجاذبة للشباب، وتدريب عملي جاذب للطلبة يفضلون المهارات العملية.

1.3.11. تحديث معدات في المدارس الثانوية المهنية بواقع (20) مشغل قائم في المدارس والوحدات المهنية سنوياً لتحفيز الطلاب وتوفير بيئة تعليمية ملائمة حتى نهاية العام 2027.

1.3.12. التشبيك مع التعليم العالي والجامعات المحلية والهيئة لفتح تخصصات جامعية لطلبة المهني، وتطوير اتفاقيات تعاون لاستحداث تخصصات مهنية مناسبة بمعدل (3) اتفاقيات توفر فرص تدريب وتعزز البحث والتطوير واجراء دراسة سنوياً حتى 2027.

1.4. النتيجة :الالتحاق الصافي المعدل في التعليم الثانوي ارتفع من (79.5%) في العام 2024/2023 ليصل إلى (83%) في 2027.

ستقوم الوزارة بـ:

1.4.1. تجهيز وتأثيث غرف صفية وتخصصية بما يتناسب ومعايير وزارة التربية والتعليم العالي، بمعدل (67) غرفة صفية وتخصصية سنوياً، وتوفير خدمة التعليم أثناء الطوارئ بتحسين البنية التكنولوجية في المدارس بمعدل 304 مدرسة سنوياً حتى نهاية العام 2027.

1.4.2. تأمين التعليم تحت الطوارئ في المدارس المتضررة كل عام.

1.5. النتيجة: نسب التسرب في النظام التعليمي وخاصة في القدس تم تقليلها.

1.5.1. تأمين نقل الطلبة في القدس بعدد 1400 طالب/ة.

1.6. النتيجة: متطلبات انتظام العملية التعليمية والحماية والوصول الآمن تم توفيرها باستهداف (20) مدرسة، وبناء (10) غرف صفية حتى نهاية العام 2027.

وذلك من خلال:

1.6.1. توفير وصول آمن لجميع الطلبة والدارسين من وإلى مدارسهم في مناطق مضطربة في (95) مدرسة، بمعدل (3000) طالب سنوياً في المناطق المعرضة للتهديدات.

1.6.2. تأمين نظام حماية وسلامة عامة في المدارس في المناطق المهددة بمعدل (10) مدارس حتى نهاية العام 2027.

1.6.3. توفير غرف صفية في المناطق "ج" والمستهدفة بالاعتداءات الإسرائيلية، بمعدل (10) غرف صفية سنوياً حتى نهاية 2027.

1.6.4. التوسع في إنشاء وتجهيز وتأثيث مدارس التحدي في مناطق (ج) التي تتعرض للانتهاكات الإسرائيلية بمعدل (10) مدرسة سنوياً حتى نهاية 2027.

2. الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع جودة النظام التعليمي عبر تطوير العناصر الأساسية لعملية التعليم

2.1. النتيجة :رفع كفاءة وكفايات الكوادر التعليمية والإدارية والطواقم المساندة بمختلف تخصصاتهم لتسهم في مواكبة المستجدات التربوية، بما يشمل تدريب وتأهيل المعلمين، ومديري المدارس، والمشرفين التربويين، والطواقم المساندة، والمعلمين المهنيين، ومعلمي تعليم الكبار، وذلك بنسبة تصل إلى 100% في مرحلة رياض الأطفال وبمعدل سنوي يصل الى 5063 معلمًا ومديرًا ومشرفًا في المرحلة الاساسية، و1409 من الطواقم المساندة في المرحلة الثانوية، و60 معلمًا مهنيًا، و22 معلمًا لتعليم الكبار، إلى جانب تشغيل 21 صفًا سنويًا لمحو الأمية والتعليم الموازي، حتى نهاية عام 2027.

الاستراتيجية الحالية ستكون أكثر تركيزاً على نوعية التعليم وتحسين نتائج التعلم للطلبة، لذا ستعمل الوزارة على تطوير وتأهيل الكفاءات المهنية للكادر التربوي من خلال:

2.1.1. رفع كفاءة وقدرة المربيات والطواقم المساندة في رياض الأطفال وفق المستجدات التربوية والمنهجيات الحديثة بمعدل (540) مربية ومعلمة، (35) مشرف رياض أطفال وبنسبة (5%) متدربة سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.1.2. رفع نسبة المؤهلات من المربيات في رياض الأطفال من خلال الدبلوم المهني المتخصص بواقع 450 مربية في العام 2025 وبمعدل (167) مربية في العامين 2026-2027.

2.1.3. تمكين جميع المشرفات في رياض الأطفال من كيفية تفعيل التكنولوجيا، وخاصة في الظروف الطارئة بنسبة 100% حتى نهاية العام 2027.

2.1.4. رفع كفاءة مشرفات رياض الأطفال الجدد بمعدل (85) مشرفة سنوياً وبنسبة 100% حتى نهاية العام 2027.

2.1.5. رفع كفاءة وقدرة المعلمين والمعلمات والطواقم المساندة (التعينات الجديدة) في التعليم الأساسي والثانوي وفق المستجدات التربوية والمنهجيات الحديثة بمعدل (4782) متدرب/ة سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.1.6. رفع نسبة المعلمين والمعلمات والطواقم المساندة (التنمية المهنية) في كل من التعليم الأساسي والثانوي بمعدل (1340) معلم ومدير مدرسة ومشرف تربوي وبنسبة (5%) سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.1.7. تصميم وتنفيذ واعتماد برامج دبلوم للكادر التعليمي والمساند والإداري بمعدل (1) برنامج ودبلوم وبمشاركة ما معدله (350) معلم ومدير مدرسة ومشرف تربوي سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.1.8. زيادة نسبة طواقم التعليم المهني المؤهلين وفق معايير الاستراتيجية الوطنية للتعليم المهني بمعدل (30 معلم)، وتهيئة (30) معلم مهني جديد سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.1.9. تدريب معلمي محو الامية والتعليم الموازي على التعامل مع كبار السن وآليات تعليمهم بمعدل (22) معلم سنوياً وحتى نهاية العام 2027.

2.1.10. زيادة عدد الدارسين ضمن برامج محو الأمية بمعدل تشغيل (18) صف محو أمية سنوياً حتى نهاية العام 2025.

2.1.11. زيادة عدد الدارسين ضمن برامج التعليم الموازي بمعدل تشغيل (3) صف تعليم موازي سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.2. النتيجة: القرائية تم تعزيزها وأساليب ومنهجيات تعليمية فعّالة، مثل منهجية STEM تم توظيفها، في مختلف المراحل التعليمية من خلال استهداف المعلمين، والمدربين، وقيمي المختبرات، والطلبة، والمدارس، وذلك بمعدل سنوي يُقدّر بـ: (8940) معلمًا ومدربًا وقيم مختبر، و(4700) طالب، و(21) مدرسة، ودراسة واحدة في المرحلة الأساسية، بالإضافة إلى (216,234) طالبًا، و(2807) معلم ومدرب وقيم مختبر في المرحلة الثانوية سنويا حتى نهاية عام 2027.

ستوجه الوزارة جهودها لتعزيز توظيف المنهجيات وأساليب التعليم المتمركزة حول الطالب ومن خلال:

2.2.1. توظيف منهجيات حديثة في التعلم والتعليم النشط (STEM، التعلم بالمشاريع، التعليم المدمج، والقرائية(لكافة الطلبة، تستهدف ما معدله (8940) معلم ومدرب ومشرف وقيم مختبر)، (4700) طالب، (21) مدرسة في المرحلة الأساسية وما معدله (216234) طالب سنوياً، وبمساندة (1800) معلم ومدرب في المرحلة الثانوية سنوياً حتى نهاية 2027.

2.2.2. تفعيل الغرف التخصصية في المدارس القائمة بنسبة (100%)، وبمعدل (1007) مدرب وقيم مختبر سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.2.3. تعزيز القرائية وتحسين مهاراتها لدى (500,000) طالب/ة سنوياً ولجميع المراحل التعليمية بتطبيق وتنفيذ دراسة واحدة سنوياً حتى نهاية العام 2025.

2.3. النتيجة: التعليم المساند والمراعي للفروق الفردية تم توفيره، والتعليم الجامع لكافة الفئات من الطلبة وفق احتياجات كل فئة تم تمكينه بتوفير أدوات وأجهزة مساندة بمعدل (50) جهاز وأداة في مرحلة رياض

الأطفال، (350) جهاز وأداة مساندة في (20) مدرسة في مرحلة التعليم الأساسي، و(433) جهاز وأداة مساندة لما يعادل (1100) طالب في مرحلة التعليم الثانوي، وبتطوير قدرات (60) معلم تربية خاصة ووفق احتياجات ما معدله (73) طالب في مرحلة التعليم المهني سنويا حتى نهاية العام 2027.

وذلك من خلال:

2.3.1. زيادة عدد الطلبة ذوي الإعاقة المدمجين في المدارس الأساسية الحكومية، وتزويدهم بمعدل (350) جهاز وأداة مساندة سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.3.2. تضمين قضايا الشمول والإدماج للطلبة ذوي الإعاقة في النظام التعليمي بتحديث سياسة التعليم الجامع وبمعدل 500 طالب في مرحلة التعليم الثانوي، وتطوير قدرات (60) معلم تربية خاصة في التعليم المهني سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.3.3. توظيف الأنشطة لصالح تبني وتنفيذ (3) برامج محفزة للإبداع والابتكار، واكتشاف المواهب ورعايتها تستهدف بمعدل 600 طالب سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.3.4. توفير كافة مستلزمات التحاق الطلبة من ذوي الإعاقة وذوي صعوبات التعلم والفئات الأخرى بالنظام التعليمي بمعدل (50) جهاز وأداة في مرحلة رياض الأطفال، وبمعدل 433 جهاز وأداة مساندة في مرحلة التعليم الثانوي حتى نهاية العام 2025.

2.3.5. توفير كافة مستلزمات التحاق الطلبة من ذوي الإعاقة وذوي صعوبات التعلم والفئات الأخرى بالنظام التعليمي بمعدل (20) مدرسة سنوياً في التعليم الأساسي وبمعدل (73) طالب في التعليم المهني سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.4. النتيجة: المنهاج التربوي والمواد التعليمية المساندة والرزم التعليمية تم إثراؤها عبر المراحل التعليمية المختلفة بنسبة 100% في مرحلة رياض الأطفال، وبمعدل (20) حزمة ومادة تعليمية مساندة في مرحلة التعليم الأساسي حتى نهاية العام 2027، وبمعدل (8) أدلة و(150) موقف تعليمي مصور في مرحلة التعليم الثانوي حتى نهاية عام 2027.

وذلك من خلال:

2.4.1. إثراء وتطوير المنهاج وفق معايير وطنية وتطورات تربوية وعلمية لجميع الطلبة ولكافة المراحل التعليمية، وبعدد 8 أدلة في المرحلة الثانوية سنوياً حتى نهاية 2027.

2.4.2. تعزيز وسائل تعزيز الرواية الفلسطينية وحماية المناهج من الأسرلة، ومتابعة التزوير والتحريف والتشهير سنوياً من خلال مراجعتها باستمرار، ومتابعة التحريف والتزوير والتشهير الحاصل فيه، وبمعدل تصوير 150 موقف تعليمي حتى نهاية العام 2025

2.4.3. تطوير المواد التعليمية المساندة والرزم التعليمية التي تقدم المعارف والمهارات الأساسية لكل المراحل التعليمية وَفق المعايير الوطنية، ومعايير الجودة والنوعية، والتطورات العلميّة والتقنيّة الحديثة، وضمان التكامل والتوازن بين المباحث الدراسية للصفوف والمراحل التعليمية كافّة، وبمعدل (20) رزمة ومادة تعليمية مساندة سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.5. النتيجة : أسس الصحة الشمولية والنشأة السوية والرفاه تم دعمها في المراحل التعليمية المختلفة؛ ففي مرحلة رياض الأطفال تم دعمها لتشمل 5000 طفل و50 روضة، وفي مرحلة التعليم الأساسي تم دعمها في 1320 مدرسة سنوياً، بينما في مرحلة التعليم الثانوي تم توجيه الدعم لاستهداف 85790 طالباً، و85 مدرسة، و536 معلمًا ومشرفاً سنوياً حتى نهاية العام 2027.

ستستمر الوزارة ب:

2.5.1. تعزيز وتوفير صحة بدنية وتغذوية لجميع الطلبة عبر توفير الخدمات الصحية والتغذوية بمعدل (980) مدرسة، وتدريب (450) منسق لجان صحية، (1340) أداة طبية سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.5.2. تعزيز وتوفير الصحة النفسية لجميع الطلبة في المدارس المغطاة بالإرشاد التربوي عبر توفير خدمات إرشادية نفسية واجتماعية لـ (5000 طفل) في مرحلة رياض الأطفال وفي المرحلة الأساسية والثانوية (901295) طالب، و (1685) مدرسة و(536) معلم ومشرف في المرحلة الثانوية سنوياً حتى العام 2027.

2.5.3. متابعة وجود بيئة تعليمية مراعية للأمن والسلامة العامة بشكل مستدام في (50) روضة وبمعدل (1140) مدرسة أساسية حتى نهاية العام 2025.

2.5.4. تعزيز الرفاه وتوفير مناخ مدرسي إيجابي لجميع الطلبة بما يقلل نسب العنف بجميع أشكاله في (241) مدرسة ومن خلال 900 لقاء توعوي سنوياً حتى نهاية العام 2027.

2.6. النتيجة: الأنشطة والفعاليات اللاصفية بكافة أنماطها تم تعزيزها والبيئة التعليمية المحفزة والحاضنة للإبداع والابتكار تم تهيئتها بمعدل (50) روضة عبر تدريب (36) مشرفة في مرحلة رياض الأطفال؛ وفي مرحلة التعليم الأساسي تم تعزيز الأنشطة من خلال تدريب (435) من الطلاب والمعلمين والمشرفين، بينما في مرحلة التعليم الثانوي تم تهيئة بيئة تعليمية تستهدف (7114) طالباً ومعلماً ومشرفاً، مع عقد 50 دورة وحملة ومبادرة ونادٍ وفعاليات رياضية سنوياً حتى نهاية لعام 2027.

ستعمل الوزارة على:

2.6.1. تعزيز ممارسة الأنشطة اللاصفية في المراحل التعليمية المختلفة وفي المجالات (الرياضية، والكشفية، والتثقيفية، والعلمية، والفنية، والموسيقية، والزراعية، والإعلامية) وبما يضمن مشاركة الطالب في نشاط واحد على الأقل

2.6.2. تدريب (36) مشرفة رياض أطفال

2.6.3. المشاركة فيما معدله (725) فعالية متنوعة

2.6.4. وتدريب ما معدله (435) طالب على تنفيذ تلك الفعاليات في المرحلة الأساسية

2.6.5. المرحلة الثانوية المشاركة بمعدل (50) دورة كشفية، وحملات ومبادرات تطوعية كشفية، ونوادي موهوبين وفعاليات رياضية

2.6.6. مشاركة ما معدله (7114) طالب ومعلم ومشرف سنوياً حتى نهاية عام 2027.

3. الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز حوكمة وإدارة النظام التعليمي الوطني

3.1. النتيجة: الموارد البشرية الفنية والإدارية في الوزارة والمديريات تم تطويرها ورفع كفاءتها وكفاياتها المهنية حتى نهاية العام 2027.

من خلال:

3.1.1 رفع كفاءة الكادر الإداري في المهارات الإدارية والتخصصية وفق المستجدات التربوية والإدارية الحديثة بمعدل (1600) مدرب/ة سنوياً.

3.2. النتيجة: التشريعات والسياسات والنظم المساندة للعملية التعليمية تم تطويرها بإجراء (4) دراسات و (6) ورش عمل حتى نهاية العام 2027.

سيتم العمل على:

3.2.1. تم تطوير تشريعات وتعليمات لإدارة النظام التربوي عبر تنفيذ دراسات تربوية موجهة للسياسات بمعدل (2) سنوياً، وورش عمل بمعدل (6) ورش سنوياً

3.2.2. مراجعة وتحديث وتطوير الأنظمة والتعليمات وإجراءات العمل المختلفة بما ينسجم والتشريعات والسياسات بمعدل (7) نظام ودليل سنوياً.

3.2.3. تطوير منهجية إعداد الخطط الاستراتيجية والتنفيذية ونظم المتابعة والتقييم لها حتى نهاية 2027.

3.2.4. تفعيل آليات المساءلة في المجالات الإدارية والمالية والتعليمية حتى عام 2027.

3.2.5. نظم وسياسات تعزيز التميز والإبداع تم تطويرها.

3.2.6. تطوير أوراق سياساتية في العملية التعليمية وغيره من المجالات بواقع 2 ورقة سياسات سنوياً.

3.2.7. المشاركة في الاختبارات والدراسات الدولية وتوظيف نتائجها في تطوير التقويم التربوي بمعدل (1) دراسة، (2) أداة قياس سنويا حتى نهاية 2027.

3.2.8. عقد المؤتمر التربوي الفلسطيني الأول في عام 2026، ليصبح مؤتمراً سنوياً.

3.2.9. تطوير دراسات عن المناهج الإسرائيلية بعدد 2 دراسة حتى نهاية 2027.

3.2.10. تطوير أدوات قياس النواتج التعليمية لجميع الطلبة ولكافة المراحل التعليمية، بمعدل (2) أداة سنوياً حتى نهاية العام 2027.

3.3. النتيجة: تم تطوير البيئة المادية والتكنولوجية والرقمنة والاتصال النافذ بشكل شامل، وذلك بتعزيز التحول الرقمي عبر إعداد (150) درساً إلكترونياً، وتطوير المحتوى الرقمي والتقييم الإلكتروني، وإنشاء منصتين إلكترونيتين، وتطوير بنك معلومات سنوياً، وتدريب (2572) معلماً ومشرفاً، بالإضافة إلى تحديث (18) مرفقاً وتطوير (8) أنظمة وبرامج، بهدف توفير مصادر تعليمية متنوعة ودعم التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد سنوياً حتى نهاية عام 2027.

ستعمل الوزارة على:

3.3.1. تحسين البنية التحتية والتكنولوجية والبيئة الإدارية الممكنة للعمل الإداري في المباني الإدارية لمرافق الوزارة والمديريات بمعدل (18) مبنى ومرفق ومركز تدريب سنوياً، وتطوير (8) منظومات وأنظمة وبرامج واستراتيجيات سنوياً حتى نهاية العام 2027.

3.3.2. تعزيز التحول الرقمي وتوظيف المنصات الإلكترونية الداعمة للعملية التعليمية والإدارية، من خلال تطوير (2) منصة أو منصة فرعية و(150) درس إلكتروني، وتفاعل الطلبة مع هذه المنصات بمشاركة وتدريب (2572) معلم ومشرف سنوياً حتى نهاية 2027.

3.3.3. تطوير وإدارة بنك المعلومات التربوية المحوسب لتوظيفه في صناعة القرار وإدارة النظام التربوي حتى نهاية العام 2027.

3.3.4. دراسة وتحليل كافة الأنظمة المحوسبة القائمة لخدمة النظام التربوي وإدارته، حتى عام 2027.

3.3.5. دمج الأنظمة المحوسبة للنظام التربوي واستمرارية تطويرها سنوياً وفق الاحتياج بمعدل نظام ودراسة واحدة سنوياً لغاية 2027

3.3.6. استخدام وتوظيف التكنولوجيا في التعليم لتحسين وتوسيع فرص التعليم عبر الإنترنت أو من خلال تطبيقات التعلم الإلكتروني بزيادة سنوية بنسبة (20%).

3.3.7. تطوير منصات تعليمية متزامنة وغير متزامنة، ورفع تفاعل الطلبة لهذه المنصات بنسبة (85%) حتى نهاية 2027.

3.3.8. تطوير محتوى رقمي وتقييم إلكتروني وتوفير مصادر تعليمية تعلمية الكترونية متنوعة بمعدل 150 درس إلكتروني.

3.3.9. تدريب المعلمين على توظيف المنصات التعليمية والمحتوى الرقمي لتعزيز التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد.

3.4. النتيجة : الموارد المالية تم تنميتها وتنوعها وتعظيم أثرها، والشراكات ومصادر التمويل تم تنظيمها من خلال إجراء (19) دراسة ومراجعة وورش عمل وإقرار دليل سنويا حتى نهاية العام 2027.

تسعى الوزارة إلى تنمية وتنويع واستدامة الموارد المالية وتعظيم أثرها على العملية التعليمية ومن خلال:

3.4.1. رفع درجة فاعلية وكفاءة نظام ضريبة التربية والتعليم حتى عام 2027 وانفاقها وفق أولويات الوزارة.

3.4.2. رفع كفاءة الإنفاق في الموازنة التطويرية للوزارة بمعدل 4 مراجعات سنوياً حتى نهاية عام 2027.

3.4.3. توقيع عدد (10) اتفاقيات شراكة سنوية مع مختلف الشركاء لدعم العملية التعليمية.

3.4.4. مشاورات قطاعية تخصصية تم عقدها بمعدل 4 اجتماعات سنوياً.

3.4.5. إقرار دليل محدث للإجراءات المالية في الوزارة بنهاية 2026.

3.5. النتيجة: تم تطوير الموارد البشرية الفنية والإدارية في الوزارة والمديريات ورفع كفاءتها وكفاياتها المهنية، وذلك من خلال تعيين (350) موظفاً إدارياً و(1200) موظفاً فنياً وفق المهارات الإدارية والتخصصية، وتدريب (275) موظفاً سنوياً كمدربين لتوطين التدريب ورفع كفاءة (847) من الكادر الإداري سنوياً في المهارات الإدارية والتخصصية وفق المستجدات التربوية والإدارية الحديثة حتى نهاية العام 2027.

3.5.1. تعيين الكادر الإداري وفق المهارات الإدارية والتخصصية بمعدل (350) موظف/ة سنوياً.

3.5.2. تعيين الكادر الفني وفق المهارات الإدارية والتخصصية بمعدل (1200) موظف/ة سنوياً.

3.5.3. تم تدريب مدربين لتوطين التدريب في وزارة التربية وبالذات تدريب الكوادر الجديدة بمعدل (275) موظف سنوياً.

3.5.4. تم رفع كفاءة الكادر الإداري في المهارات الإدارية والتخصصية وفق المستجدات التربوية والإدارية الحديثة بمعدل 847 متدرب/ة سنوياً.

3.6. النتيجة: استراتيجية الحماية والمناصرة تم تطويرها حتى نهاية العام 2027.

من خلال:

3.6.1. إقرار استراتيجية الحماية والمناصرة بنهاية 2027.

3.6.2. مستوى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالمناصرة والحماية تم رفعه بمعدل 2 لقاء سنوياً.

4. الهدف الاستراتيجي الرابع: تعافي التعليم وإعادة البناء:

4.1. النتيجة: استراتيجية شاملة متوسطة وطويلة المدى لتعافي التعليم تم تطويرها.

من خلال:

4.1.1. إعداد خطط الاستجابة وتوجهاتها نحو إعادة انتظام العملية التعليمة في قطاع غزة.

4.1.2. إعداد وتطوير استراتيجية تعافي شاملة في قطاع غزة متوسطة وطويلة المدى تهدف لإعادة انتظام العملية التعليمية ولكل المراحل التعليمية (المدرسي وقبل المدرسي).

4.1.3. إعداد الدراسات التربوية لتحديد الفاقد التعليمي في قطاع غزة بعدد 2 دراسة سنوياً.

4.2. النتيجة: تم إنشاء وتجهيز وتأثيث وصيانة المدارس ورياض الأطفال الميدانية بنسبة 100% في قطاع غزة، حيث يشمل ذلك بناء وتجهيز وتأثيث ما معدله 211 مدرسة، وتزويدها بمختبرات علوم وحاسوب، بالإضافة إلى توزيع 10,000 جهاز لوحي لدعم العملية التعليمية. أما في الضفة الغربية، فسيتم إعادة بناء

وصيانة وتجهيز وتأثيث المدارس المتضررة بسبب الحرب بنسبة 100% سنوياً حتى نهاية عام 2027، لضمان بيئة تعليمية آمنة ومتكاملة للطلبة في جميع المناطق.

من خلال:

4.2.1. إعادة بناء وتجهيز وتأثيث المدارس ورياض الأطفال المدمرة في قطاع غزة بسبب الحرب بنسبة (50%) حتى نهاية العام 2027.

4.2.2. إجراء عمليات الصيانة والتأهيل في رياض الأطفال والمدارس الأساسية والثانوية القائمة في قطاع غزة بنسبة 100% حتى نهاية العام 2027، لتصبح جاهزة لاستقبال الطلبة.

4.2.3. إعادة بناء وصيانة وتجهيز وتأثيث المدارس ورياض الأطفال المتضررة في الضفة الغربية بسبب الحرب بنسبة (100%) حتى نهاية العام 2027، لتصبح جاهزة لاستقبال الطلبة.

4.2.4. إنشاء وتجهيز وتأثيث المدارس ورياض الأطفال الميدانية في قطاع غزة لحين إعادة بناء وصيانة كل المدارس المدمرة كلياً وجزئياً، وتجهيز البنية التحتية المطلوبة لانتظام العملية التعليمية فيها بعدد 450 مبنى (10 روضات، 200 أساسي، 240 ثانوي) حتى نهاية عام 2025.

4.2.5. إعادة بناء وتأهيل مباني الوزارة والمديريات ومراكز التدريب في غزة وتزويدها بالأثاث والتجهيزات بنسبة 50% حتى نهاية 2027.

4.2.6. تحسين البنية التحتية والتكنولوجية في المدارس الأساسية والثانوية القائمة في قطاع غزة والمناطق المتضررة لتوفير بيئة آمنة وعادلة ووفق معايير السلامة العامة بما يتناسب مع معايير وزارة التربية والتعليم العالي، بمعدل (200) مدرسة، (350) مختبر علوم وحاسوب، (100) غرفة مصادر، و (10000) جهاز لوحي سنوياً حتى نهاية عام 2027.

4.3. النتيجة: الكوادر اللازمة لقطاع التعليم في غزة تم تأمينها، ورواتب وأجور كافة العاملين تم العمل على تأمينها وفي كافة المراحل التعليمية (المدرسي وقبل المدرسي) حتى نهاية العام 2027.

من خلال:

4.3.1. إعادة واستقطاب وتعيين الكوادر التربوية حتى نهاية العام 2027، وفي كل المراحل التعليمية لتقديم خدمة التعليم في مدارس قطاع غزة ولغاية انتظام العملية التعليمية.

4.4. النتيجة: خطط التعافي النفسي للطلبة والمعلمين تم وضعها وتنفيذها من خلال (156) فعالية ونشاط متنوع سنوياً وحتى نهاية العام 2027.

4.4.1. إعداد وتنفيذ خطط التعافي النفسي للطلبة والمعلمين في قطاع غزة وفي المناطق الأكثر تعرضاً للاعتداءات بتنفيذ ما معدله (156) فعالية ونشاط متنوعة سنوياً حتى نهاية العام 2027.

4.5. النتيجة: استراتيجية وطنية لحماية التعليم الفلسطيني في القدس تم تطويرها، بمعدل تدريب (120) معلم ومشرف وصيانة (6) مدارس حتى نهاية العام 2027.

من خلال:

4.5.1. تعزيز وتوفير دعم نفسي وأكاديمي وإعلامي لطلبة معتقلين منزلياً في القدس سنوياً.

4.5.2. دعم النظام التعليمي للمدارس الأساسية والثانوية الحكومية والخاصة في القدس، بمعدل (52) مدرسة حكومية، (85) مدرسة خاصة سنوياً حتى نهاية 2027..

4.5.3. توفير بيئة تعليمية آمنة للطلبة والهيئة التدريسية في مدارس القدس الشريف لضمان استدامة الأبنية المدرسية، بمعدل (10) مدارس (8 أساسي و2 ثانوي) سنوياً حتى نهاية العام 2025.

4.5.4. توفير غرف صفية (تمهيدي) في مدارس القدس الحكومية وبما يتناسب ومعايير وزارة التربية والتعليم بمعدل (2) غرفة سنوياً حتى نهاية العام 2025

4.5.5. توفير الغرف الصفية والتخصصية والخدماتية في مدارس القدس الحكومية بما يتناسب ومعايير وزارة التربية والتعليم العالي، بمعدل (25) غرفة حتى نهاية 2027.

4.6. النتيجة: الاستراتيجية الوطنية لإدارة التعليم في الحالات الطارئة تم تطويرها، مع تدريب 1036 معلماً ومشرفاً على تنفيذها حتى نهاية عام 2027، لضمان استمرارية التعليم في الأزمات.

وذلك من خلال:

4.6.1. تحديث واعتماد خطة طوارئ سنوية لضمان استمرارية التعليم أثناء حالات الطوارئ.

4.6.2. رفع جهوزية الكادر التعليمي والمساند والإداري على التعامل مع حالات الطوارئ بمعدل تدريب (1036) معلم ومشرف وبنسبة (5%) حتى نهاية العام 2025.

4.7. النتيجة: استراتيجية الحد من الفاقد التعليمي وسد فجواته تم تطويرها، وتدني التحصيل وخاصة في مدارس الذكور تم معالجتها، وبمعدل شراء 5 حزم وبرامج تعليمية حتى نهاية العام.

تتوجه الوزارة للعمل على:

4.7.1. توظيف التكنولوجيا في تقليل الفاقد التعليمي عبر منصات تقديم وإدارة التعليم وبمعدل شراء وبث (5) برامج تعليمية حتى نهاية العام 2025.

4. الفصل الرابع: الإطار المالي لاستراتيجية قطاع التعليم التربوي 2025– 2027

4.1. مقدمة

يهدف هذا الإطار إلى المساهمة في وضع استراتيجية شاملة لربط التعليم بالاقتصاد، من خلال تطوير المناهج الدراسية، وتعزيز الشراكات بين القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص، وتوفير فرص التدريب العملي للطلبة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، كما تهدف إلى تحليل واقع الإنفاق الفعلي على خطة الاستراتيجية 2017- 2023، وخطة الاستجابة 2024، ببيان أهم أوجه الإنفاق الفعلي والإنفاق الفعلي على برامج الموازنة على مدار العمر الزمني للاستراتيجية، لتكون دليلاً ومرجعاً للإدارات التربوية في تخطيط تكاليف الأهداف والمشاريع، والأنشطة، والمخرجات.

وتم الاعتماد على تحليل واقع الإنفاق الفعلي عن فترة الاستراتيجية السابقة وبيان توجهات الإنفاق لبناء توقع الاحتياجات المالية للخطة الاستراتيجية الجديدة 2025 - 2027، لغاية تحقيق الأهداف الاستراتيجية الجديدة 2025 – 2027، وإعادة التعافي للتعليم في قطاع غزة (المحافظات الجنوبية) وكذلك القدس والضفة والغربية (المحافظات الشمالية).

4.2. واقع تمويل التعليم العام

تعتمد وزارة التربية والتعليم العالي بما يتعلق بالتعليم العام في تمويل استراتيجياتها وموازنتها على المصادر المالية التالية:

- التمويل الحكومي (وزارة المالية) والتي تتمثل بصرف الرواتب والنفقات الجارية والرأسمالية التشغيلية الرئيسية اللازمة لاستمرار العملية التعليمية، كالكتب المدرسية والامتحانات الوطنية، والنفقات التشغيلية الأخرى كالكهرباء والمياه واستئجار المدارس والمحروقات والصيانة .... الخ، حيث تشكل ما نسبته 95% من إجمالي النفقات الفعلية على التعليم.
- تمويل المانحين: حيث تخصص تمويلاتهم للموازنة التطويرية والتي تشكل ما نسبته 5% من إجمالي الموازنة التشغيلية والتطويري، ومن أهم شركائنا في التمويل (مجموعة التمويل المشترك) متمثلة في الدول الأوروبية إيرلندا وفنلندا وألمانيا وبلجيكا والنرويج وغيرها من الدول، وبنك التنمية الإسلامي متمثلاً بالصناديق العربية، كصندوق النقد العربي، وصندوق الأقصى، وصندوق النقد العربي للتنمية في أفريقيا.
- المانحين الآخرين من المجتمع الدولي والمدني
- الإنفاق الأسري المحدود المتمثل في التبرعات المدرسية.

4.3. الموازنات المقدرة للتعليم ومقارنتها مع موازنة الدولة :

إن الأسلوب المعتمد في الدولة الفلسطينية لإعداد الموازنة العامة أسلوب موازنة البرامج المستندة على السياسات والأهداف والمشاريع والأنشطة والمخرجات، وهو نفسه المتبع في وزارة التربية والتعليم العالي . تصنف الموازنة العامة للتربية والتعليم العالي إلى شقين: **الموازنة التشغيلية والموازنة التطويرية وتعرف كلا منها كما يلي :**

أ) **الموازنة التشغيلية:** هي عبارة عن النفقات الجارية والرأسمالية المستمرة باستمرار عمل الوزارة قابلة للزيادة أو النقصان حسب أولويات الوزارة. كالرواتب، والمياه والكهرباء، والامتحانات العامة، والهاتف وطباعة الكتب المدرسية، والإيجارات، ووسائط النقل...الخ

ب) **الموازنة التطويرية:** هي عبارة عن النفقات الجارية والرأسمالية التي تقدر وتخصص لتحقيق هدف ذو أثر ملموس على الوزارة في فترة زمنية محددة ، وتنتهي بانتهاء الهدف الذي وضعت من أجله تاركة اثر ملموس على الوزارة ، وقد يتولد عنها نفقات تشغيلية ، كبناء المدارس الجديدة ، وتجهيز مختبرات الحاسوب ، وتطوير الكوادر على مهارات محددة تسهم في تطوير العمل التربوي ، وتطوير المناهج التعليمية ..الخ .

الجدول رقم (1) أدناه يوضح القيمة المقدرة لموازنة الدولة الفلسطينية ، وموازنة قطاع التعليم التربوي الحكومي بشقيها التشغيلي والتطويري للسنوات 2017 ـ 2023 مبينا فيه نسبة موازنة التعليم من موازنة الدولة ، ونسبة الموازنة التشغيلية والموازنة التطويرية من الموازنة العامة للتربية والتعليم .

جدول 1: الموازنة التشغيلية والتطويرية لوزارة التربية والتعليم ومقارنتها مع موازنة الدولة للأعوام 2017- 2023

الموازنة العامة / العام المالي	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
موزانة الدولة	$ 4,828,622,572.03	$ 5,397,369,862.19	$ 5,131,034,238.33	$ 5,412,202,210.28	$ 5,910,430,451.62	$ 5,844,493,587.97	$6,190,571,773.52
موزانة التربية والتعليم ونسبتها من موزانة الدولة	$ 910,136,983.80	$ 1,110,232,473.77	$ 894,810,988.80	$ 866,895,673.05	$ 963,297,989.71	$ 977,246,016.98	$1,014,705,400.59
	19%	21%	17%	16%	16%	17%	16%
الموازنة التشغيلية للتعليم ونسبتها من موازنة التعليم الإجمالية	$ 758,782,377.63	$ 923,325,193.05	$ 805,674,403.54	$ 775,185,674.16	$ 874,919,447.18	$ 883,932,744.35	$ 922,894,982.87
	83%	83%	90%	89%	91%	90%	91%
الموازنة التطويرية للتعليم ونسبتها من موازنة التعليم الاجمالية	$ 151,354,606.17	$ 186,907,280.72	$ 89,136,585.26	$ 91,709,998.89	$ 88,378,542.54	$ 93,313,272.63	$ 91,810,417.72
	17%	17%	10%	11%	9%	10%	9%

من الجدول رقم 1 أعلاه يتضح لنا أن موازنة الدولة الفلسطينية للسنوات 2017 ـ 2023 بلغت تقريبا 4,829,000,000 دولار في 2017 وبلغت تقريبا 6,191,000,000 دولار في عام 2023 ، وكانت نسبة موازنة التعليم منها تتراوح ما بين 16% كما هو الحال في عام 2020 ، 2021 ، 2023 ، وبلغت 19% و21% و17% على التوالي عام 2017 ، 2018 ، 2019 ، ويوضح الشكل رقم 8 أدناه نسبة موازنة وزارة التربية والتعليم العالي من موازنة الدولة.

أما بالنسبة للموازنة العامة للوزارة، فقد شكلت الموازنة التشغيلية النسبة الأعلى منها مقارنة مع الموازنة التطويرية ، وذلك لاحتوائها على تعويضات العاملين ، والامتحانات ، وطباعة الكتب المدرسية .

رسم توضيحي 8: السنوات المالية لموازنة التعليم ونسبتها من موازنة الدولة

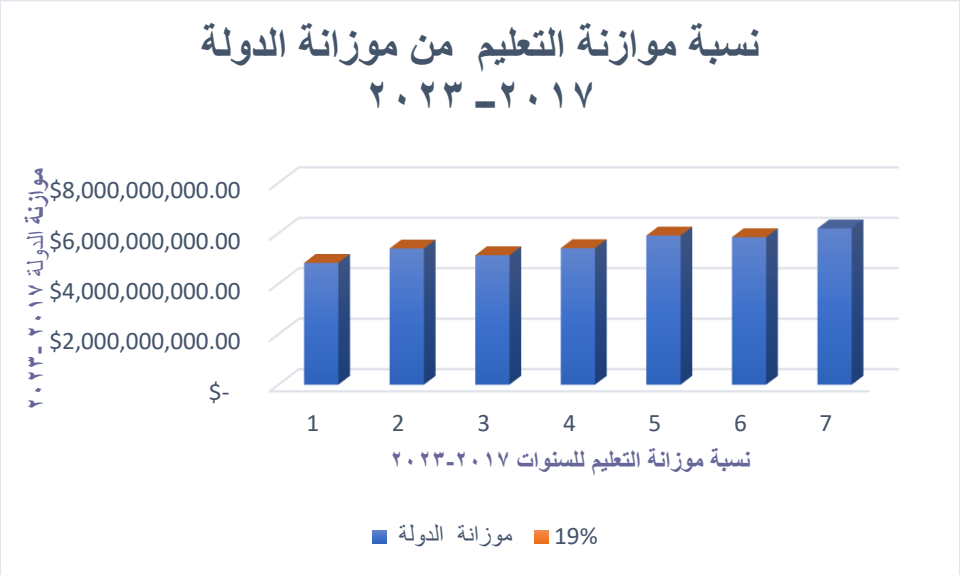

4.4. الناتج المحلي الفلسطيني وحصة التعليم منه:

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو مقياس للقيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. في سياق فلسطين، يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً حيوياً على صحة الاقتصاد وقدرته على توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع، بما في ذلك التعليم.

وتترابط العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتعليم بشكل وثيق، ويمكن تلخيص أهمية الناتج المحلي الإجمالي للتعليم في النقاط التالية:

- **تمويل التعليم:** يعتمد تمويل النظام التعليمي بشكل كبير على الإيرادات الحكومية التي تتأثر بدورها بحجم الناتج المحلي الإجمالي، كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، زادت القدرة على تخصيص ميزانيات أكبر للتعليم، وبالتالي تحسين البنية التحتية للمدارس، وتوفير الكتب والمواد التعليمية، وزيادة رواتب المعلمين.
- **جودة التعليم:** يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بجودة التعليم بشكل مباشر، فزيادة الاستثمارات في التعليم تؤدي إلى تحسين نوعية المخرجات التعليمية، وتزويد الخريجين بالمهارات والكفاءات اللازمة لسوق العمل، مما يساهم في زيادة الإنتاجية ورفع الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.
- **تنمية رأس المال البشري:** التعليم هو الاستثمار الأهم في رأس المال البشري، وهو العنصر الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة. كلما زاد الاستثمار في التعليم، زادت قدرة المجتمع على إنتاج الأفكار الجديدة والابتكارات، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني.

- **تخفيض البطالة:** التعليم الجيد يساهم في تخفيض معدلات البطالة، حيث يزود الخريجين بالمهارات اللازمة للحصول على وظائف مناسبة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.
- **التنمية المستدامة:** التعليم هو ركن أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة ومساواة، ويؤهل الأفراد للمشاركة الفعالة في عملية التنمية.

بالخلاصة، يعتبر الناتج المحلي الإجمالي عاملاً حاسماً في تطوير النظام التعليمي في فلسطين، من خلال زيادة الاستثمارات في التعليم، وتحسين جودة المخرجات التعليمية، يمكن لفلسطين بناء مجتمع معرفي قادر على المنافسة في العصر الحديث، يبين الجدول رقم 2 أدناه قيمة الناتج المحلي الإجمالي ونسبة حصة التعليم منه:

جدول 2: حصة التربية والتعليم من الناتج المحلي 2017-2023:

العام المالي	الناتج المحلـي الإجمالي	حصـة قطاع التعليـم التربوي من الناتج المحلـي
2017	$ 15,426,900,000.00	5%
2018	$ 15,616,200,000.00	5%
2019	$ 15,829,000,000.00	5%
2020	$ 14,037,400,000.00	6%
2021	$ 15,021,700,000.00	6%
2022	$ 15,635,000,000.00	6%
2023	$ 14,789,000,000.00	6%

بينما يوضح الرسم التوضيحي رقم 2 قيمة تمويل التعليم الفلسطيني منه للسنوات 2017 ـ 2023.

رسم توضيحي 9: تمويل وزارة التربية والتعليم من الناتج للسنوات 2017-2025

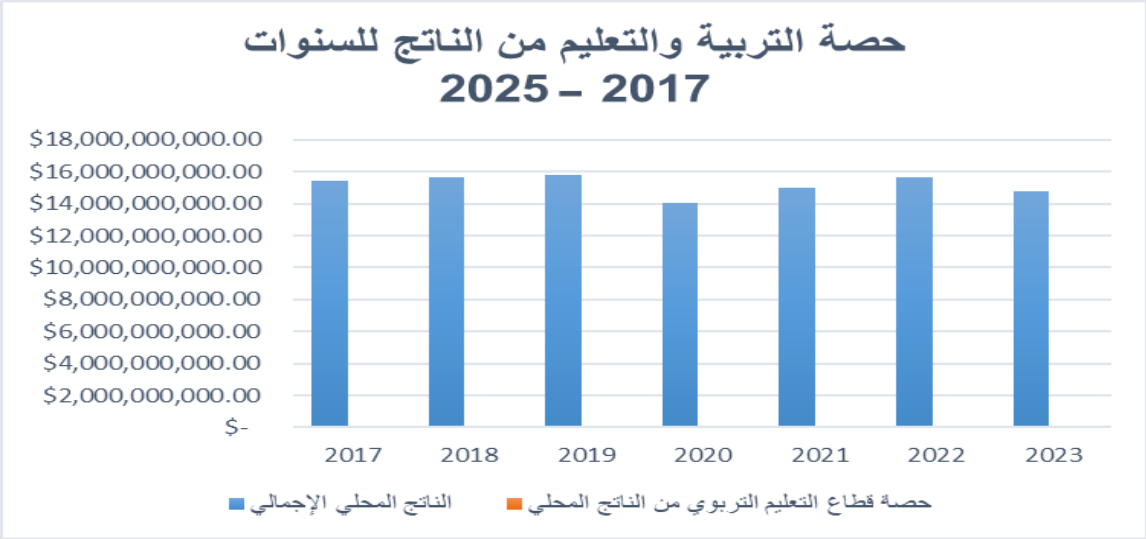

نستنتج من الجدول أعلاه والرسم البياني الخاص بحصة التربية والتعليم العالي من الناتج المحلي:

1. **استقرار نسبي للتمويل:** نلاحظ أن الحصة المخصصة لقطاع التعليم من الناتج المحلي الإجمالي حافظت على استقرار نسبي خلال الفترة من 2017 إلى 2023، حيث تراوحت بين 5% و6%. هذا يشير إلى أن هناك اهتماماً ثابتاً بتخصيص جزء محدد من الموارد الاقتصادية للتعليم.
2. **تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالعوامل الخارجية:** نرى تذبذباً في القيمة المالية لتمويل قطاع التعليم العام، وفقا لقيمة الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر، وهذا يعكس تأثير العوامل الخارجية مثل: الأزمات الاقتصادية العالمية، الأحداث السياسية، أو الجوائح على الاقتصاد بشكل عام.
3. **العلاقة بين الحصة والقيمة:** على الرغم من استقرار النسبة المئوية، فإن التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي تؤثر بشكل مباشر على القيمة المطلقة للموازنة المخصصة للتعليم، بمعنى آخر، حتى لو ظلت النسبة ثابتة، فإن زيادة أو نقصان الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة أو نقصان في المبلغ الإجمالي المخصص للتعليم.

4.5. التحديات التي تواجه تمويل التعليم في فلسطين

على الرغم من أهمية التعليم، إلا أن تمويل نظام التعليمي الفلسطيني يواجه العديد من التحديات، من أهمها:

- **نقص الموارد المالية:** يعاني النظام التعليمي الفلسطيني من نقص حاد في الموارد المالية، مما يؤثر سلباً على جودة التعليم والبنية التحتية للمدارس، بسبب إجراءات الاحتلال المالية الغاشمة العديدة، والاعتداء المستمر على البنية التحتية للتعليم.
- **عدم الاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة:** يمكن تحسين مستويات الإنفاق على التعليم من خلال الاستثمار بشكل افضل في الموارد المتاحة وخصوصا بالجانب التطويري، وذلك من خلال نظم واليات يجب تطويرها في وزارة التربية والتعليم العالي.
- **ضعف كفاءة التشبيك مع المجتمع المحلي لتعظيم الموارد المالية:** حيث إن المدارس تعاني من شح الموارد المالية، وبذات الوقت تعاني العديد من المدارس من عدم القدرة على بناء علاقة متينة مع المجتمع المحلي لدعم تمويل أنشطتها أو بنيتها التحتية.
- **عدم وجود مظلة مالية للتعليم:** وهي مظلة مالية مستدامة تضمن الاستمرار بتقديم هذه الخدمة للمجتمع حتى وان حدثت أزمات مالية للدولة.
- **تغير الأولويات الحكومية:** قد تؤدي التغيرات في الأولويات الحكومية إلى تغيير في الحصة المخصصة للتعليم مقارنة بقطاعات أخرى.

4.6. الواقع الاقتصادي والمالي لفترة الاستراتيجية السابقة 2017-2023

لقد واجهت العملية التعليمية خلال فترة الاستراتيجية السابقة تحديات وأزمات مالية قاسية، أثرت سلباً على العملية التعليمية وعلى تنفيذ أهدافها وأنشطتها، ومن هذه التحديات قرصنة الاحتلال الإسرائيلي لأموال المقاصة الفلسطينية، مما أدى لتخفيض موازنات التمويل من الخزينة العامة، الأمر الذي أثر على تنفيذ المشاريع التربوية و خاصة الأبنية المدرسية، وذلك بسبب تعثر صرف مستحقات المقاولين، وتوقف تنفيذ الكثير من الأبنية المدرسية والإدارية الممولة من الحكومة، كما أثر على صرف رواتب المعلمين والإداريين في وزارة التربية والتعليم العالي، مما انعكس ذلك على انتظام الدوام وقلة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمعلمين والإداريين.

ومن التحديات القاسية التي واجهت العملية التعليمية وباء كورونا الذي اجتاح العالم، والذي أثر على الموازنة، حيث أعلنت الحكومة حالة الطوارئ والتقشف، وتم توجيه الموازنات بالدرجة الأولى نحو الصحة والأمن والرواتب، وهذا أثر على تنفيذ الأنشطة والمشاريع التربوية الممولة من الحكومة، كما تعرضت العملية التعليمية لأطول إضراب معلمين في عام 2022، والذي أثر بشكل كبير على العملية التعليمية، وقد انتهى بعمل اتفاقيات بين الحكومة واتحاد المعلمين لرفع الرواتب

للمعلمين والإداريين في وزارة التربية والتعليم العالي، وبسبب وباء كورونا وإضراب المعلمين، اضطرت الوزارة إلى تمديد الاستراتيجية لعام آخر (2023) لوضع خطط تعالج الفاقد التعليمي، والاستمرار في تنفيذ باقي الأهداف والأنشطة التي تعثر تنفيذها بسبب التحديات آنفة الذكر.

ويعد أكبر التحديات الصعبة للعملية التعليمية هي الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والضفة الغربية، والتي بدأت من شهر أكتوبر 2023، حيث تعرض التعليم في قطاع غزة إلى إبادة شاملة باستهداف المدارس والجامعات وتدمير معظمها تدميراً كاملاً، فتعطلت العملية التعليمية، واستشهد الكثير من الطلبة والكوادر التعليمية، ومازالت تداعيات هذه الحرب قائمة حتى اللحظة، وقد تمثلت في الضفة الغربية في الاجتياحات المتكررة للمحافظات والقرى، ووضع الحواجز العسكرية ومحاصرة كل محافظة بوضع حواجز وبوابات عليها، لمنع الموظفين والمعلمين من التنقل والوصول إلى أماكن عملهم، مما أدى لتعطيل عملية التعليم في بعض المناطق، وعلى إثر هذه الحرب المستمرة، تم تمديد الخطة الاستراتيجية السابقة لعام آخر (2024) وصممت خطة استجابة لعام 2024، وفيها ركزت الوزارة على تنفيذ الأنشطة الممولة من المانحين، المتمثلة بمجموعة التمويل المشترك، وكذلك الصناديق العربية والمانحين الآخرين والمجتمع المدني.

كما أن العوامل الخارجية كالأحداث العالمية مثل الحروب والكوارث الطبيعية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد وبالتالي على الموازنة المخصصة للتعليم، وعلى المساهمات التي يقدمها المانحون لقطاع التعليم الفلسطيني.

4.7. الحلول المقترحة لاستدامة تمويل التعليم

لتحسين الوضع المالي للتعليم في فلسطين، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها:

- **زيادة الاستثمارات في التعليم:** يجب زيادة الميزانيات المخصصة للتعليم، وتوجيهها نحو تحسين البنية التحتية للمدارس، وتوفير الكتب والمواد التعليمية، وزيادة رواتب المعلمين، وكافة الجوانب التربوية الاخرى.
- **تطوير نظم اكثر فاعلية في المتابعة والتقييم:** مما يعظم أثر الموازنات التطويرية، ويخفض التضاربات والتكرار، ويقلل من الهدر المالي.
- **تعزيز التعاون الدولي:** يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم وتعظيمه، للحصول على الدعم المالي والفني اللازم، من خلال شركاء جدد.
- **بناء استراتيجية تشبيك مع المؤسسات والمجتمع المحلي:** مما يساهم في تعزيز المداخيل المالية لنظام التعليم، وزيادة الوعي المجتمعي لموارد التعليم.

- **توفير مظلة مالية للتعليم:** لضمان الاستمرار بتقديم التعليم رغم الظروف الطارئة الممكن حدوثها، ورغم الأزمات المالية التي قد يتسبب بها الاحتلال.

4.8. الإنفاق الحكومي على التعليم مقارنة مع النفقات العامة للدولة

مقارنة النفقات العامة الحكومية بالنفقات الحكومية المخصصة للتعليم تعد عملية تحليلية بالغة الأهمية لفهم أولويات الحكومة، وتقييم مدى التزامها بتطوير قطاع التعليم، وكشف التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي.

4.8.1. مقارنات حول الإنفاق الحكومي على التعليم العام

تكمن أهمية عقد المقارنات في الإنفاق الحكومي في عدة جوانب:

1. **تحديد أولويات الحكومة:** فمنها يتم تحديد القطاعات المستحوذة على الحصة الأكبر: وتكشف هذه المقارنة عن القطاعات التي تستحوذ على الحصة الأكبر من الموازنة العامة، مما يعطي صورة واضحة عن أولويات الحكومة في الإنفاق العام.
2. **تقييم كفاءة الإنفاق على التعليم:** تقييم مدى تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المخصصة للتعليم (كالرواتب ، البنية التحتية ، الكتب ...الخ) بأقل قدر ممكن من الهدر والإنفاق، بحيث يكون التركيز على كيفية إدارة وإنفاق الأموال بكفاءة مع بيان أثرها في تحقيق الأهداف وأثرها على جودة التعليم، وبالتالي تحديد الأهداف التي يجب الإنفاق عليها بفاعلية وذلك بتنفيذ كامل مخصصاتها المالية لما لها من أثر على جودة التعليم مثل مخصصات رواتب العاملين في التعليم .
3. **العلاقة بين الإنفاق والجودة:** لا يكفي فقط مقارنة الحصص، بل يجب أيضاً تحليل العلاقة بين الزيادة في الإنفاق على التعليم وتحسن مؤشرات جودة التعليم.
4. **كشف التحديات:** يمكن لهذه المقارنة أن تكشف عن تحديات تواجه قطاع التعليم، مثل عدم كفاءة الإنفاق أو عدم توجيه الأموال إلى الاحتياجات الفعلية كما هو موضح في بند 2 أعلاه .
5. **تحديد الاحتياجات:** تساعد هذه المقارنة في تحديد الاحتياجات الفعلية لقطاع التعليم، سواء كانت تتعلق بزيادة الموازنة أو بتحسين كفاءة الإنفاق.
6. **توعية المجتمع:** تساعد هذه المقارنة في توعية المجتمع بأهمية التعليم ودوره في التنمية، وتشجيع المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار.

الجدول رقم (3) أدناه يبين نسبة الإنفاق الفعلي على التعليم للسنوات 2017 ـ 2023 من الإنفاق الحكومي العام، والذي يقدم نظرة عامة عن حصة قطاع التعليم من إجمالي النفقات الحكومية على مدار عدة سنوات.

جدول 3: نسبة الإنفاق الفعلي على التعليم للسنوات 2017 ـــ 2023 من الإنفاق الحكومي العام

العام المالي	اجمالي النفقات الحكومية	حصة التربية والتعليم من النفقات
2017	4,191,548,260.67	18%
2018	4,388,559,049.11	17%
2019	4,540,946,643.64	18%
2020	4,518,664,642.58	17%
2021	4,851,119,273.36	20%
2022	4,785,298,136.42	20%
2023	4,593,031,969.74	20%

الجدول رقم 3 أعلاه يقدم نظرة عامة عن حصة قطاع التعليم من إجمالي النفقات الحكومية على مدار عدة سنوات.

4.8.2. النتائج والاستنتاجات حول الإنفاق الحكومي على التعليم:

يمكن ملاحظة ما يلي

- **استقرار نسبي:** بشكل عام، حافظت حصة قطاع التعليم من إجمالي النفقات الحكومية والمجتمع الدولي على استقرار نسبي خلال الفترة المذكورة، حيث تراوحت بين 17% و18% و20%، ويشير هذا الاستقرار إلى وجود اهتمام نسبي بتخصيص جزء ثابت من الموارد الحكومية للتعليم ومن المجتمع الدولي .

- **زيادة طفيفة في الحصة:** نلاحظ زيادة طفيفة في الحصة المخصصة للتعليم خلال بعض السنوات، خاصة في عامي 2021 و2022 حيث وصلت إلى 20%، هذه الزيادة تدل على اهتمام متزايد بتطوير قطاع التعليم خلال تلك الفترة.

- **ارتفاع إجمالي النفقات الحكومية:** يلاحظ ارتفاع في إجمالي النفقات الحكومية بشكل عام، مما يعني زيادة في المبلغ الإجمالي المخصص للتعليم، حتى مع ثبات النسبة المئوية، هذا الارتفاع قد يعكس زيادة الاحتياجات الحكومية.

وبالتالي، يمكن استنتاج الاتي:

- **أولوية للتعليم:** تخصيص نسبة ثابتة نسبياً من الميزانية الحكومية للتعليم يشير إلى اهتمام الحكومة بالتعليم وتفهم دوره في التنمية.

- **زيادة الاستثمار:** الزيادة الطفيفة في الحصة المخصصة للتعليم خلال بعض السنوات تدل على توجه نحو زيادة الاستثمار في هذا القطاع.

- **تحديات مستمرة:** على الرغم من هذه الزيادات، قد لا تكون الحصة المخصصة كافية لتلبية جميع احتياجات قطاع التعليم، خاصة في ظل التحديات التي تواجه العديد من الأنظمة التعليمية ، في ظل تعسف الاحتلال الإسرائيلي، وهجمته الشرسة على المدارس والجامعات في الضفة الغربية، وتدميرها تدميرا شاملا في قطاع غزة.

4.8.3. النفقات الفعلية التشغيلية والتطويرية على التعليم العام 2017-2023:

يقسم الإنفاق الى نفقات تطويرية ونفقات تشغيلية على التعليم العام، وتعرف النفقات التشغيلية والنفقات التطويرية كالتالي:

- **النفقات التشغيلية:** هي النفقات التي تدفع للحفاظ على سير العمل اليومي للمؤسسات الحكومية، وتشمل الرواتب، الصيانة، الخدمات، والمواد الاستهلاكية...الخ تم تعريفها سابقا .

- **النفقات التطويرية:** هي النفقات المخصصة لتحسين البنية التحتية، تطوير الخدمات، وشراء أصول جديدة . سبق ان تم تعريفها سابقا.

ويقدم الجدول رقم 4 تحليلاً للنفقات التشغيلية والنفقات التطويرية الفعلية:

جدول 4: الإنفاق الفعلي على الاستراتيجية 2017 ــ2023 مصنفة حسب توجهات الانفاق

تصنيفنفقات لموازنة	بندالصرف	الإجمالي 2017-2023	نسبة الانفاق حسبنوع لموازنة	نشبةلانفاق من الإجمالي لكلي
النفقات التشغيلية	تعويضات لعاملين(رواتب ،ضمان ، تنقل)	$ 5,470,848,238.46	97%	92%
	نفقات تشغيلية محكهرزبا ومياه ،صيانة ، سلع ،اخرى)	$ 42,424,949.91	1%	1%
	طباعة لكتب	$ 68,901,168.95	1%	1%
	الامتحـــانـــات	$ 41,991,395.93	1%	1%
اجمالي النفقات التشغيلية		**$ 5,624,165,753.25**	**100%**	**95%**
النفات لتطويرية	ألأثـــاث(عام)	$ 14,780,958.64	5%	0%
	تجهيزات (حاسوبو اجهزة مكتبية ومتخصصة)	$ 30,095,978.12	10%	1%
	لابنية لمدرسية ولادارية	$ 131,516,473.89	45%	2%
	صيانة لابنية واصلاحاتها	$ 32,223,231.60	11%	1%
	تدريب	$ 17,185,355.63	6%	0%
	تطوير لمناهج	$ 4,268,802.40	1%	0%
	جارية تطويرية	$ 62,996,364.63	21%	1%
اجمالي النفقات التطويرية		**$ 293,067,164.91**	**100%**	**5%**
اجمالي النفقات التشغيلية والتطويرية		$ 5,917,232,918.16		100%

من الجدول رقم 4 أعلاه يمكن استنتاج التالي:

1. **حصة النفقات التشغيلية:** تشكل النفقات التشغيلية الحصة الأكبر من إجمالي النفقات، حيث تصل إلى حوالي 95% من إجمالي الإنفاق.
2. **البنود الرئيسية للنفقات التشغيلية:** تشمل البنود الرئيسية للإنفاق التشغيلي تعويضات العاملين (رواتب، ضمانات اجتماعية، بدل التنقل الثابت) والتي تستحوذ على الحصة الأكبر من هذا القسم، وكذلك طباعة الكتب المدرسية، وامتحان الثانوية العامة، والكهرباء والمياه ...الخ.
3. **حصة النفقات التطويرية:** تشكل النفقات التطويرية نسبة أقل من النفقات التشغيلية، حيث تصل إلى حوالي 5% من إجمالي الإنفاق.
4. **البنود الرئيسية للنفقات التطويرية:** تشمل البنود الرئيسية للإنفاق التطويري الأبنية المدرسية والإدارية التي استحوذت على الحصة الأكبر من الإنفاق التطويري التي بلغت 45% من النفقات التطويرية، التجهيزات، وصيانة الأبنية، التدريب، تطوير المناهج.

5. **أهمية النفقات التطويرية:** على الرغم من أن النفقات التطويرية تشكل حصة أقل، إلا أنها ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
6. **الانحياز نحو التشغيل:** يلاحظ أن الحصة الأكبر من الميزانية توجه نحو النفقات التشغيلية، مما يشير إلى التركيز على الحفاظ على الخدمات الحالية وتأمين الرواتب للمعلمين والاداريين حيث كما بينا ان أجور العاملين تستحوذ على النسبة الأعلى من الموازنة والانفاق الفعلي .

ويوضح الشكل التوضيحي رقم 10 إجمالي النفقات التشغيلية 2017-2023

رسم توضيحي 10: إجمالي النفقات التشغيلية 2017-2023

كما يوضح الرسم التوضيحي رقم 11 التمويل التطويري لدورة الاستراتيجية 2017– 2023

رسم توضيحي 11: إجمالي النفقات التطويرية 2017-2023

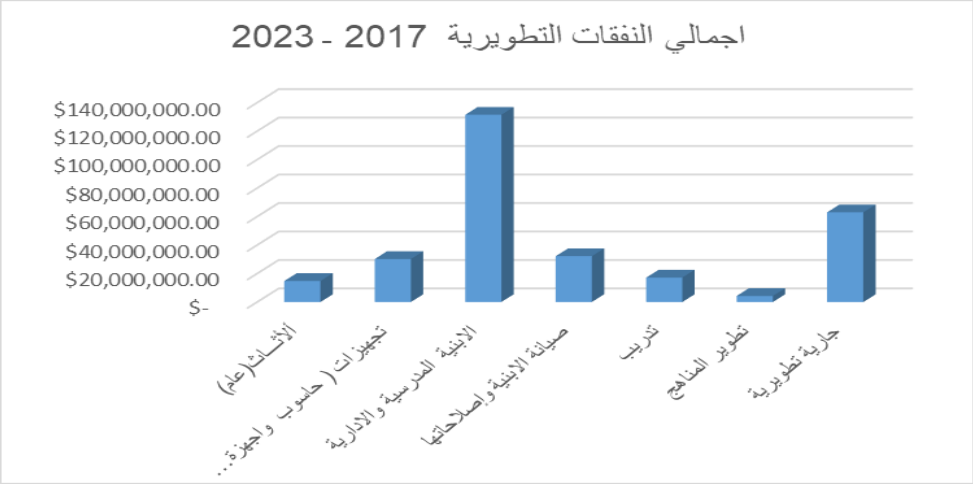

4.8.4.استنتاجات حول تصنيف النفقات (تشغيلية وتطويرية):

1. **الحاجة إلى التوازن:** يجب تحقيق توازن بين النفقات التشغيلية والتطويرية لضمان استدامة الخدمات الحكومية وتحقيق التنمية، وإعادة التعافي للتعليم في قطاع غزة والضفة الغربية.

2. **أهمية تقييم كفاءة الإنفاق:** يجب تقييم كفاءة الإنفاق في كلا القسمين، للتأكد من أن الأموال تُستخدم بشكل فعّال لتحقيق الأهداف المرجوة.

3. **ضرورة تحديد الأولويات:** يجب تحديد الأولويات الاستثمارية بشكل واضح وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيقها في الاستراتيجية الجديدة.

4.8.5. : الإنفاق الفعلي للسنوات 2017ـ2023 حسب مصادر التمويل

يوضح الجدول رقم (5) نسب الإنفاق الفعلي على الاستراتيجية 2017 ـ2023 مصنفة حسب مصدر التمويل للسنوات 2017 ـ2023.

جدول 5: : نسب الإنفاق الفعلي على الاستراتيجية 2017 ــ2023 مصنفة حسب مصدر التمويل للسنوات 2017 ــ2023

تصنيف نفقات الموازنة	البيـــــان	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	الإجمالي	نسبة الانفاق حسب نوع الموازنة	نسبة الانفاق من الإجمالي الكلي
النفقات التشغيلية	تعويضات العاملين (رواتب ، ضمان ، تقل)	$ 685,505,503.52	$ 656,727,577.97	$ 748,886,372.46	$ 728,755,342.50	$ 897,535,957.67	$ 900,108,566.17	$ 853,328,918.17	$ 5,470,848,238.46	97%	92%
	موازنة جارية تشغيلية غير الرواتب	$ 25,283,825.68	$ 21,758,438.93	$ 20,739,336.87	$ 18,578,118.94	$ 24,157,424.81	$ 28,844,851.75	$ 13,955,517.81	$ 153,317,514.79	3%	3%
	اجمالي النفقات التشغيلية	$ 710,789,329.20	$ 678,486,016.90	$ 769,625,709.33	$ 747,333,461.44	$ 921,693,382.48	$ 928,953,417.92	$ 867,284,435.98	$ 5,624,165,753.25	100%	95%
النفقات التطويرية	السلطة تطويري	$ 12,885,455.98	$ 21,615,240.60	$ 9,761,664.52	$ 4,631,206.12	$ 4,536,200.65	$ 12,409,865.62	$ 3,441,919.24	$ 69,281,552.73	24%	1%
	التمويل المشترك JFA	$ 20,267,352.25	$ 29,655,892.77	$ 27,039,090.94	$ 21,330,539.94	$ 12,391,401.77	$ 11,928,188.70	$ 19,504,806.81	$ 142,117,273.18	48%	2%
	مانحين اخرين	$ 10,803,245.52	$ 9,397,218.63	$ 14,140,203.01	$ 13,995,808.29	$ 8,432,645.97	$ 11,924,589.02	$ 12,974,628.56	$ 81,668,339.00	28%	1%
	اجمالي النفقات التطويرية	$ 43,956,053.75	$ 60,668,352.00	$ 50,940,958.47	$ 39,957,554.35	$ 25,360,248.39	$ 36,262,643.34	$ 35,921,354.61	$ 293,067,164.91	100%	5%
	اجمالي النفقات التشغيلية والتطويرية	$ 754,745,382.95	$ 739,154,368.90	$ 820,566,667.80	$ 787,291,015.79	$ 947,053,630.87	$ 965,216,061.26	$ 903,205,790.59	$ 5,917,232,918.16		100%

من الجدول رقم 5 أعلاه يتضح أن الموازنة العامة للتعليم تصنف إلى فئتين: موازنة تشغيلية، وموازنة تطويرية، حيث بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي 5,917,232,918.16 دولار، وشكلت النفقات التشغيلية منها ما نسبته 95%، وشكلت النفقات التطويرية ما نسبته 5%، ومن نفس الجدول يظهر لنا أن تعويضات العاملين شكلت أكبر قيمة إنفاق على مدار سنوات الاستراتيجية 2017ــ2023، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الإنفاق التشغيلي والتطويري 92%، ومن الإنفاق التشغيلي 97%.

ويظهر الجدول أعلاه أن إجمالي النفقات الفعلية التطويرية ((أي ما تم صرفه فعلا على الخطة والأنشطة التطويرية)) للسنوات 20217 ـ 2023 بلغ 293,067,165 دولارا موزعة على مصادر التمويل ، حسب مساهمة كل مصدر تمويل كما يظهره الشكل التوضيحي 12 رقم تاليا:

1) الحكومة تطويري (MOF وزارة المالية الخزينة العامة) بنسبة 24% .

2) مجموعة التمويل المشترك JFA بنسبة 48% .

3) المانحين الآخرين بنسبة 28% .

رسم توضيحي 12: الإنفاق حسب مصدر التمويل

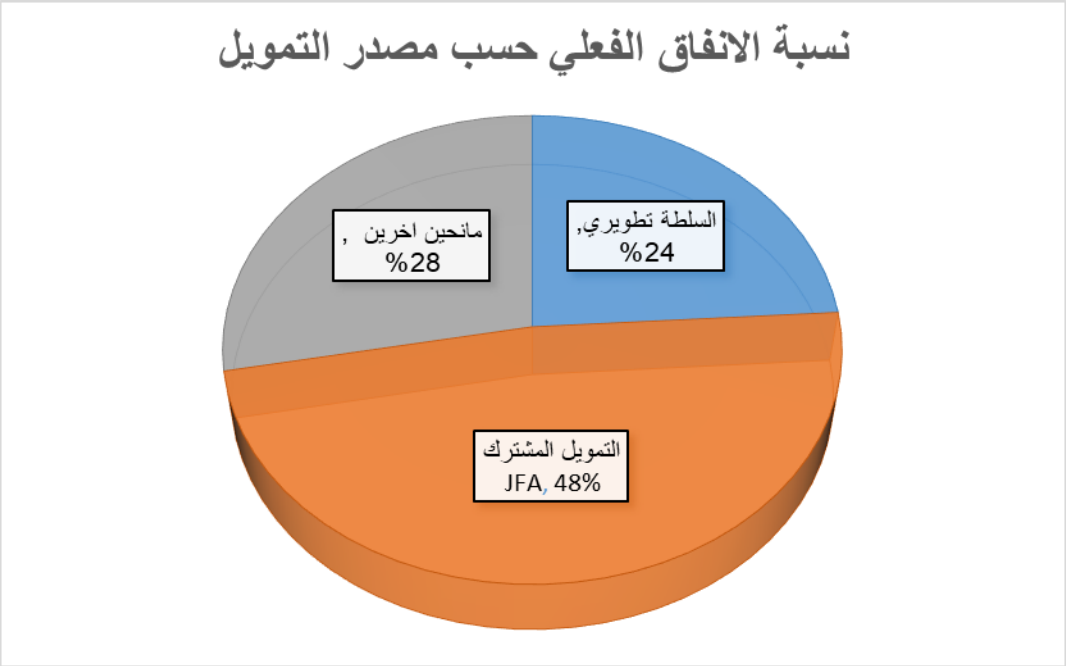

4.8.6. الإنفاق على برامج الموازنة 2017 ــ 2023:

اعتمدت الوزارة للاستراتيجية السابقة ستة برامج وهي: برنامج رياض الأطفال، برنامج التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتعليم المهني، والتعليم غير النظامي، والحوكمة والإدارة، حيث كان الإنفاق موجه حسب الأهداف والمشاريع والأنشطة والمخرجات المقترحة لكل برنامج، ويوضح الجدول رقم 6 إجمالي النفقات على برامج الاستراتيجية 2017–2023.

جدول 6: إجمالي الإنفاق على برامج الاستراتيجية 2017-2023

اسم البرنامج	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	الاجمالي	نسبة البرنامج من الانفاق
التعليم الاساسي	$ 380,850,760.00	$ 374,007,743.54	$405,626,206.61	$388,899,396.03	$471,707,272.48	$486,172,298.14	$443,568,819.76	$2,950,832,496.56	50%
التعليم الثانوي	$ 300,912,309.03	$ 288,324,109.73	$325,775,805.52	$319,094,960.52	$379,363,348.64	$380,765,428.91	$363,852,830.24	$2,358,088,792.59	40%
التعليم المهني	$ 10,303,293.47	$ 12,699,548.36	$ 16,620,656.37	$ 15,628,757.18	$ 14,681,831.63	$ 15,852,887.60	$ 14,856,477.38	$ 100,643,451.99	2%
التعليم غير النظامي	$ 71,737.15	$ 528,291.74	$ 30,498.10	$ 110,133.73	$ 114,899.09	$ 55,910.22	$ 5,241.60	$ 916,711.63	0%
الحوكمة والادارة	$ 48,653,058.54	$ 50,093,665.34	$ 53,385,811.27	$ 49,155,354.82	$ 57,801,754.54	$ 56,945,493.66	$ 52,932,945.84	$ 368,968,084.01	6%
رياض الاطفال	$ 13,954,224.76	$ 13,501,010.19	$ 19,127,689.93	$ 14,402,413.51	$ 23,384,524.49	$ 25,424,042.73	$ 27,989,475.77	$ 137,783,381.38	2%
الاجمالي	$ 754,745,382.95	$ 739,154,368.90	$820,566,667.80	$787,291,015.79	$947,053,630.87	$965,216,061.26	$903,205,790.59	$5,917,232,918.16	100%
نسبة الانفاق للعام المالي	13%	12%	14%	13%	16%	16%	15%	100%	

يبين جدول رقم 6 وشكل رقم توزيع النفقات الفعلية للتعليم على مختلف البرامج المعتمدة على الموازنة خلال الفترة من 2017 إلى 2023. من خلال بيان النسب المئوية المخصصة للإنفاق لكل برنامج مقارنة مع إجمالي الإنفاق الكلي على البرامج، حيث استحوذ برنامج التعليم الأساسي على أعلى نسبة إنفاق ومن ثم برنامج التعليم الثانوي، ومن ثم برنامج الحوكمة والإدارة، وكان لبرنامج التعليم المهني، وبرنامج رياض الأطفال نفس النسبة كما هو موضح في الرسم التوضيحي رقم 11 تاليا.

رسم توضيحي 13: الإنفاق على برامج الموازنة 2017-2023

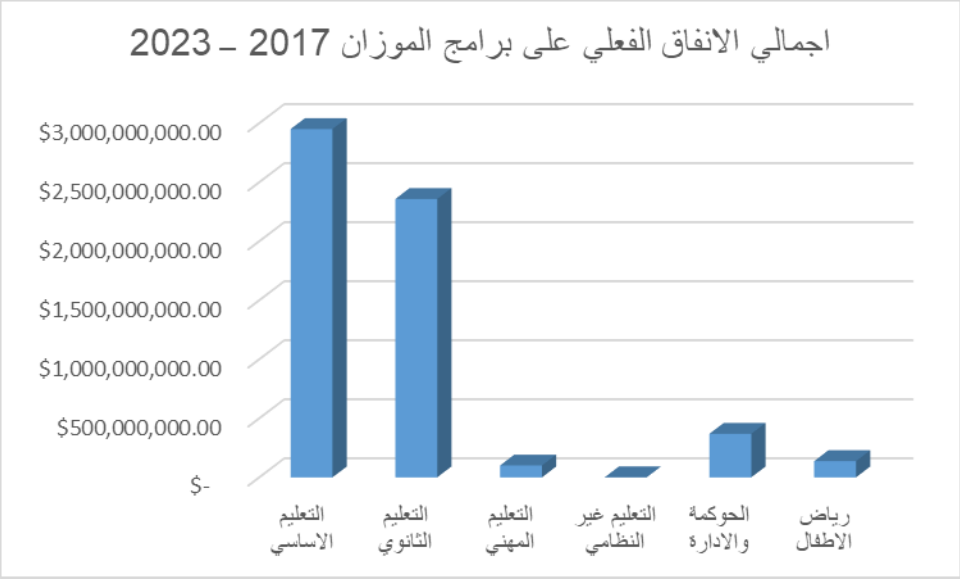

4.9. تقدير حصة التعليم لسنوات الاستراتيجية الجديدة من الناتج المحلي 2025 ــ 2027

ليس من السهل تقدير حصة التعليم بدقة للسنوات القادمة، بسبب الأوضاع الصعبة التي تمر بها دولة فلسطين كما مر ذكره، ولكن نلاحظ استمرار تخصيص نسبة ثابتة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، والذي يشير إلى اهتمام واعتراف صناع القرار والحكومات الفلسطينية بأهمية التعليم ودوره في التنمية، وما زال السعي لرفع حصة التربية والتعليم العالي من الناتج المحلي ومن مساهمة المجتمع الدولي للوصول الى الأهداف المرجوة.

4.9.1.معدل النمو السكاني وتكلفة الطالب الحكومي

تواجه فلسطين كغيرها من الدول النامية تحديات كبيرة في مجال التعليم، وتتأثر بشكل مباشر بمعدل النمو السكاني وتكلفة الطالب، وإن فهم العلاقة بين هذين العاملين وتأثيرهما على النظام التعليمي أمر بالغ الأهمية لتطوير استراتيجيات تعليمية فعالة وموازنة مالية مستدامة، **ولمعدل النمو السكاني أهمية عالية للتالي:**

1. **الضغط على الموارد:** يؤدي ارتفاع معدل النمو السكاني إلى زيادة الطلب على الخدمات التعليمية، مما يضع ضغطاً كبيراً على الموارد المتاحة من حيث المباني، المعلمين، والمواد التعليمية.
2. **التنوع السكاني:** يؤدي النمو السكاني إلى تنوع أكبر في احتياجات الطلاب، مما يتطلب تطوير برامج تعليمية مرنة تستوعب هذه التنوعات.
3. **تحديات التخطيط:** يصعب التخطيط طويل الأجل للنظام التعليمي في ظل معدلات نمو سكانية عالية، حيث يتطلب الأمر مراجعة مستمرة للخطط والاستراتيجيات.

وتكمن أهمية تكلفة الطالب بالتالي:

1. **تحديد الموازنة:** تكلفة الطالب هي المؤشر الرئيسي لتحديد الموازنة اللازمة لتقديم خدمات تعليمية ذات جودة عالية.
2. **تحسين الكفاءة:** تساعد معرفة تكلفة الطالب على تحديد المجالات التي يمكن من خلالها تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف دون التأثير على جودة التعليم.

بالرجوع إلى جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، تبين لنا أن معدل النمو السكاني لفلسطين في الضفة وغزة لعام 2023 بلغ 2.4%، ومن خلاله نستطيع التنبؤ وتقدير أعداد الطلبة للسنوات الدراسية القادمة.

أما تكلفة الطالب الحكومي فهي كانت على مدار السنوات 2017 ـ 2024، كما في الجدول رقم 7 أدناه:

جدول 7: كلفة الطالب السنوية في نظام التعليم العام

العام المالي	تكلفة الطالب الكلية
2017	**$ 971**
2018	**$ 933**
2019	**$ 999**
2020	**$ 914**
2021	**$ 1041**
2022	**$ 1057**
2023	**$ 1124**
2024	**$ 972**

4.9.2. الموازنة المقدرة لاستراتيجية قطاع التربية والتعليم الحكومي 2025-2027:

من خلال معدل النمو السكاني لعام 2023 كسنة أساس، نستطيع توقع عدد الطلبة لعام 2025، حيث نقدر أن يكون عدد طلاب فلسطين الحكوميين 933,098 طالباً (طلاب الضفة 619,332 طالبا ، غزة 291,896 طالبا) ومن خلال تكلفة الطالب والنمو السكاني وتحليل النفقات الفعلية، وبالاستناد على النفقات الفعلية للسنوات 2017 ـ 2023، وبالاستناد على تنبؤات وزارة المالية في تحديد الأسقف المالية الحكومية وفقاً لبلاغ الموازنة السنوي، نستطيع تقدير موازنة قطاع التربية والتعليم الحكومي حسب توجهات الإنفاق التشغيلي والتطويري متوسط المدى للسنوات 2025 ـ 2027، بمبلغ 3,014,912,000 دولار، موزعة على سنوات الاستراتيجية الثلاث الأولى، كما هو موضح في الجدول رقم 8 تاليا، مع الضرورة من إجراء مراجعة سنوية وتقييمية للموازنات والنفقات الفعلية، لإجراء التعديلات اللازمة على مبدأ مرونة الموازنة واستجابتها للمتغيرات الاقتصادية والسياسية.

جدول 8: الموازنة المقدرة للسنوات الثلاث الأولى لاستراتيجية قطاع التربية والتعليم الحكومي

تصنيف نفقات الموازنة	بند الصرف	2025	2026	2027	اجمالي التكلفة التقديرية للاستراتيجية 2025 – 2027
النفقات التشغيلية	تعويضات العاملين (رواتب ، ضمان ، تنقل)	$ 865,210,061.89	$ 886,840,313.44	$ 909,011,321.28	$ 2,661,061,696.61
	نفقات تشغيلية محددة (كهرباء ومياه ، صيانة ، سلع ، اخرى	$ 10,455,675.68	$ 10,769,345.95	$ 11,092,426.32	$ 32,317,447.95
	طباعة الكتب	$ 18,516,275.14	$ 19,071,763.39	$ 19,643,916.29	$ 57,231,954.82
	الامتحانات	$ 7,725,135.14	$ 7,956,889.19	$ 8,195,595.86	$ 23,877,620.19
اجمالي النفقات التشغيلية		$ 901,907,147.84	$ 924,638,311.96	$ 947,943,259.76	$ 2,774,488,719.56
النفات التطويرية	ألأثاث(عام)	$ 7,811,282.94	$ 8,045,621.43	$ 8,286,990.07	$ 24,143,894.44
	تجهيزات (حاسوب واجهزة مكتبية ومتخصصة)	$ 13,456,152.69	$ 13,859,837.27	$ 14,275,632.39	$ 41,591,622.35
	الابنية المدرسية والادارية	$ 29,449,069.98	$ 30,332,542.08	$ 31,242,518.35	$ 91,024,130.41
	صيانة الابنية وإصلاحاتها	$ 8,550,514.72	$ 8,807,030.16	$ 9,071,241.06	$ 26,428,785.93
	تدريب	$ 6,115,305.18	$ 6,298,764.34	$ 6,487,727.27	$ 18,901,796.79
	تطوير المناهج	$ 5,799,653.03	$ 5,973,642.62	$ 6,152,851.90	$ 17,926,147.54
	جارية تطويرية	$ 6,602,252.74	$ 6,800,320.32	$ 7,004,329.93	$ 20,406,902.98
اجمالي النفقات التطويرية		$ 77,784,231.28	$ 80,117,758.21	$ 82,521,290.96	$ 240,423,280.45
اجمالي النفقات التشغيلية والتطويرية		$ 979,691,379.11	$1,004,756,070.18	$ 1,030,464,550.72	$ 3,014,912,000.01

5. الفصل الخامس : نظام المتابعة والتقييم للخطة الاستراتيجية 2025-2027

5.1. مقدمة:

تبنت وزارة التربية والتعليم نظام المتابعة والتقييم المبني على النتائج في تقييم خططها الاستراتيجية والتنفيذية، حيث أوكلت مهمة متابعة وتقييم الخطط التنفيذية والاستراتيجية للإدارة العامة للتخطيط، حيث تتولى تقييم أهداف الوزارة المنبثقة عن سياساتها وخططها الاستراتيجية من خلال مجموعة من مؤشرات الأداء التي تعكس الواقع الحقيقي لأنشطة التعليم والتعلم في الميدان التربوي، كما تعمل على تحديد مقدار التغيير الحاصل على الفئات المستهدفة والتي تساعد في اتخاذ الإجراءات الصحيحة لضمان الحفاظ على المسار الصحيح نحو رؤية ورسالة الوزارة.

تصنف مؤشرات المتابعة والتقييم وفق سلسلة النتائج في ثلاث مستويات: المستوى الأول يضم مؤشرات على مستوى المخرجات، حيث يتم متابعة تنفيذ تدخلات وأنشطة الخطة التنفيذية مع الإدارات والجهات ذات العلاقة في الوزارة من خلال تقارير الإنجاز الربعية، أما المستوى الثاني والثالث يضم مؤشرات أداء على مستوى العوائد والأثر، حيث الإدارة العامة وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في الوزارة والميدان التربوي في كل من المديريات والمدارس، بتنفيذ أدوات تلك المؤشرات على الفئات المستهدفة للتأكد من تحقيق النتائج وفق المستهدفات المخطط لها.

إن تبني نظام المتابعة والتقييم القائم على النتائج من قبل الوزارة يعزز نظام المسائلة المبني على النتائج، والذي ينعكس إيجابا على تحقيق الأهداف وتطوير النظام، كما يقدم نظام المتابعة والتقييم تفسيرات للنتائج قائمة على الأدلة والبراهين، من حيث تحليل الفجوات بين النتائج الفعلية وبين المستهدفات والأسباب التي أدت إلى تحقيق المستهدفات لتعزيزها أو التي حالت دون تحقيقها لمعالجتها وتفاديها، كما يقدم النظام توصيات للتدخلات والسياسات في دورة التخطيط اللاحقة، وذلك على مستوى كل مؤشر من مؤشرات النظام، كما يقدم النظام تقييماً للخطة وفق معايير التقييم العالمية (الكفاءة والفاعلية، والمواءمة...) والتي تساعد أصحاب المصلحة والشركاء وصناع القرار على المساهمة بفعالية في إصلاح وتطوير نظام التعليم بشكل عام.

5.2. المنهجية

يستهدف نظام المتابعة والتقييم للخطة الاستراتيجية 2025-2027 مكونات العملية التعليمية للطالب، والمعلم، والمنهاج، والبيئة المدرسية، والنظام الإداري، وذلك من خلال مجموع من مؤشرات الأداء على مستوى العوائد والأثر، حيث يتم اعتماد أسلوب المسح الشامل في رصد بعض المؤشرات، إضافة الى اعتماد منهجية العينات في رصد البعض الآخر، كما يتم استخدام أدوات مقننة وفق كل مؤشر من أجل رصد وتقييم تلك المؤشرات ومستهدفاتها، حيث تم بناء أدوات المؤشرات

من قبل فرق فنية متخصصة من داخل الوزارة ومن الجامعات المحلية، كما تختلف منهجية القياس من مؤشر إلى آخر وفقاً لطبيعة المؤشر من حيث المحتوى والاستهداف، فبعضها يعتمد أسلوب الملاحظة في الرصد، والبعض الآخر يعتمد أسلوب المقابلة، والبعض الآخر يعتمد على أسلوب جمع البيانات من السجلات، وبعض المؤشرات تعتمد على أسلوب القياس المباشر والغير مباشر لسمة القياس، إضافة الى الاختلاف في منهجيات العينات المعتمدة في تمثيل الفئات المستهدفة.

تم ضبط جودة بيانات مؤشرات نظام المتابعة والتقييم من خلال اعتماد الطرق والأساليب الحديثة في جمع البيانات، حيث تم حوسبة كافة أداوت النظام، كما تم اعتماد الطريقة المحوسبة والمقننة عبر شبكة الأنترنت في جمع بيانات أدوات مؤشرات نظام المتابعة والتقييم، من خلال وضع الضوابط والمحددات الخاصة بتغذية قاعدة البيانات الخاصة بالمؤشرات، كما تم إعطاء صلاحيات محددة للباحثين الميدانيين الذين يقومون بجمع تلك البيانات من أجل متابعة وضبط الجودة في الميدان التربوي.

تتعاون الإدارة العامة للتخطيط التربوي مع طواقم فنية متخصصة من كافة الإدارات العامة والشريكة في الوزارة والمديريات في عملية جمع البيانات، حيث يشارك المشرفون التربويون، ومشرفو رياض الأطفال، ومرشدو التعليم الجامع، وموظفو الصحة الميدانية، وموظفو وحدة المتابعة الميدانية، ورؤساء أقسام التخطيط في عملية جمع بيانات المؤشرات من الميدان التربوي، بالتنسيق المباشر والمتابعة المستمرة مع موظفي دائرة المتابعة والتقييم المختصين، كما تعتمد الدائرة الأساليب والمنهجيات العلمية في تدقيق البيانات، إضافة إلى استخدام البرامج الإحصائية المتخصصة في تحليل البيانات، وإخراج النتائج وإعداد التقارير.

5.3. مؤشرات الأداء

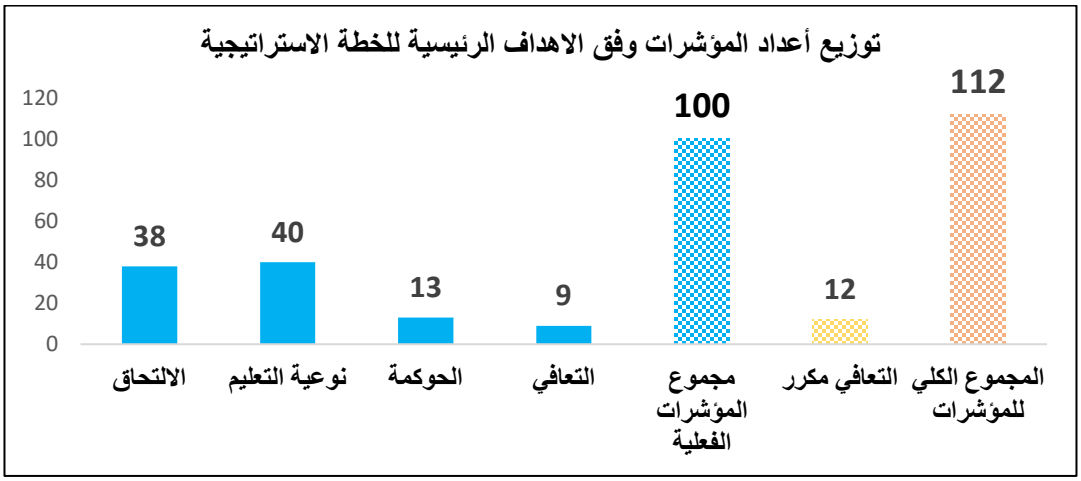

يظهر الشكل أعلاه توزيع مؤشرات نظام المتابعة والتقييم وفق اهداف الخطة الرئيسية، حيث بلغ عدد مؤشرات النظام 112 مؤشر توزعت كما يلي: 38 مؤشر يعكسن السياسات التي اندرجت تحت الهدف الاستراتيجي الأول "تعزيز المتطلبات الأساسية لتأمين الالتحاق العادل والآمن في نظام التعليم الوطني، والاحتفاظ بهم"، و 40 مؤشر يعكسن سياسات الهدف الاستراتيجي الثاني "رفع جودة النظام التعليمي عبر تطوير العناصر الأساسية لعملية التعليم"، و13 مؤشر يعكسن سياسات الهدف الاستراتيجي الثالث " تعزيز حوكمة وإدارة النظام التعليمي الوطني"، و 9 مؤشرات يعكسن سياسات الهدف الاستراتيجي الرابع " تعافي التعليم وإعادة البناء"، إضافة إلى 12 مؤشر يعكسن سياسات الهدف الرابع " التعافي " مكررات ضمن مؤشرات الهدف الأول و الهدف الثاني.

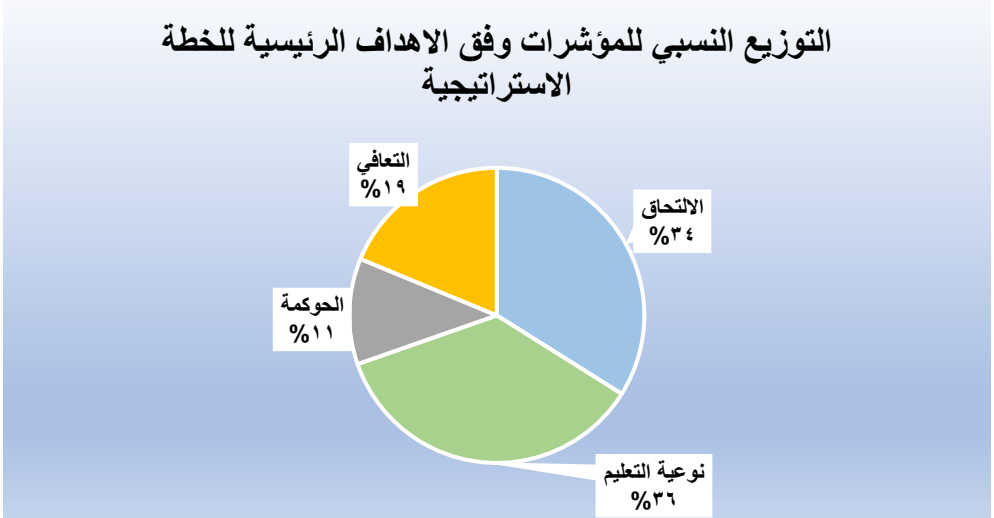

5.4. مصفوفة مؤشرات الأداء وفق الأهداف الاستراتيجية

تم تطوير مصفوفة مؤشرات الأداء وفق الأهداف الاستراتيجية المقرة للاستراتيجية 2025–2027، والجدول رقم 9 التالي يوضح هذه المصفوفة.

جدول 9: مصفوفة مؤشرات الأداء وفق الأهداف الاستراتيجية المقرة للاستراتيجية 2025-2027

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز المتطلبات الأساسية لتأمين الالتحاق العادل والآمن في نظام التعليم الوطني، والاحتفاظ بهم.			
رقم النتيجة	النتائج الاستراتيجية	رقم المؤشر	نص المؤشر
1.1	**البنية التحتية الآمنة والمناسبة والعادلة المنسجمة مع متطلبات المنهاج والطلبة والمعلمين والإدارات المدرسية تم توفيرها، بمعدل (475) غرفة صفية، (187) مختبر، (183) مدرسة، (967) مصدر وزوايا تعليمية في المرحلة الأساسية سنوياً، وبمعدل 387 غرفة ومختبر في المرحلة الثانوية سنوياً حتى نهاية عام 2027.**	1.1.1	درجة ملائمة مبنى رياض الأطفال وتحقيقه للمعايير (ألعاب تربوية ووسائل، وأثاث)
		1.1.2	درجة ملاءمة مبنى رياض الأطفال وتحقيقه للمعايير (غرفة صفية، وتخصصية، ومرافق).
		1.1.3	درجة ملاءمة البناء المدرسي (غرفة صفية، وتخصصية، ومرافق) وتحقيقه للمعايير في المدارس الأساسية.
		1.1.4	درجة ملاءمة البناء المدرسي (غرفة صفية، وتخصصية، ومرافق) وتحقيقه للمعايير في المدارس الثانوية.
		1.1.5	نسبة الحواسيب الصالحة للاستخدام في مختبرات الحاسوب في المدرسة.
		1.1.6	نسبة الحواسيب الصالحة للاستخدام والمشبوكة بشبكة النت في المدرسة الأساسية والثانوية.
		1.1.7	معدل سرعة شبكة الانترنت في المدراس.
1.2	معدلات الالتحاق الإجمالية في التعليم قبل المدرسي (التمهيدي، والبستان، والمرحلة كاملة) ارتفعت من (86.2%، 47.7%، 66%) في العام 2024 إلى (90%،55%،71%) في نهاية العام 2027.	1.2.1	معدل الالتحاق الإجمالي للطلبة في رياض الأطفال تمهيدي.
		1.2.2	معدل الالتحاق الإجمالي للطلبة في رياض الأطفال بستان.
		1.2.3	معدل الالتحاق الإجمالي للطلبة في رياض الأطفال بستان وتمهيدي.
		1.2.4	نسبة الطلبة الملتحقين في برامج رياض الأطفال الحكومية.
		1.2.5	معدّل المشاركة في التعلم المنظّم قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الأساسي.
		1.2.6	عدد رياض الأطفال الحكومية.
		1.2.7	عدد رياض الأطفال المرخصة .
1.3	نسبة الطلبة الملتحقين في التعليم المهني والتقني من مجمل الطلبة الملتحقين	1.3.1	نسبة الطلبة الملتحقين في التعليم المهني والتقني من مجمل الطلبة الملتحقين بالتعليم الثانوي .

	بالتعليم الثانوي ارتفع من (4.1%) في العام 2024/2023 ليصل إلى (6.5%) في 2027.	1.3.2	نسبة الدخول للمرحلة الثانوية المهنية (الحادي عشر).
		1.3.3	نسبة الدخول للمرحلة الثانوية المهنية (الحادي عشر) ممن أنهى العاشر المهني.
		1.3.4	التوزيع النسبي للطلبة في الفروع المهنية وفق التخصص من مجمل الطلبة الملتحقين بالفروع المهنية (11-12).
1.4	الالتحاق الصافي المعدل في التعليم الثانوي ارتفع من (79.5%) في العام 2024/2023 ليصل إلى (83%) في 2027.	1.4.1	معدّل الالتحاق الإجمالي (GER) في المرحلة الأساسية.
		1.4.2	معدّل الالتحاق الصافي المعدّل (ANER) في المرحلة الأساسية.
		1.4.3	معدّل الالتحاق الإجمالي (GER) في المرحلة الثانوية.
		1.4.4	معدّل الالتحاق الصافي المعدّل (ANER) في المرحلة الثانوية.
		1.4.5	معدّل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الثانوية.
		1.4.6	نسبة طلبة المرحلة الثانوية وفق الفرع الأكاديمي والمهني المتقدمين لامتحان شهادة الثانوية العامة.
1.5	نسب التسرب في النظام التعليمي وخاصة في القدس تم تقليلها.	1.5.1	معدَّلات تسرب الطلبة من المرحلة الأساسية.
		1.5.2	معدَّلات تسرب الطلبة من المرحلة الثانوية.
		1.5.3	معدل البقاء حتى الصف الخامس.
		1.5.4	معدل البقاء حتى الصف التاسع.
		1.5.5	معدّل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الثانوية.
		1.5.6	معدلات تسرب الطلبة من التعليم المهني والتقني (11،12).
		1.5.7	معدَّلات تسرب الطلبة من مدارس المرحلة الأساسية في منطقة القدس.
		1.5.8	معدَّلات تسرب الطلبة من مدارس المرحلة الثانوية في منطقة القدس.
		1.5.9	معدلات تسرب الطلبة من التعليم المهني والتقني (11،12) في منطقة القدس.
1.6	متطلبات انتظام العملية التعليمية والحماية والوصول الآمن تم توفيرها باستهداف (20) مدرسة، وبناء (10) غرف صفية حتى نهاية العام 2027.	1.6.1	عدد المدارس التي تتعرض لاعتداءات إسرائيلية في البنية التحتية.
		1.6.2	عدد الطلبة / المعلمين الذين تعرضوا لانتهاك جسدي من الجيش أو المستوطنين.
		1.6.3	معدل التسرب في المدارس الأكثر عرضة للانتهاكات الإسرائيلية.
		1.6.4	معدَّلات تسرب الطلبة من المرحلة الأساسية في مناطق الاوضاع المضطربة.
		1.6.5	معدَّلات تسرب الطلبة من المرحلة الثانوية في مناطق الاوضاع المضطربة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع جودة النظام التعليمي عبر تطوير العناصر الأساسية لعملية التعليم			
رقم النتيجة	النتائج الاستراتيجية	رقم المؤشر	نص المؤشر
2.1	كفاءة وكفايات الكوادر التعليمية والإدارية والطواقم المساندة بمختلف تخصصاتهم لتسهم في مواكبة المستجدات التربوية، بما يشمل تدريب وتأهيل المعلمين، ومديري المدارس، والمشرفين التربويين، والطواقم المساندة، والمعلمين المهنيين، ومعلمي تعليم الكبار، وذلك بنسبة تصل إلى 100% في مرحلة رياض الأطفال وبمعدل سنوي يصل الى 5063 معلماً ومديراً ومشرفاً في المرحلة الاساسية، و1409 من الطواقم المساندة في المرحلة الثانوية، و60 معلماً مهنياً، و22 معلماً لتعليم الكبار، إلى جانب تشغيل 21 صفاً سنوياً لمحو الأمية والتعليم الموازي، حتى نهاية عام 2027.	2.1.1	نسبة مربيات رياض الأطفال المؤهَّلات وفق استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم.
		2.1.2	نسبة معلمي المرحلة الأساسية المؤهلين وَفق استراتيجية إعداد المعلمين، وتأهيلهم.
		2.1.3	نسبة معلمي المرحلة الثانوية المؤهلين وَفق استراتيجية إعداد المعلمين، وتأهيلهم.
		2.1.4	عدد معلمي غرف المصادر المؤهلين للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة.
		2.1.5	نسبة طواقم التعليم المهني (المعلم المهني، ومدير مدرسة، والمرشد المهني) المؤهلين وَفق معايير الاستراتيجية الوطنية للتعليم المهني.
		2.1.6	نسبة الميسرين المؤهلين لشغل مراكز محو الأمية والتعليم الموازي.
2.2	القرائية تم تعزيزها وأساليب ومنهجيات تعليمية فعّالة، مثل منهجية STEM تم توظيفها، في مختلف المراحل التعليمية من خلال استهداف المعلمين، والمدربين، وقيمي المختبرات، والطلبة، والمدارس، وذلك بمعدل سنوي يُقدّر بـ: (8940) معلماً ومدرباً وقيم مختبر، و(4700) طالب، و(21) مدرسة، ودراسة واحدة في المرحلة الأساسية، بالإضافة إلى (216,234) طالبًا، و(2807) معلم ومدرب وقيم مختبر في المرحلة الثانوية. حتى نهاية عام 2027.	2.2.1	درجة اكتساب طفل الروضة للمهارات النمائية الأساسية (اللغوية، والحركية، والمعرفية، والاجتماعية العاطفية، والرعاية الذاتية).
		2.2.2	نسبة طلبة المرحلة الاساسية الدنيا (1-4) الذين حققوا الحد الأدنى من مستوى الاتقان في القراءة والكتابة والحساب.
		2.2.3	درجة انخراط الطلبة النشط في الحصة الصفية في المرحلة الأساسية.
		2.2.4	درجة انخراط الطلبة النشط في الحصة الصفية في المرحلة الثانوية.
		2.2.5	درجة امتلاك طلبة الصف العاشر لمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
		2.2.6	درجة التنوع في أسئلة المعلم داخل الحصة الصفية وَفق المجالات المعرفية في المرحلة الأساسية.
		2.2.7	درجة التنوع في أسئلة المعلم داخل الحصة الصفية وَفق المجالات المعرفية في المرحلة الثانوية.

		2.2.8	نسبة الحصص الصفية التي يتم فيها استخدام وسائل تعليمية (رقمية، وغير رقمية، وتخصصية) في المرحلة الأساسية.
		2.2.9	نسبة الحصص الصفية التي يتم فيها استخدام وسائل تعليمية (رقمية، وغير رقمية، وتخصصية) في المرحلة الثانوية.
		2.2.10	نسبة الطلبة في المدارس المهنية الذين يتدربون في سوق العمل.
2.3	التعليم المساند والمراعي للفروق الفردية تم توفيره، والتعليم الجامع لكافة الفئات من الطلبة وفق احتياجات كل فئة تم تمكينه بتوفير أدوات وأجهزة مساندة بمعدل (50) جهاز وأداة في مرحلة رياض الأطفال، (350) جهاز وأداة مساندة في (20) مدرسة في مرحلة التعليم الأساسي، و(433) جهاز وأداة مساندة لما يعادل (1100) طالب في مرحلة التعليم الثانوي، وبتطوير قدرات (60) معلم تربية خاصة ووفق احتياجات ما معدله (73) طالب في مرحلة التعليم المهني سنوياً حتى نهاية العام 2027.	2.3.1	عدد الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية في المرحلة الأساسية.
		2.3.2	عدد الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية في المرحلة الثانوية.
		2.3.3	نسبة المدارس التي تحتوي على غرفة مصادر.
		2.3.4	درجة اندماج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية.
		2.3.5	عدد الدارسين ضمن برامج التعليم غير النظامي (محو الأمية، والمُوازي).
		2.3.6	نسبة الملتحقين ببرنامج التعليم الموازي ممّن تحرّروا من الأمية.
		2.3.7	نسبة القرائية عند الكبار في فِلَسطين (15 سنة فأعلى).
2.4	المنهاج التربوي والمواد التعليمية المساندة والرزم التعليمية تم إثراؤها عبر المراحل التعليمية المختلفة بنسبة 100% في مرحلة رياض الأطفال، وبمعدل (20) حزمة ومادة تعليمية مساندة في مرحلة التعليم الأساسي حتى نهاية العام 2027، وبمعدل (8) أدلة و(150) موقف تعليمي مصور في مرحلة التعليم الثانوي حتى نهاية عام 2025.	2.4.1	درجة امتلاك طلبة الصف الخامس للقيم الأخلاقية والاتجاهات الإيجابية.
		2.4.2	درجة امتلاك طلبة الصف التاسع للقيم الأخلاقية والاتجاهات الإيجابية.
		2.4.3	درجة امتلاك طلبة الصف الحادي عشر للقيم الأخلاقية والاتجاهات الإيجابية.
		2.4.4	درجة امتلاك طلبة الصف الخامس لأنماط التفكير.
		2.4.5	درجة امتلاك طلبة الصف التاسع لأنماط التفكير.
		2.4.6	درجة امتلاك طلبة الصف الحادي عشر لأنماط التفكير في المرحلة الثانوية.
		2.4.7	درجة امتلاك طلبة الصف الخامس للمهارات الحياتية والمواطنة.
		2.4.8	درجة امتلاك طلبة الصف التاسع للمهارات الحياتية والمواطنة.
		2.4.9	درجة امتلاك طلبة الصف الحادي عشر للمهارات الحياتية والمواطنة

		2.4.10	النسبة المئوية لما تم تقديمه من المفاهيم الأساسية والمهارات الرئيسية في الرزم التعليمية من مجمل الكتب المدرسية في قطاع غزة.
		2.4.11	النسبة المئوية للمادة المقطوعة من الرزم التعليمية (التي تم تدريسها) في قطاع غزة.
2.5	أسس الصحة الشمولية والنشأة السوية والرفاه تم دعمها في المراحل التعليمية المختلفة؛ ففي مرحلة رياض الأطفال تم دعمها لتشمل 5000 طفل و50 روضة، وفي مرحلة التعليم الأساسي تم دعمها في 1320 مدرسة سنوياً، بينما في مرحلة التعليم الثانوي تم توجيه الدعم لاستهداف 85790 طالباً، و85 مدرسة، و536 معلماً ومشرفاً سنوياً حتى نهاية العام 2027.	2.5.1	درجة تحقيق المدارس لمعايير البيئة الصحية المدرسية المعززة للتعليم.
		2.5.2	نسبة الطلبة الذين يتعرضون للعنف داخل المدرسة في المرحلة الأساسية.
		2.5.3	نسبة الطلبة الذين يتعرضون للعنف داخل المدرسة في المرحلة الثانوية.
2.6	الأنشطة والفعاليات اللاصفية بكافة أنماطها تم تعزيزها والبيئة التعليمية المحفزة والحاضنة للإبداع والابتكار تم تهيئتها بمعدل (50) روضة عبر تدريب (36) مشرفة في مرحلة رياض الأطفال؛ وفي مرحلة التعليم الأساسي تم تعزيز الأنشطة من خلال تدريب (435) من الطلاب والمعلمين والمشرفين، بينما في مرحلة التعليم الثانوي تم تهيئة بيئة تعليمية تستهدف (7114) طالباً ومعلماً ومشرفاً، مع عقد 50 دورة وحملة ومبادرة ونادي وفعاليات رياضية سنوياً حتى نهاية لعام 2027.	2.6.1	نسبة مشاركة طلبة الصف الخامس في الأنشطة اللاصفية الداعمة والتي تربط التعلم بواقع الحياة.
		2.6.2	نسبة مشاركة طلبة الصف التاسع في الأنشطة اللاصفية الداعمة والتي تربط التعلم بواقع الحياة.
		2.6.3	نسبة مشاركة طلبة الصف الحادي عشر في الأنشطة اللاصفية الداعمة والتي تربط التعلم بواقع الحياة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز حوكمة وإدارة النظام التعليمي الوطني			
رقم النتيجة	النتائج الاستراتيجية	رقم المؤشر	نص المؤشر
3.2	التشريعات والسياسات والنظم المساندة للعملية التعليمية تم تطويرها بإجراء (4) دراسات و (6) ورش عمل حتى نهاية العام 2027.	3.2.1	درجة ممارسة أبعاد الحوكمة والمساءلة في النظام التعليمي.
3.3	تم تطوير البيئة المادية والتكنولوجية والرقمنة والاتصال النافذ بشكل شامل، وذلك بتعزيز التحول الرقمي عبر إعداد (150) درساً إلكترونياً، وتطوير	3.3.1	درجة توظيف التكنولوجيا في العمل الإداري.

	المحتوى الرقمي والتقييم الإلكتروني، وإنشاء منصتين إلكترونيتين، وتطوير بنك معلومات سنوياً، وتدريب (2572) معلماً ومشرفاً، بالإضافة إلى تحديث (18) مرفقاً وتطوير (8) أنظمة وبرامج، بهدف توفير مصادر تعليمية متنوعة ودعم التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد سنوياً حتى نهاية عام 2027.	3.3.2	درجة رضا الموظفين (وزارة، ومديريات) عن البيئة المادية في العمل.
		3.3.3	نسبة الطلبة المستفيدين من التعليم المدمج والتعليم عن بعد من مجمل عدد الطلبة المحولين لهذا النوع من التعليم.
3.4	الموارد المالية تم تنميتها وتنوعها وتعظيم أثرها، والشراكات ومصادر التمويل تم تنظيمها من خلال إجراء (19) دراسة ومراجعة وورش عمل وإقرار دليل سنويا حتى نهاية العام 2027.	3.4.1	تكلفة الطالب الواحد في التعليم المدرسي.
		3.4.2	نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة.
		3.4.3	درجة مشاركة المجتمع المحلي في أنشطة وفعاليات الروضة.
		3.4.4	درجة مشاركة المجتمع المحلي في فعاليات وأنشطة المدرسة في المرحلة الأساسية.
		3.4.5	درجة مشاركة المجتمع المحلي في فعاليات وأنشطة المدرسة في المرحلة الأساسية.
		3.4.6	أعداد المشاريع وفق الجهات المانحة.
		3.4.7	تكرار المشاريع وفق مجالات المشاريع الرئيسية.
3.5	**تم تطوير الموارد البشرية الفنية والإدارية في الوزارة والمديريات ورفع كفاءتها وكفاياتها المهنية، وذلك من خلال تعيين (350) موظفاً إدارياً و(1200) موظفاً فنياً وفق المهارات الإدارية والتخصصية، وتدريب (275) موظفاً سنوياً كمدربين لتوطين التدريب ورفع كفاءة (847) من الكادر الإداري سنوياً في المهارات الإدارية والتخصصية وفق المستجدات التربوية والإدارية الحديثة حتى نهاية العام 2027.**	3.5.1	نسبة الإداريين المتدربين على برامج تطوير القدرات الإدارية (البرامج الداخلية، والخارجية)
3.6	استراتيجية الحماية والمناصرة تم تطويرها حتى نهاية العام 2027.	3.6.1	معدل ساعات التأخير المدرسي (الهدر التعليمي) للطلبة والمعلمين نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعافي التعليم وإعادة البناء:			
رقم النتيجة	النتائج الاستراتيجية	رقم المؤشر	نص المؤشر
4.2	تم إنشاء وتجهيز وتأثيث وصيانة المدارس ورياض الأطفال الميدانية بنسبة 100% في قطاع غزة، حيث يشمل ذلك بناء وتجهيز وتأثيث ما معدله 211 مدرسة، وتزويدها بمختبرات علوم وحاسوب، بالإضافة إلى توزيع 10,000 جهاز لوحي لدعم العملية التعليمية. أما في الضفة الغربية، فسيتم إعادة بناء وصيانة وتجهيز وتأثيث المدارس المتضررة بسبب الحرب بنسبة 100% سنوياً حتى نهاية عام 2027، لضمان بيئة تعليمية آمنة ومتكاملة للطلبة في جميع المناطق.	4.2.1	معدل الالتحاق الإجمالي للطلبة في رياض الأطفال تمهيدي (قطاع غزة).
		4.2.2	معدل الالتحاق الإجمالي للطلبة في رياض الأطفال بستان (قطاع غزة).
		4.2.3	معدل الالتحاق الإجمالي للطلبة في رياض الأطفال بستان وتمهيدي (قطاع غزة).
		4.2.4	معدّل الالتحاق الإجمالي (GER) في المرحلة الأساسية (قطاع غزة).
		4.2.5	معدّل الالتحاق الصافي المعدّل (ANER) في المرحلة الأساسية (قطاع غزة).
		4.2.6	معدّل الالتحاق الإجمالي (GER) في المرحلة الثانوية (قطاع غزة).
		4.2.7	معدّل الالتحاق الصافي المعدّل (ANER) في المرحلة الثانوية (قطاع غزة).
4.3	الكوادر اللازمة لقطاع التعليم في غزة تم تأمينها، ورواتب وأجور كافة العاملين تم العمل على تأمينها وفي كافة المراحل التعليمية (المدرسي وقبل المدرسي) حتى نهاية العام 2027.	4.3.1	نسبة المعلمين الجدد المؤهلين في قطاع غزة.
		4.3.2	نسبة معلمي المرحلة الأساسية المؤهلين وَفق استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم في غزة.
		4.3.3	نسبة معلمي المرحلة الثانوية المؤهلين وفق استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم في غزة.
4.5	استراتيجية وطنية لحماية التعليم الفلسطيني في القدس تم تطويرها، بمعدل تدريب (120) معلم ومشرف وصيانة (6) مدارس حتى نهاية العام 2027.	4.5.1	نسبة الطلبة الملتحقين في برامج رياض الأطفال الحكومية (القدس).
		4.5.2	عدد رياض الأطفال المرخصة (الخاصة، والحكومية) (القدس).
		4.5.3	معدّل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الثانوية (القدس).
4.6	الاستراتيجية الوطنية لإدارة التعليم في الحالات الطارئة تم تطويرها، مع تدريب 1036 معلمًا ومشرفًا على تنفيذها حتى نهاية عام 2027، لضمان استمرارية التعليم في الأزمات.	4.6.1	نسبة الكادر التعليمي والمساند والإداري المتدربين على التعامل في حالات الطوارئ.
		4.6.2	نسبة الطلبة المستفيدين من التعليم المدمج والتعليم عن بعد من مجمل عدد الطلبة المحولين لهذا النوع من التعليم.

4.7	استراتيجية الحد من الفاقد التعليمي وسد فجواته تم تطويرها، وتدني التحصيل وخاصة في مدارس الذكور تم معالجتها، وبمعدل شراء 5 حزم وبرامج تعليمية حتى نهاية العام.	4.7.1	متوسط تحصيل طلبة الصف الخامس الأساسي في اختبار اللغة العربية.
		4.7.2	متوسط تحصيل طلبة الصف التاسع الأساسي في اختبار اللغة العربية.
		4.7.3	متوسط تحصيل طلبة الصف الخامس الأساسي في اختبار العلوم.
		4.7.4	متوسط تحصيل طلبة الصف التاسع الأساسي في اختبار العلوم.
		4.7.5	متوسط تحصيل طلبة الصف الخامس الأساسي في اختبار الرياضيات.
		4.7.6	متوسط تحصيل طلبة الصف التاسع الأساسي في اختبار الرياضيات.